

Checked
1987



كتاب

العربية

تأليف

محمد بن أبي البركات عبد الرحمن بن
محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي
رحمه الله



طبع

في مدينة ليدن المحروسة مطبعة بريل
سنة ١٨٨٦ المسجلة المطابقة سنة ١٣٠٣ الهجرية

١١٠٦ م

واخذ

بسم الله الرحمن الرحيم ربنا يسر وتم بالخير

قال الشيخ الفقيه الانام العالم كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري القوي رحمه الله * الحمد لله كاشف الغطاء ومالغ العطاء ذي الجود والايادة والاعادة والايام المتوحد بالاحدية القديمة المقلسة عن المحين والفتاء اهل الصفات الازلية المتزمنة عن الزوال والفتاء والصلوة على محمد سيد الانبياء وعلى آله واصحابه الاصفاء * وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بأسرار العريفة كثيرا من مناهج القويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين وصحت ما ذهبت اليه منها بما يحصل به شفاء الغليل وأوضح فساد ما عده بواضح التعليل ورجعت في ذلك كله الى الدليل واعنيته من الاسهاب والتطويل وسهلت على المتعلم غاية التسهيل والله تعالى ينفع به وهو حسي ونصر الوكيل *

الباب الاول

* باب علم ما الكلم *

من قال قائل ما الكلم قيل الكلم اسم جنس واحد كلمة كقولك نية ونية ونية ولبن وثقة وثقة وما اشبه ذلك فان قيل ما الكلام قيل ما كان من الحروف دالا بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه فان قيل فما الفرق بين الكلم والكلام قيل الفرق بينهما ان الكلم يطلق على المفيد وعلى غير المفيد واما الكلام فلا يطلق الا على المفيد خاصة فان قيل فلم قلتم ان اقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها قيل لاننا وجدنا هذه الاقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في الخيال ولو كان هاهنا قسم رابع لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه الا ترى انه لو سقط آخر

هذه الأقسام الثلاثة التي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط
 فلما عثر بهك الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام
 الثلاثة فان قيل لم يسمي الاسم أصلاً فبطل اختلاف فيه القويون قد ذهب
 البصريون إلى أنه سمي أصلاً لوجهين أحدهما أنه سما على معناه وعلا على ما
 تحته من معناه فسمى أصلاً لذلك والوجه الثاني أن هذه الأقسام الثلاثة لما
 تلك مراتب فيها ما يختص به ويخبر عنه وهو الاسم نحو زيد قائم ومنها ما
 يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل نحو قام زيد ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر
 عنه وهو الحرف نحو هل ويل وما أشبه ذلك فلما كان الاسم يخبر به
 ويخبر عنه والفعل يخبر به ولا يخبر عنه والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه
 فقد سما على الفعل والحرف أي ارتفع . والأصل فيه سُمِّيَوا لأنهم حذفوا
 الواو من آخره وعوضوا الميزة في أوله فصار أصلاً ووزنه أفع لانه قد
 حذف منه لامه التي في الواو في سُمِّيَ وذهب الكوفيون إلى أنه سمي أصلاً
 لانه سمي على المعنى يعرف بها والسمعة العلامة والأصل فيه وسم لأنهم
 حذفوا الواو من أوله وعوضوا مكانها الميزة فصار أصلاً ووزنه أفع لانه
 قد حذف منه فائه التي في الواو في وسم والصحيح ما ذهب إليه البصريون
 وما ذهب إليه الكوفيون وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنه فاسد
 من جهة التصريف وذلك من أربعة أوجه الوجه الأول أنك تقول في
 تصغيره سُمِّيَ نحو حنو وحني وقنو وقني ولو كان مأخوذاً من السمة
 لوجب أن تقول وسم كما تقول في تصغير عدة وعجة وفي تصغير زنة وزنة
 فلما قيل سُمِّيَ دل على أنه من السُمُولا من السمة وكان الأصل فيه
 سُمِّيَوا إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منها ساكن قلبوا الواو
 ياء وجعلوها ياء مشددة كما قالوا سَيِّد وهَيَّ ومَيَّ والأصل فيه سَيِّود
 وهَيَّون ومَيَّون إلا أنه لما اجتمعت الواو والياء والسابق منها ساكن
 قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشددة وقلبوا الواو إلى الياء ولم يقلبوا الياء

الى الواو لان الياء اخفت والواو اثقل فلما وجب قلب احدهما الى
 الآخر كان قلب الواو الي في اثقل الى الياء التي هي اخفت اوله والوجه
 الثاني انك تقول في تكسيره اسماء نحو حنو واحياء وقنو واقناء ولو كان
 مأخوذا من السمة لوجب ان تقول في تكسيره اوسام فلما قيل اسماء دل
 على انه من السمولا من السمة وكان الاصل فيه اسماو الا انه لما وقعت
 الواو طرفا وقبلها الف زائدة قلبت همزة كما قالوا حذاء وكساء وساء
 والاصل فيه حذاو وكساو وسماو الا انه لما وقعت الواو طرفا وقبلها
 الف زائدة قلبت همزة وقبل قلبت الف لانها لما كانت متحركة وقبل
 الالف فحتم لازمة فقلبو انها قد تحركت وانفتح ما قبلها لان الالف لما
 كانت خفية زائدة ساكنة والحرف الساكن حاجر غير حصين لم يعتدوا
 بها فقلبو الواو الف فاجمع الفان الف زائدة واللف منقلبة والالفان ساكنان
 وهما لا يجتمعان فقلبت المنقلبة همزة لالتقاء الساكنين وكان قلبها الى الهمزة
 اولي لانها اقرب الحروف اليها والوجه الثالث انك تقول اسميته ولو
 كان مأخوذا من السمة لوجب ان تقول وسمته فلما قيل اسميته دل على
 انه من السمولا من السمة وكان الاصل فيه اسموت الا انه لما وقعت
 الواو رابعة قلبت ياء وانما قلبت ياء حملا على المضارع نحو يدعى ويفزى
 ويشقى والاصل يدعو ويفزو ويشقو كما قالوا ادعيت واغريت واشقيت
 والاصل ادعوت واغزوت واشقوت الا انه لما وقعت الواو رابعة قلبت
 ياء وانما قلبت في المضارع ياء للكسرة قبلها فاما تغاربت وترجيت فانما
 قلبت الواو فيها ياء وإن لم تقلب في لفظ المضارع لان الاصل في
 تفاعل فاعلت وفي تفعلت فعلت وفاعلت فعملت يجب قلب الواو فيها
 ياء وكذلك تفاعل وتفعلت والوجه الرابع انك تجد في اوله همزة
 التعويض وهمزة التعويض انها تكون فيما حذف منه لامة لا فاقم الا
 ترى انهم لما حذفوا الواو التي هي اللام من بنو عوضوا الهمزة في اوله

فقالوا **إِنَّ** وَلِمَا حَذَفُوا الْوَاوَ الَّتِي فِي الْفَاءِ مِنْ عِدَّةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ لَمْ يَعْزُضُوا
 الهِزَةَ فِي أَوَّلِهِ فَلَمَّا عَزُضُوا الْهِزَةَ هَاهُنَا فِي أَوَّلِهِ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ
 سَيِّوُكَأَنَّ الْأَصْلَ فِي **إِنَّ** يَتَوَالَى أَنَّهُمْ لَمَّا حَذَفُوا الْوَاوَ الَّتِي فِي اللَّامِ
 عَزُضُوا الْهِزَةَ فِي أَوَّلِهِ فَقَالُوا إِنَّهُم قَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ السَّيِّوِ لَا مِنَ السَّيِّمَةِ
 وَمَا يُؤَيِّدُ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ السَّيِّوِ لَا مِنَ السَّيِّمَةِ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي اسْمِ سَيِّ عَلَى
 وَزْنِ هَذِي وَالْأَصْلُ فِيهِ سَيِّوُكَأَنَّ لَمَّا تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ وَانْفَجَّ مَا قَبْلَهَا قَلْبُهَا
 الْفَاءُ وَحَذَفُوا الْآلِفَ لِسُكُونِهَا وَسُكُونُ التَّنْوِينِ فَصَارَ سَيِّ وَفِي الْإِسْمِ خَمْسُ
 لُغَاتٍ **إِسْمٌ** وَأُسْمٌ وَسَمٌّ وَسَيٌّ وَقَالَ الشَّاعِرُ
 بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سَمَةٌ

وقال الآخر

وَعَامَّتَا عَجَبَيْنَا مَقْدَمَةً يُدْعَى أَبَا السَّخِّعِ وَفِرْضَابِ سَمَةٍ

وقال الآخر

وَاللَّهُ أَسْمَاكَ سَيِّ مُبَارَكَا أَمَرَكَ اللَّهُ بِهِ إِشَارَكَا

وَكَسَرَتْ الْهِزَةَ فِي **إِسْمٍ** لَهَا لِكِسْرَةِ سَيِّمَةٍ فِي يَحْوِلَاتِهِ الْأَصْلُ وَضَعَتْ الْهِزَةَ
 فِي **أُسْمٍ** لَهَا لَضَمِّ سَيِّمَةٍ فِي سَيِّوِ لَأنَّهُ أَصْلُ ثَانٍ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ١٠
 اللَّغَتَانِ الْأُخْرَيَانِ وَهِيَ سَيِّمٌ وَسَمٌّ فَانْتَهَا حَذَفَتْ لَامَهُمَا وَبَقِيَ فَاوُهُمَا عَلَى
 حَرَكَتَيْهَا فِي الْأَصْلَيْنِ وَوَزَنَ **أُسْمٌ** بِضَمِّ الْهِزَةِ أَفْعَ وَوَزَنَ سَيِّمٌ فَعَ وَوَزَنَ
 سَمٌّ فَعَ وَوَزَنَ سَيِّ فُعْلٌ فَإِنْ قِيلَ مَا حَذَفَ الْإِسْمَ قَبْلَ كُلِّ لَفْظَةٍ دَلَّتْ
 عَلَى مَعْنَى نَحْوِهَا غَيْرَ مُقْتَرَنَ بِزَمَانٍ مُحْضَلٍ وَقِيلَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَكَانَ ذَلِكَ
 الْمَعْنَى شَخْصًا أَوْ غَيْرَ شَخْصٍ وَقِيلَ مَا اسْتَحَقَّ الْأَعْرَابُ أَوَّلَ وَضْعِهِ وَقَدْ ٢٠
 ذَكَرَ فِيهِ النُّحَوِيُّونَ حَدُودًا كَثِيرَةً تَنِيْفُ عَلَى سَبْعِينَ حَدًّا وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ
 لَا حَدَّ لَهُ وَلِهَذَا لَمْ يَجْعَلْ سَيِّبُوهِ وَأَنَّمَا أَكْفَى فِيهِ بِالْمَثَالِ فَقَالَ الْإِسْمُ رَجُلٌ وَقَرَسٌ
 فَإِنْ قِيلَ مَا عَلَامَاتُ الْإِسْمِ قَبْلَ عَلَامَاتِ الْإِسْمِ كَثِيرَةٌ فَمِنْهَا الْآلِفُ وَاللَّامُ
 نَحْوُ الرَّجُلِ وَالْغَلَامِ وَمِنْهَا التَّنْوِينُ نَحْوُ رَجُلٍ وَغَلَامٍ وَمِنْهَا حُرُوفُ الْحِجْرِ

نحو من زيد وإلى عمرو ومنها التثنية نحو الزيدان والعمران ومنها الجمع
نحو الزيدون والعمران ومنها النداء نحو يا زيد ويا عمرو ومنها الترخيم
نحو يا حار ويا مال في ترخيم حارث ومالك وقد قرأ بعض السلف وَلَا تَقُولُ
يَا مَالٌ لَّيْفَضٍ عَلَيْنَا رَبُّكَ ومنها التصغير نحو زَيْد وعمر في تصغير زيد
وعمر ومنها النسب نحو زيدية وعمرية في النسب إلى زيد وعمرو ومنها
الوصف نحو زيد العاقل ومنها أن يكون فاعلا أو مفعولا نحو ضرب زيد
عمرا ومنها أن يكون مضافا إليه نحو غلام زيد وثوب خز ومنها أن يكون
مخبرا عنه كما بيناه فمكة معظم علامات الاسماء فان قيل لم سمي الفعل فعلا
فبيل لأنه يدل على الفعل الحقيقي ألا ترى أنك اذا قلت ضَرَبَ دُلٌّ عَلَى
نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة فلما دل عليه سمي به لانهم يسمون
الشيء بالشيء اذا كان منه بسبب وهو كثير في كلامهم فان قيل فاجد
الفعل فبيل حد الفعل كل لفظة دلّت على معنى تحتها مقدر زمان محصل
وقيل ما أُسند إلى شيء ولم يسند إليه شيء وقد حده الضمائم أيضا حدودا
كثيرة فان قيل ما علامات الفعل فبيل علامات الفعل كثيرة فمنها قد
والسين وسوف نحو قد قام وسيقوم وسوف يقوم ومنها ناء الضمير والله وواو
نحو قمت وقاما وقاموا ومنها ناء التانيث الساكنة نحو قامت وقعدت ومنها
أن المخفية المصدرية نحو اريد أن تفعل ومنها إن المخفية الشرطية نحو
ان تفعل افعل ومنها لم نحو لم يفعل وما اشبه ذلك ومنها التصرف نحو فعل
يفعل وكل الافعال تتصرف الا ستة افعال وهي نعم وبس وعسى وليس
وفعل التعجب وَحَيْثَا وفيها كلها خلاف ولما كلها ابواب نذكر ما فيها ان
شاء الله تعالى فان قيل لم سمي الحرف حرفا فبيل لأن الحرف في اللغة هو
الطرف ومنه يقال حرف الجبل أي طرفه فسمي حرفا لأنه يأتي في طرف
الكلام فان قيل فاحده فبيل ما جاء لمعنى في غيره وقد حده الضمائم
أيضا بحدود كثيرة لا يليق ذكرها بهذا المختصر فإن قيل فإلى كم ينقسم

الحرف قيل الى قسمين متعل ومتهل فالمعمل هو الحرف المختص بحرف
المجر وحرف المجر والمعمل غير المختص بحرف الاستهزاء وحرف العطف
ثم الحروف المعملة والمهمله كلها تنقسم الى ستة اقسام فمنها ما يغير اللفظ
والمعنى ومنها ما يغير اللفظ دون المعنى ومنها ما يغير المعنى دون اللفظ
ومنها ما يغير اللفظ والمعنى ولا يغير الحكم ومنها ما يغير الحكم ولا يغير لا
لفظا ولا معنى ومنها ما لا يغير لفظا ولا معنى ولا حكما فاما ما يغير اللفظ
والمعنى فهو ليست فتقول ليست زيدا منطلق فليست قد غيرت اللفظ وغيرت
المعنى اما تغيير اللفظ فلانها نصبت الاسم ورفعت الخبر واما تغيير المعنى
فلانها ادخلت في الكلام معنى التبعي واما ما يغير اللفظ دون المعنى فهو
ان تقول ان زيدا قائم فان قد غيرت اللفظ لانها نصبت الاسم ورفعت
الخبر ولم تغير المعنى لان معناها التاكيد والتحقيق وتأكيد الشيء لا يغير
معناه واما ما يغير المعنى دون اللفظ فهو هل زيد قائم هل قد غيرت
المعنى لانها نقلت الكلام من الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب الى
الاستخبار الذي لا يحتمل صدقا ولا كذبا ولم يغير اللفظ لان الاسم بعد
دخولها مرفوع بالابتداء كما كان يرتفع به قبل دخولها واما ما يغير اللفظ
والمعنى ولا يغير الحكم نحو اللام في قولم لا يدنى لزيد فاللام هاهنا غيرت
اللفظ لجرها الاسم وغيرت المعنى لإدخال معنى الاختصاص ولم تغير الحكم
لان الحكم حذف النون للاضافة وقد بقي المحذف بعد دخولها كما كان
قبل دخولها فلم تغير الحكم واما ما يغير الحكم ولا يغير لفظا ولا معنى
فهو اللام في قوله تعالى إنا جآءك المنافقون قالوا تشهد إنك لرَسُولُ اللَّهِ
وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ فاللام هاهنا ما
غيرت لا لفظا ولا معنى ولكن غيرت الحكم لانها علقت الفعل عن العمل
واما ما لا يغير لفظا ولا معنى ولا حكما فهو ما في قوله تعالى قِيمَا رَحْمَةٍ مِّنَ
اللَّهِ لَئِنْ لَّمْ يَأْمُرْنَا هَاهُنَا مَا غَيَّرْتَ لَ لَفْظًا وَلَا مَعْنَى وَلَا حِكْمًا لَ ان التقدير في رحمة

من الله لم تان قيل كيف اسم او فعل او حرف قيل اسم والذليل
 على ذلك من وجهين احدهما انه قد جاء عن بعض العرب انه قال على
 كيف نبيخ الاحمرين ودخول حرف الجز عليها يدل على انها اسم الا ان
 هذا الوجه ضعيف لان دخول حرف الجز انها جاء شاذاً والوجه الصحيح
 هو الوجه الثاني وهو انا نقول لا تخلو كيف من ان يكون اسما او فعلا او
 حرفا فبطل ان يقال في حرف لان الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة وكيف
 تفيد مع كلمة واحدة الا ترى انك تقول كيف زيد فيكون كلاما مفيدا
 فلان قيل فقد افاد الحرف الواحد مع كلمة واحدة في النداء نحو يا زيد
 قيل انها حصلت الفائدة في النداء مع كلمة واحدة لان التقدير في قولك
 يا زيد ادعو زيدا واتادي زيدا فحصلت الفائدة باعتبار الجملة المقدرة
 لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة فبطل ان يكون حرفا وبطل ايضا ان
 يكون فعلا لانه لا يخلو إما ان يكون فعلا ماضيا او مضارعا او امرا
 فبطل ان يكون فعلا ماضيا لان امثلة الفعل الماضي لا تخلو اما ان تكون
 على مثال فَعَلَ كضَرَبَ او على فَعَلْ ككُنْتُ او على قِيلَ كسَمِعَ وعلم وكيف
 على وزن فَعَلَ فبطل ان يكون فعلا ماضيا وبطل ان يكون فعلا مضارعا
 لان الفعل المضارع ما كانت في اوله احدى الزوائد الاربع وهي الهزة
 والنون والياء وكيف ليس في اوله احدى الزوائد الاربع فبطل
 ان يكون فعلا مضارعا وبطل ان يكون امرا لانه يفيد الاستفهام وفعل
 الامر لا يفيد الاستفهام فبطل ان يكون امرا واذا بطل ان يكون فعلا
 ماضيا او مضارعا او امرا بطل ان يكون فعلا والذي يدل ايضا على
 انه ليس بفعل انه يدخل على الفعل في نحو قولك كيف تفعل كذا ولو كان
 فعلا لما دخل على الفعل لان الفعل لا يدخل على الفعل واذا بطل ان
 يكون فعلا او حرفا وجب ان يكون اسما فان قيل فعلا لانه لا يحسن
 فيه كالا لا يحسن فيه علامة الفعل والحرف فلم جعلتموه اسما ولم تجعلوه فعلا

او حرفا قبل لان الاسم هو الاصل والفعل والحرف فرع فلما وجب حمله على احد هذه الاقسام الثلاثة كان حمله على الاسم الذي هو الاصل اولى من حمله على ما هو فرع فان قيل فلم يقدم الاسم على الفعل والفعل على الحرف قيل انما قدم الاسم على الفعل لانه الاصل ويستغني بنفسه عن الفعل نحو زيد قائم واخر الفعل عن الاسم لانه فرع عليه لا يستغني عنه فلما كان الاسم هو الاصل ويستغني عن الفعل والفعل فرع عليه ومفتقر اليه كان الاسم مقدما عليه وانما قدم الفعل على الحرف لان الفعل يفيد مع الاسم نحو قام زيد واخر الحرف عن الفعل لانه لا يفيد مع اسم واحد لانتك لن قلت بزيد او لزيد من غير ان تعلق الحرف بشيء لم يكن مفيدا فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد والحرف لا يفيد مع اسم كان الفعل مقدما عليه ١٠ فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني

باب الإعراب والبناء

ان قال قائل لم سمي الاعراب اعرابا والبناء بناء قيل اما الاعراب فنيه ١٠ ثلاثة اوجه احدها ان يكون سمي بذلك لانه يبين المعاني ماخوذ من قولهم اعراب الرجل عن حجته اذا بينها ومنه قوله صلى الله عليه وسلم الثيب تعرب عن نفسها اي تبين وتوضح قال الشاعر

وجدنا لكم في آل حاميم آية
تأولها منا نقي ومُعرب

فلما كان الاعراب يبين المعاني سمي اعرابا والوجه الثاني ان يكون سمي ١٠ اعرابا لانه تغير يلحق واخر الكلم من قولهم عربت معدة الفصيل اذا تغيرت فان قيل العرب في قولهم عربت معدة الفصيل معناه الفساد وكيف يكون الاعراب ماخوذا منه قيل معنى قولك اعربت الكلام اي ازلت عربه وهو فساداه وصار هنا كقولك اعجمت الكتاب اذا ازلت عجمته واشكيت

الرجل إذا أبلت فكلت وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله تعالى إن
 الساجدة أتت أكلًا لحياتها أي أزيل عنها ما ومنه العزة تسمى عزة السلب
 والوجه الصلابة أن يكون معنى إعرابا لأن المعرب للكلام كانه يحسب إلى
 السامع بإعرابه من قولهم إمارة عروب إذا كانت تخفية إلى روعها قال الله
 تعالى عروها أترانا أي مخفيات إلى أرواحهن فلما كان المعرب للكلام كانه
 يحسب إلى السامع بإعرابه من إعرابا وإنما البناء هو منقول من هذا البناء
 المعروف للزوم وشبهه فإن قيل فما حجة الإعراب والبناء فسيل الجمل
 الإعراب فحجة اختلاف أواخر الكلم باختلاف اللوازم لفظا أو تقديرا
 وأما البناء فحجة لزوم أواخر الكلم بحركة وسكون فإن قيل كم ألقاب
 الإعراب والبناء قيل ثمانية فاربعة للإعراب واربعة للبناء وألقاب الإعراب
 رفع ونصب وجرحزم وألقاب البناء ضم ونفع وكسر ووقف وهي وإن
 كانت ثمانية في المعنى فهي اربعة في الصورة فإن قيل فلم كانت اربعة
 قيل لانه ليس إلا حركة أو سكون فالحركة ثلثة أنواع الضم والنفع والكسر
 فالضم من الشفتين والنفع من أقصى الحلق والحجر من وسط اللسان والسكون
 هو الرابع فإن قيل هل حركات الإعراب أصل لحركات البناء أو حركات
 البناء أصل لحركات الإعراب قيل يختلف المجتهدون في ذلك فذهب
 بعض المجتهدين إلى أن حركات الإعراب هي الأصل وإن حركات البناء
 فرع عليها لأن الأصل في حركات الإعراب أن تكون للأفعال والمحروف
 فكانت أصلا والأصل في حركات البناء أن تكون للأفعال والمحروف
 وهي الفرع فكانت فرعا وذهب آخرون إلى أن حركات البناء هي الأصل
 وحركات الإعراب فرع عليها لأن حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن
 جملها وحركات الإعراب تزول وتتغير وما لا يتغير أولى بأن يكون أصلا
 مما يتغير فإن قيل هل الإعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات أو عن
 غيرها قيل الإعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات وإنما هما معنيان

يعرفان بالقلب ليس للفظ فيها حظ الا ترى انك تقول في حذ الاعراب
هو اختلاف اخر الكلم باختلاف العوائل وفي حذ البناء لزوم الاعراب
الكلم بحركة او سكن ولا خلاف ان الاختلاف والزرور ليسا بلفظين
وانما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للفظ فيها حظ والذي يدل على
ذلك ان هذه الحركات اذا وجدت تغير صفة الاختلاف لم تكن للاعراب
واذا وجدت تغير صفة الزور لم تكن للبناء فدل على ان الاعراب هو
الاختلاف والبناء هو الزور والذي يدل على صحة هذا اضافة هذه الحركات
الى الاعراب والبناء يقال حركات الاعراب وحركات البناء ولو كانت
الحركات انفسها في الاعراب او البناء لما جاز ان يضاف اليه لان اضافة
الشيء الى نفسه لا يجوز الا ترى انك لو قلت حركات الحركات لم يجر
فلما جاز ان يقال حركات الاعراب وحركات البناء دل على انها غيرهما
فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث

باب المعرب والمبني

ان يقال قائل ما المعرب والمبني فقول اما المعرب فهو ما تغير آخره بتغير
الفاعل فيه لفظا او محلا وهو على ضربين اسم مشكن وفعل مضارع فالاسم
المشكن ما لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه والفعل المضارع ما كانت في
اوله احدى الزوائد الاربع وهي الهزة والنون والتاء والياء فان قيل
لم زيدت هذه الحروف دول غيرهما قيل الاصل ان يزداد حروف المد
واللين وفي الواو والياء والالف الا ان الالف لها لم يمكن زيادتها اولا
لان الالف لا تكون الا ساكنة ولا يبداء بالساكن محال ابدلها منها الهزة
لقرب محرجتها لانها هوا ان يخرج من اقصى الحلق وكذلك الواو ايضا
لها لم يمكن زيادتها اولا لانه ليس بغير كلام العرب واو زيدت اولا فابدلها

منها التاء لانها تبدل منها كثيرا الا ترى انهم قالوا ثراث وثجاء وثخمة وثقمة
 وثقور وتوكل قال الشاعر مقلدا في صعوبات تولما وهو بيت الصائد
 والاصل وراث ووجاء ووخمة ووجه ووقور لانه من الوقار وولوج لانه
 من الولوج فابدلوا التاء من الواو في هذه المواضع كلها وكذلك هاءنا واما
 الياء فزيدت لانها لم تعرض فيها ما يمنع زيادتها كما عرض في الالف والواو
 واما النون فاتها زيدت لانها تشبه حروف المد واللين وتزاد معها في باب
 الزيدتين والزيدتين والتحقيق في ترتيب هذه الاحرف ان تقدم الهزة ثم النون
 ثم التاء ثم الياء وذلك لان الهزة للتكلم وحده والنون للتكلم ولين معه
 والتاء للمخاطب والياء للغائب والاصل ان يخبر الانسان عن نفسه ثم عن
 نفسه وعن معه ثم المخاطب ثم الغائب فهذا هو التحقيق في ترتيب هذه الاحرف
 في اول الفعل المضارع فان قيل هل الفعل المضارع محمول على الاسم في
 الاعراب ام هو اصل قيل لا بل هو محمول على الاسم في الاعراب وليس
 بأصل فيه لان اصل في الاعراب ان يكون للاسماء دون الافعال
 والحرروف وذلك لان الاسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية والمنعولة
 والاضافة فلزم تعرب لالتبس هذه المعاني بعضها ببعض يدلك على ذلك
 انك لو قلت ما احسن ريذا لكنت متعجبا ولو قلت ما احسن زيد لكنت
 نافيا ولو قلت ما احسن زيد لكنت مستفهما عن ابي ثبيته منه حسن فلزم
 تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي والنفي بالاستهنام واشتهبت هذه
 المعاني بعضها ببعض وازالة الالتباس واجب واما الافعال والحرروف فاتها
 تبدل على ما وضعت له بصيغها فعدم الاعراب لا يخل بمعانيها ولا يورث
 لبسا فيها والاعراب زيادة والحكم لا يريد شيئا لغير فائدة فان قيل فاذا
 كان الاصل في الفعل المضارع ان يكون مبنيا فلم حمل على الاسم في الاعراب
 قيل انما حمل الفعل المضارع على الاسم في الاعراب لانه ضارع الاسم
 ولهذا سمي مضارعا والمضارعة المشابهة ومنها سمي الضارع ضارعا لانه يشابه

أخاه ووجه التشابه بين هذا الفعل والاسم من خمسة أوجه الوجه الأول
 أنه يكون شائعاً فيقتصر كما أن الاسم يكون شائعاً فيقتصر ألا ترى أنك
 تقول يقوم فيصلح للحال والاستقبال فإذا ادخلت عليه السين أو سوف
 اخصص بالاستقبال كما أنك تقول رجل فيصلح لجميع الرجال فإذا ادخلت
 عليه الالف واللام اخصص برجل بعينه فلما اخصص هذا الفعل بعد شياعه كما
 أن الاسم اخصص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه الوجه الثاني أنه
 يدخل عليه لام الابتداء كما يدخل على الاسم ألا ترى أنك تقول إن زيدا
 ليقوم كما تقول إن زيدا لقيام ولأم الابتداء تختص بالاسماء فلما دخلت على
 هذا الفعل دل على مشابهة بينهما والذي يدل على ذلك أن فعل الامر
 والفعل الماضي لما بعدا عن شبه الاسم لم تدخل هذه اللام عليهما ألا ترى
 أنك لو قلت لاكرّم زيدا يا عمرو أو إن زيدا لقيام لكان خلفا من الكلام
 والوجه الثالث أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال فاشبه الاسماء
 المشتركة كالعين يطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء وعلى غير ذلك
 والوجه الرابع أن يكون صفة كما يكون الاسم كذلك تقول مررت برجل
 يضرب كما تقول مررت برجل ضارب فقد قام يضرب مقام ضارب والوجه
 الخامس هو أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه
 ألا ترى أن يضرب على وزن ضارب في حركاته وسكونه ولما يعمل الاسم
 الفاعل عمل الفعل فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذا الوجه استحق
 جملة الاعراب الذي هو الرفع والنصب والحزم وكل واحد من هذه الأنواع
 عامل يختص به وإنما عامل الرفع فاختلف فيه الخويون فذهب البصريون
 إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم وهو عامل معنوي لا لفظي فاشبه الابتداء فكما
 أن الابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه فان قيل هذا يتفصص بالفعل
 الماضي فإنه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع قيل إنما لم يرتفع لأنه لم يثبت له
 استحقاق جملة الاعراب فلم يكن هذا العامل موجبا له الرفع لأنه نوع منه

بخلاف الفعل المضارع فإنه استحق جملة الأعراب للظاهرة التي ذكرناها
 قبل فبان الفرق بينهما وأما للكوفيين فقد ذهبوا إلى أنه يرتفع بالترادف التي
 في أوله وهو قول الكشافى وذهب الفراء إلى أنه يرتفع لسلامته من العوامل
 الناصبة والمجازمة فأما قول الكشافى فظاهر الفساد لأنه لو كان التراند هو
 الموجب للرفع لوجب أن لا يجوز نصب الفعل ولا جزمه منع وجوده لأن
 محل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع قلنا وجب نصبه بدخول
 النواصب وجزمه بدخول المجازم دلت على أن التراند ليس هو العامل وأما
 قول الفراء فلا يفتك من ضعف وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون النصب
 والجزم قبل الرفع لأنه قال لسلامته من العوامل الناصبة والمجازمة والرفع
 قبل النصب والجزم فلهذا كان هذا القول ضعيفا وأما عوامل النصب فتقضى
 أن أولن وكى واثن وحكى وأما عامل الجزم فتقضى لم ولما ولام الامر ولا في
 الشيء لعوامل النصب والجزم موضع تذكرها فيه إن شاء الله تعالى ولما
 المستحق فهو ضبط المعرب وهو ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه فمن ذلك
 الاسم غير الممكن والفعل غير المضارع فأما الاسم غير الممكن فتقضى من
 وكم وقيل ويعد وأين وكيف وأثنى وهما ولآء وإنما بيئت هذه الأسماء لأنها
 اشبهت بالحروف وتضمنت معانها فأما من فأنها بيئت لأنها لا تخطو أما
 أن تكون استهلامية أو شرطية أو اسماء موصولة أو نكرة موصوفة فإن كانت
 استهلامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام وإن كانت شرطية فقد تضمنت
 معنى حرف الشرط وإن كانت اسماء موصولة فقد تضمنت منزلة بعض الكلمة
 وبعض الكلمة معني وإن كانت نكرة موصوفة فقد تضمنت منزلة الموصوفة
 وأما كم فأنها بيئت لأنها لا تخطو إما أن تكون استهلامية أو خبرية فإن
 كانت استهلامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام وإن كانت خبرية فهي
 نفيضة رب لأن رب للتفليل وكم للكثير وهم يحملون الشيء على ضده كما
 يحملونه على نظيره وأما من وكم فبيئت على السكون لأنه الأصل في البناء ولم

يمرض فيها بوجوب بناءها على حركة بنينا على الاصل وانما قيل وانما
 فانها بنيا لان الاصل فيها ان يستعملوا مضافين الى ما بعدها فلما انقطعوا عن
 الاضافة والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة تنزلا بمنزلة بعض
 الكلمة وبعض الكلمة يعني قال الله تعالى فوالآمرين قبل ومن بعد وانما
 بنيا على حركة لان كل واحد منها كان له حالة اعراب قبل البناء فوجب
 ان يبنيا على حركة نيزا لما على ما بني وليس له حالة اعراب نحو من وكم وقيل
 انما بنيا على حركة لالتقاء الساكنين والقول الصحيح هو الاول فان قيل فلما
 كانت الحركة فتحة قبل لوجهين احدهما انه لما جذف المضاف اليه بنيا
 على اقوى الحركات وهي الضمة فهو ايضا عن المحذوف وتقوية لما والوجه
 الثاني انما بنوها على الضم لان النصب والجر يدخلها نحو حيث قبلك ومن
 قبلك وانما الرفع فلا يدخلها التثنية فلو بنوها على النفع والكسرة لالتصفت بحركة
 الاعراب بحركة البناء فينوها على حركة لا تدخلها وهي الضمة فلا يثبت
 حركة الاعراب بحركة البناء وانما أين وكيف فانها بنيا على النفع لانها
 تفتا معنى حرف الاستفهام لان ابن سوال عن المكان وكيف سوال عن
 الحال فلما تفتا معنى حرف الاستفهام وجب ان يبنيا وانما بنيا على حركة
 لالتقاء الساكنين وانما كانت الحركة فتحة لانها اخفت الحركات وانما
 آيس فانها بنيت لانها تفتت معنى لام التعريف لان الاصل في امس الأمس
 فلما تفتت معنى اللام تفتت معنى الحرف فوجب ان تبنيا وانما بنيت
 على حركة لالتقاء الساكنين وانما كانت الحركة كسرة لانها الاصل في
 التعريف لالتقاء الساكنين ومن العرب من يجعل أمس معدولة عن لام

التعريف فيجعلها غير مبسوطة قال الشاعر
 لَقَدْ رَأَيْتُ عَجِيْبًا مَذْرُوءًا عَجَلًا مِثْلَ السَّعَالِ قُصِيَا
 يَا كُلُّ مَا فِي رَجُلَيْنِ مَهْمَا لَا تَرَكَهُ اللَّهُ لَهُنَّ ضَرِيَا
 وانما ما ولا م فانها بنيت لفتتها معنى حرف الإشارة طرف لم يطابق به لان

الأصل في الإشارة أن تكون بالحرف كالشرط والتي والتمني والعطف إلى غير ذلك من المعاني إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا ما وراء معنى حرف الإشارة فبنوها ونظروا ما وراء ما التي في التعجب فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف التعجب وإن لم يكن لما حرف ينطق به لأن الأصل في التعجب أن يكون بالحرف كغيره من المعاني إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا ما معنى حرف التعجب فبنوها كما بنوا ما إذا تضمنت معنى حرف الاستفهام والشرط فكذلك هاهنا وإما الفعل غير المضارع فهو على ضربين أحدهما الفعل الماضي والآخر فعل الأمر فإما الفعل الماضي فهو ذهب وعلم وشرف واستخرج ودحرج وأحرقتم وإما فعل الأمر فهو اذهب وأعلم وأشرف واستخرج ودحرج وأحرقتم وسنذكره ثم يأتي الفعل الماضي على الفتح ولم يبي فعل الأمر على الرفع وخلاف النحويين فيه في باب ان شاء الله تعالى وإما المحروف فكلها مبنية لم يعرب منها شيء لبقائها على أصلها في البناء فأعره نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع

باب اعراب الاسم المفرد

أن قال قائل على كم ضربا الاسم المفرد قيل على ضربين صحيح ومعتل فالصحيح في عرف النحويين ما لم يكن آخره ألفا ولا ياء قبلها كسرة نحو رجل وقرس وما أشبه ذلك وهو على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخله الحركات الثلاث مع التنوين نحو هذا زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وهذا الضرب يسمى الأمكن وقد يعني أيضا متمكنا فان قيل لم جعلوا التنوين علامة للصرف دون غيره قيل لأن أولى ما يزداد حروف المد واللين وهي الألف والياء والواو إلا أنهم عدلوا عن زيادتها إلا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لا تقلبت ياء في الجمل لا تكسار ما قبلها وكذلك

حكم الياء والالف في الاعتلال والانتقال من حال الى حال وكان التنوين
اولى من غيره لانه خفيف يضارع حروف العلة لا ترى انه غنة في الحشو
وانه لا معتد له في الخلق فاشبه الالف اذ كانت حرفا هو آتيا فان قيل
فلم اذا دخل التنوين الكلام قيل اختلف الغويون في ذلك فذهب سيبويه
الى انه دخل الكلام علامة للاخت علمهم والامكن عندهم وذهب بعضهم
الى انه دخل فرقا بين الاسم والفعل وذهب آخرون الى انه دخل
فرقا بين ما ينصرف وما لا ينصرف وما غير المنصرف فما لم يدخله
المجرع مع التنوين وكان ثانيا من وجهين نحو مررت بأحمد وإبراهيم
وما اشبه ذلك وأما منع هذا الضرب من الاسماء الصرفة لانه يشبه الفعل
فمنع من التنوين ومن المجرعين للتنوين لما بينهما من المصاحبة وذهب
بعضهم الى انه منع المجرع لانه اشبه الفعل والفعل لا يدخله جر ولا تنوين
فكذلك ما اشبه وهذا الضرب سقي المتمكن ولا يُسقى امكن وكل امكن
متمكن وليس كل متمكن امكن فان قيل فلم يدخل المجرع الالف واللام
او الاضافة قيل للامن من دخول التنوين مع الالف واللام والاضافة
وسترى هذا في موضعه ان شاء الله تعالى * والمعتل ما كان آخره الناء
او ياء قبلها كسرة وهو على ضربين متفوص ومتفوصو فالتفوص ما كانت
في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة وذلك نحو القاضي والداعي فان قيل فلم
سقي متفوصا قيل لانه نقص الرفع والمجرع قول هذا قاضي يافى ومررت
بقاضي والاصل هذا قاضي ومررت بقاضي الا انهم استقلوا الغنة والكسرة
على الياء فحذفوها فبقيت الياء ساكنة والتنوين ساكنا فحذفوا الياء لالتقاء
الساكين وكان حذف الياء اولى من حذف التنوين لوجهين احدهما ان الياء
اذا حذفت بقي في اللفظ ما يدل عليها وهي الكسرة بخلاف التنوين فانه
لو حذفت لم يبق في اللفظ ما يدل على حذفه فلما وجب حذف احدهما كان
حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه اولى والساني ان التنوين دخل لمعنى

وهو الصرف وإما الياء فليست كذلك فلما وجب حذف أحدها كان
حذف ما لم يدخل المعنى أولى من حذف ما دخل المعنى وإما إذا كان منصوباً
فهو بمنزلة الصحيح لحذف الفتحه فان قيل الحركات كلها تستقل على حرف العلة
بدليل قولهم باب وناب والاصل فيها يوب ونيب ألا أنهم استقلوا الفتحه
على الواو والياء فقبلوا كل واحدة منهما لنا فقبل الفتحه في هذا الجرح لازمة
ليست بعارضة بخلاف الفتحه التي على ياء قاضي فإنها عارضة وليست بلازمة
فلما لمعنى استقلوا الفتحه نحو باب وناب ولم يستقلوها في نحو قاضي فإن
وقفت على المرفوع والجور من هذا الضرب كان لك فيه مذهبان إسقاط
الياء وإثباتها واختلف المحققون في الاجود منها فذهب سبويه الى ان
حذف الياء اجود إجرأ للوقف على الوصل لان الوصل هو الاصل
وذهب يونس الى ان اثبات الياء اجود لان الياء انما حذفت لأجل
التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب رد الياء وقد قرأ بعض القراء قوله
تعالى مَا عِندَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ بغير ياء وقد قرأ بعضهم بالياء فإن كان
منصوباً أبدلت من تنوينه الفاء كماثر الاسماء المنصرفة الصحيحة فتقول رأيت
قاضيًا كما تقول رأيت ضارياً وإن كان فيه الف ولا م كان حكمه في الوصل
حكم ما ليس فيه الف ولا م في حذف الضمة والكسرة ودخول الفتحه وكان
لك ايضا في الوقف في حالة الرفع والجرح اثبات الياء وحذفها وإثباتها اجود
الوجهين لان التنوين لا يجوز ان يثبت مع الالف واللام فإذا زال علة
إسقاط الياء وجب ان تثبت وكان بعض العرب يفت بغير ياء وذلك
انه قد حذفت الياء في قاضي ونحوه ثم ادخل عليه الالف واللام وبقي
الحذف على حاله وهذا ضعيف جداً وقد قرأ بعض القراء في قوله تعالى
أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَاكَ فَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا لَمْ يَكُنِ الْوَقْفُ عَلَيْهِ إِلَّا
بِالْيَاءِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَنَزَّلُ بِالْحَرْكِه مَتَزَلَةً
الْحَرْفِ الصَّحِيحُ فَيَنْصَحُ بِهَا مِنَ الْحَذْفِ وَإِنَّمَا الْمَقْصُورُ فَهُوَ الْمُخْتَصُّ بِالْأَلِفِ مُفْرَدَةً

في آخره نحو الهوى والهدى والدنيا والاخرى وهي مقصورة الين حركات
الاعراب قصرت عنه اي حبست والفصر الحبس ومنه يقال لمرأة مقصورة
وقصيرة وقصورة قال الله تعالى حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْجَنَّاتِ اي محبوسات
وقال الشاعر

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَيْتِ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَى وَلَمْ تَشْعُرِي بِكَ الْفَصَائِرُ
عَيْتُ قَصِيرَاتِ الْجَمَالِ وَلَمْ أُرِدْ قِصَارَ الْمُحَلِّي شَرَّ النِّسَاءِ الْجَائِرِ

ويروى قصورة والبهائر الفصار بمعنى واحد وهو على ضربين منصرف وغير
منصرف فالمنصرف ما دخله التنوين نحو هذه عصا ورخي ورأيت عصا ورخي
ومررت بعصا ورخي والاصل فيه عَصَوٌ ورَخِيٌّ أَلَا أَنِ الْهَوَا وَالْيَاءُ لَمَّا تَحَرَّكَ
وَانْفَحَ مَا قَبْلَهَا قَلْبًا الْفَيْنِ وحذفت الالف منها لسكونها وسكون التنوين
وكان حذفها اولى لما ذكرناه في حذف الياء نحو قاضي فإن وقفت على شيء
من هذا النصب فقد اختلف النحويون فيه على مذاهب فذهب سيبويه الى
ان الوقف في حالة الرفع والحجر على الالف المبدلة من الحرف الاصلي وفي
حالة النصب على الالف المبدلة من التنوين حملا للعتل على الصحيح وذهب
ابو عثمان المازني الى ان الوقف في الاحوال الثلاثة على الالف المبدلة من
التنوين لانهم انما خصوا الإبدال بحال النصب في الصحيح لانه يؤذي الى
الالف التي هي اخف الحروف ولم يبدلوا في حالة الرفع والحجر لانه ينفذي
الى الثقل واللبس وذلك غير موجود هاهنا لان ما قبل التنوين هاهنا لا
يكون الأمفتوحا فأبدلوا منه الفا لانه لا يجلب ثقلا ولا يجلب لينا وذهب
ابو سعيد السيرافي الى ان الوقف في الاحوال الثلاثة على الالف المبدلة من
الحرف الاصلي وذلك لان بعض القراء يميلونها في قوله تعالى أَوْ أَجِدُ عَلَى
النَّارِ هُدًى ولو كانت مبدلة من التنوين لما جازت هاهنا إِمَالَتُهَا الا ترى
انك لو املت الالف في نحو رأيت عمرا لكان غير جائز فلما جازت الإمالة
هاهنا دل على انها مبدلة من الحرف الاصلي لا من التنوين وغير المنصرف

ما لم يلحقه التنوين وذلك نحو حلى وبغرى وسكري وثبت فيه الالف
 وصلا ووقفا اذ ليس يلحقها تنوين تحذف من الجملة فان لقيها ساكن من كلمة
 اخرى حذفت لالتقاء الساكنين فان قيل فلم اعربت الاسماء الستة المتصلة
 بالحروف وهي اسماء مفردة قيل انما اعربت بالحروف توطئة لما يأتي
 من باب الثانية والجمع فان قيل فلم كانت هذه الاسماء اولى بالتوطئة من
 غيرها قيل لان هذه الاسماء منها ما تغلب عليه الاضافة ومنها ما تلزمه
 الاضافة فيها تغلب عليه ابوك واخوك وحموك وهنوك وما تلزمه
 الاضافة فوك وذو مال والاضافة فرع على الإفراد كما ان الثانية والجمع
 فرع على المفرد فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه كانت اولى
 من غيرها ولما وجب ان تعرب بالحروف لهذه المشابهة اقاموا كل
 حرف مقام ما يجانسه من الحركات فجعلوا الواو علامة للرفع والالف
 علامة للنصب والياء علامة للجزم وذهب الكوفيون الى ان الواو والضممة قبلها
 علامة للرفع والالف والفحة قبلها علامة للنصب والياء والكسرة قبلها علامة
 للجزم فجعلوه معربا من مكانين وقد بينا فساد في مسائل الخلاف بين
 البصريين والكوفيين وذهب بعض النحويين الى ان هذه الاسماء اذا كانت
 في موضع رفع كان فيها نقل بلا قلب واذا كانت في موضع نصب كان فيها
 قلب بلا نقل واذا كانت في موضع جر كان فيها نقل وقلب الا ترى انك
 اذا قلت هذا ابوك كان الاصل فيه هذا ابوك فنقلت الضمة من الواو الى
 ما قبلها فكان فيه نقل بلا قلب واذا قلت رأيت اباك كان الاصل فيه رأيت
 ابوك فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فنقلت الواو الفا فكان فيه قلب بلا نقل
 واذا قلت مررت بأبيك كان الاصل فيه مررت بأبوك فنقلت الكسرة من
 الواو الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فكان فيه
 نقل وقلب وذهب بعض النحويين الى ان الياء والواو والالف نشأت عن
 إشباع الحركات كقول الشاعر

اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا بَعْدَ تَقَرُّبِنَا
 وَأَنِّي حَيْثُمَا يَكُنُ الْهَوَى بِصَرِيٍّ
 اراد فأنظر فأشبع الفضة فنشأت النار وكما قال الآخر في إشباع الفضة
 وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تَزِيهِ وَمَنْ ذَمَّ الرِّجَالَ يَمْتَنِّحُ
 اراد يمتنح فأشبع الفضة فنشأت الالف وقال الآخر في إشباع الكسرة
 تَنْفِي بَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ تَقَى الدَّرَاهِمَ تَقَادُ الصَّيَارِفِ
 اراد الصيارف فأشبع الكسرة فنشأت الياء والشواهد في إشباع الفضة
 وَالْفُتْحَةِ وَالْكَسَرَةِ كَثِيرَةٌ جَدًّا وَهَذَا الْقَوْلُ ضَعِيفٌ لِأَنَّ إِشْبَاعَ الْحَرَكَاتِ أَنَّمَا
 تَكُونُ فِي ضَرُورَةِ الشَّرْكَهَةِ الْآيَاتِ وَأَمَّا فِي حَالَةِ الْإِخْيَارِ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ
 بِالْإِجْمَاعِ فَلَمَّا جَازَ هَاهُنَا فِي حَالَةِ الْإِخْيَارِ أَنْ تَقُولَ هَذَا أَبَوُهُ وَرَأَيْتَ أَبَاهُ
 وَمَرَرْتُ بِأَيِّهِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ مَا نَشَأَتْ عَنْ إِشْبَاعِ الْحَرَكَاتِ
 وَقَدْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ هَذَا أَبُوكَ وَرَأَيْتَ أَبُوكَ وَمَرَرْتُ
 بِأَبُوكَ مِنْ غَيْرِ وَارَوْا وَلَا أَلْفَ وَلَا يَاءَ وَبِحُكْيٍ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ
 هَذَا أَبَاكَ وَرَأَيْتَ أَبَاكَ وَمَرَرْتُ بِأَبَاكَ بِالْأَلْفِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَالنَّصَبِ
 وَالْجَزْءِ كَقَوْلِهِ * أَنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا * وَالَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ هُوَ الْقَوْلُ
 الْأَوَّلُ وَقَدْ يَبَيِّنُ ذَلِكَ مُسْتَقَصٌّ فِي كِتَابِنَا الْمَوْسُومِ بِالْإِسْمَاءِ فِي شَرْحِ الْأَسْمَاءِ

الباب الخامس

باب الثنية والجمع

أَنْ قَالَ قَائِلٌ مَا الثَّنِيَّةُ قَسِيلُ الثَّنِيَّةِ صِغَةُ مَبْنِيَّةٍ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْإِثْنَيْنِ وَأَصْلُ
 الثَّنِيَّةِ الْعُطْفُ تَقُولُ قَامَ الزَّيْدَانِ وَذَهَبَ الْعِمْرَانُ وَالْأَصْلُ قَامَ زَيْدٌ وَزَيْدٌ
 وَذَهَبَ عِمْرُو وَعِمْرُو الْأَنْتُمْ حَذَفُوا أَحَدَهُمَا وَزَادُوا عَلَى الْآخَرِ زِيَادَةً دَالَّةً
 عَلَى الثَّنِيَّةِ لِلإِيجَازِ وَالْإِخْصَارِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْعُطْفُ أَنَّهُمْ
 يَكُونُ الثَّنِيَّةُ فِي حَالِ الْاضْطِرَارِ وَيَعْدِلُونَ عَنْهَا إِلَى التَّكَرُّارِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

كَانَ بَيْنَ قَتْمَا وَالْفَكِّ غَارَةٌ مَسَكٌ ذُبِحَتْ فِي سَكِّ

وَقَالَ الْآخِرُ

كَانَ بَيْنَ خَلْفِهَا وَالْخَلْفِ كَشَفَتْ أَيْ فِي بَيْنِ قَتْمٍ

وَقَالَ الرَّاجِزُ كَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَجَالِ عَصَكِ ارَادَ لِثَانِ الْآلَاءِ

عَدَلَ إِلَى التَّكَرُّرِ فِي حَالَةِ الْاضْطِرَارِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فَإِنْ قِيلَ مَا الْمَجْمَعُ قَبِيلٌ

صِغَةُ مَبْنِيَّةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْعَدَدِ الزَّائِدِ عَلَى الْاِثْنَيْنِ وَالْأَصْلُ فِيهِ أَيْضًا الْعَطْفُ

كَالْثَنِيَةِ إِلَّا أَنَّهُمْ لَمَّا عَلِلُوا عَنِ التَّكَرُّرِ فِي الثَّنِيَةِ طَلَبُوا لِلْإِخْتِصَارِ كَانَ ذَلِكَ

فِي الْمَجْمَعِ أَوَّلَى فَإِنْ قِيلَ قَلَمَ كَانَ أَعْرَابُ الثَّنِيَةِ وَالْمَجْمَعُ بِالْمَحْرُوفِ دُونَ

الْمَحْرُكَاتِ قَبِيلٌ لِأَنَّ الثَّنِيَةَ وَالْمَجْمَعُ فَرَعٌ عَلَى الْمَفْرَدِ وَالْأَعْرَابُ بِالْمَحْرُوفِ

فَرَعٌ عَلَى الْمَحْرُكَاتِ فَكَمَا أُعْرِبَ الْمَفْرَدُ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ بِالْمَحْرُكَاتِ الَّتِي فِي

الْأَصْلِ فَكَذَلِكَ أُعْرِبَ الثَّنِيَةُ وَالْمَجْمَعُ اللَّذَانِ مَا فَرَعٌ بِالْمَحْرُوفِ الَّتِي فِي

فَرَعٍ فَاعْطَى الْفَرْعُ الْفَرْعَ كَمَا أُعْطِيَ الْأَصْلُ الْأَصْلَ وَكَانَتْ الْأَلِفُ وَالْوَاوُ

وَالْيَاءُ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهَا لِأَنَّهُمَا أَشْبَهَ بِالْمَحْرُوفِ بِالْمَحْرُكَاتِ فَإِنْ قِيلَ قَلَمَ خَصُوصًا

الْثَّنِيَةُ فِي حَالِ الرِّفْعِ بِالْأَلِفِ وَالْمَجْمَعُ السَّالِمُ بِالْوَاوِ وَاشْرَكُوا بَيْنَهُمَا فِي الْمَجْزِ

وَالنَّصَبِ قَبِيلٌ إِنَّمَا خَصُوصًا الثَّنِيَةُ بِالْأَلِفِ وَالْمَجْمَعُ بِالْوَاوِ لِأَنَّ الثَّنِيَةَ أَكْثَرُ

مِنَ الْمَجْمَعِ لِأَنَّهُمَا تَدْخُلُ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ وَعَلَى مَا لَا يَعْقِلُ وَعَلَى الْحَيَوَانِ وَعَلَى

غَيْرِ الْحَيَوَانِ مِنَ الْمَجَادَاتِ وَالنَّبَاتِ بِخِلَافِ الْمَجْمَعِ السَّالِمِ فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ

أَوَّلَى الْعِلْمِ خَاصَّةً فَلَمَّا كَانَتْ الثَّنِيَةُ أَكْثَرَ وَالْمَجْمَعُ أَقْلَ جَعَلُوا الْإِخْفَ وَهُوَ

الْأَلِفُ لِلْأَكْثَرِ وَالْأَثْقَلِ وَهُوَ الْوَاوُ لِلْأَقْلَ لِيُعَادِلُوا بَيْنَ الثَّنِيَةِ وَالْمَجْمَعِ وَإِنَّمَا

اشْرَكُوا بَيْنَهُمَا فِي النَّصَبِ وَالْمَجْزِ لِأَنَّ الثَّنِيَةَ وَالْمَجْمَعُ لَهَا سِتَّةُ أَحْوَالٍ وَلَيْسَ إِلَّا

ثَلَاثَةٌ أَحْرَفٌ فَوَقَعَتْ الشَّرْكَةُ ضَرُورَةً فَإِنْ قِيلَ هَلِ النَّصَبُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَجْزِ

أَوِ الْمَجْزِ مَحْمُولٌ عَلَى النَّصَبِ قَبِيلُ النَّصَبِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَجْزِ لِأَنَّ دَلَالََةَ الْيَاءِ

عَلَى الْمَجْزِ أَشْبَهَ مِنْ دَلَالَتِهَا عَلَى النَّصَبِ لِأَنَّ الْيَاءَ مِنْ جِنْسِ الْكُسْرَةِ وَالْكَسْرَةُ

فِي الْأَصْلِ تَبَدَّلَ عَلَى الْمَجْزِ فَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهَا فَإِنْ قِيلَ قَلَمَ حُمِلَ النَّصَبُ عَلَى

الجوز دون الرفع فمثل خمسة اوجه الوجه الاول ان الجوز الزر اللاص
 من الرفع لانه لا يدخل على الفعل فلما وجب الحمل على احدهما كان حمله
 على الاثرم اولى من حمله على غيره والوجه الثاني انها يقعان في الكلام فضلة
 الا ترى انك تقول مررت فلا تنفقر الى ان تقول يزيد او نحو كما انك
 اذا قلت رايت لا تنفقر الى ان تقول زيدا او نحو والوجه الثالث انها
 يشتركان في الكناية نحو رايتك ومررت بك والوجه الرابع انها يشتركان
 في المعنى تقول مررت يزيد فيكون في معنى جزت زيدا والوجه الخامس
 ان الجوز اخف من الرفع فلما ارادوا الحمل على احدهما كان الحمل على
 الاخف اولى من الحمل على الاثقل ويحمل عندي وجه سادس وهو ان
 النصب من اقصى الحلق والجر من وسط الفم والرفع من الشفتين وكان
 النصب الى الجر اقرب من الرفع لان اقصى الحلق اقرب الى وسط الفم من
 الشفتين فلما ارادوا حمل النصب على احدهما كان حمله على الاقرب اولى
 من حمله على الابعد والجواز احق بصنعه والذي يدل على اعتبار هذه
 المناسبة بينهما انهم لما حملوا النصب على الجر في باب الثانية والجمع حملوا
 الجر على النصب في باب ما لا يتصرف فان قيل فما حرف الاعراب في
 الثانية والجمع قيل اختلف الفحويون في ذلك فذهب سيبويه الى ان
 الالف والواو والياء هي حروف الاعراب وذهب ابو الحسن الأنخس وابو
 العباس المبرد ومن تابعها الى انها تدل على الاعراب وليست باعراب ولا
 حروف اعراب وذهب ابو عمر الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وذهب
 قطرب والنزاه والريادي الى انها هي الاعراب والصحيح هو الاول واما من
 ذهب الى انها تدل على الاعراب وليست بحروف اعراب فناسد لانه لا
 يخلو اما ان تدل على الاعراب في الكلمة او في غيرها فان كانت تدل
 على الاعراب في الكلمة فلا بد من تقديره فيها فيرجع هذا القول الى القول
 الاول وهو مذهب سيبويه وان كانت تدل على اعراب في غير الكلمة فليس

يصح لأنه يؤتى إلى أن يكون الثانية والجمع متبينين وليس يذهب لقائل
 هذا القول وإلى أن يكون اعراب الكلمة ترك اعرابها وذلك محال وأما من
 ذهب إلى أن انقلابها هو الاعراب فقد ضعفه بعض النحويين لأنه يؤتى
 إلى أن يكون الثانية والجمع متبينين في حالة الرفع لأنه لم يقلب عن غيره إذ
 أول أحوال الاسم الرفع وليس من مذهب هذا القائل بناء الثانية والجمع
 في حال من الأحوال وأما من ذهب إلى أنها انفسها في الاعراب فظاهر
 السناد وذلك لأن الاعراب لا يتخلل سقوطه ببناء الكلمة ولو استقطنا هذه
 الاحرف لبطل معنى الثانية والجمع واختل معنى الكلمة فدل ذلك على
 أنها ليست باعراب وإنما هي حروف اعراب على ما بينا فان قيل فلم
 فتحوا ما قبل ياء الثانية دون ياء الجمع قيل لثلاثة اوجه الوجه الأول أن
 الثانية أكثر من الجمع على ما بينا فلما كانت الثانية أكثر من الجمع والجمع
 أقل أعطوا الأكثر الحركة الخفيفة وهي الفتح والافتل الحركة الثقيلة وهي
 الكسرة والوجه الثاني أن حرف الثانية لما زيد على الواحد للدلالة على
 الثانية اشبه تاء التأنيث التي تزداد على الواحد للدلالة على التأنيث وتاء
 التأنيث يفتح ما قبلها فكذلك ما اشبهها وكانت الثانية أولى بالفتح لهذا المعنى
 من الجمع لأنها قبل الجمع والوجه الثالث أن بعض علامات الثانية الألف
 والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا فتحوا ما قبل الياء لئلا يختلف إذ لا
 علة هاهنا توجب المخالفة فان قيل فلم أدخلت النون في الثانية والجمع قيل
 اختلف النحويون في ذلك فذهب سبويه إلى أنها بدل من الحركة والتنوين
 وذهب بعض النحويين إلى أنها تكون على ثلاثة أضرب فتارة تكون بدلا
 من الحركة والتنوين وتارة بدلا من الحركة دون التنوين وتارة تكون
 بدلا من التنوين دون الحركة فاما كونها بدلا من الحركة والتنوين ففي
 نحو رجلا وفريسان وأما كونها بدلا من الحركة دون التنوين ففي نحو
 الرجال والفريسان وأما كونها بدلا من التنوين فقط ففي نحو رجيان

وعصوان وذهب بعض الكوفيين الى انها زيدت للفرق بين الثانية
والواحد المنصوب في نحو قولك رأيت زيدا فان قيل فلم كسروا نون الثانية
وفتحوا نون الجمع قيل للفرق بينهما فان قيل لما الحاجة الى الفرق بينهما
مع تباين صيغتهما قيل لانهم لو لم يكسروا نون الثانية وفتحوا نون الجمع
لالتبس جمع المفصور في حالة الجر والنصب بثنائية الصحيح الا ترى انك تقول
في جمع مصطفي رأيت مصطفين ومررت بمصطفين قال الله تعالى وانهم
عندنا لبن المصطفين الآخيار فلنظ مصطفين كلفظ زيد بن قلول لم يكسروا
نون الثانية وفتحوا نون الجمع لالتبس هذا الجمع بهذه الثانية فان قيل فعلا
عكسوا ففتحوا نون الثانية وكسروا نون الجمع وكان الفرق حاصلًا قيل
لثلاثة اوجه الوجه الاول ان نون الثانية تقع بعد الف او ياء مفتوح ما
قبلها فلم يستقلوا الكسرة فيها واما نون الجمع فاتها تقع بعد واو مضموم ما
قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاخاروا لها الفتحة ليعادلوها خفة الفتحة ثقل
الواو والضمه والياء والكسرة ولو عكسوا ذلك لأدنى ذلك الى الاستثقال
إنما لتوالي الاجناس واما للخروج من الضم الى الكسر والوجه الثاني ان
الثنية قبل الجمع والاصل في التفاء الساكنين الكسر فحركت نون الثانية بما
وجب لها في الاصل وفتحت نون الجمع لان الفتح اخف من الضم والوجه
الثالث ان الجمع اثقل من الثانية والكسر اثقل من الفتح فأعطوا الاخف
الاتل والاتل الاخف ليعادلوها بينهما فان قيل فلم قلتم ان الاصل في الجمع
السالم ان يكون لمن يعقل قيل تفصيلا لم لانهم المقدمون على سائر
المخلوقات بتكرم الله تعالى لم وبفضله ايّام قال الله تعالى ولقد كرمنا بني آدم
وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا
تفصيلا فان قيل فلم جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين الى التسعين
قيل انها جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين الى التسعين لان الأعداد
لما كان يقع على من يعقل نحو عشرين رجلا وعلى ما لا يعقل نحو عشرين

ثوباً وكذلك إلى التسعين قلب جانب من يعقل على ما لا يعقل كما يقلب
 جانب الذكر على المؤنث في نحو أخواله هند وزيد وما أشبه ذلك
 فإن قيل فمن أين جاء هذا الجمع في قوله تعالى فقال لها وللأرض ائكما
 طوعاً أو كرهاً قالنا أثبتنا طاعتين قيل لأنه لما وصلها بالقول والقول
 من صفات من يعقل أجراها مجرى من يعقل وعلى هذا قوله تعالى إني رأيت
 أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين لأنه لما وصلها بالسجود
 وهو من صفات من يعقل أجراها مجرى من يعقل فلها جمعت جمع من يعقل
 فإن قيل فلم جاء هذا الجمع في قولهم في جمع أرض أرضون وفي جمع سنة سنون
 قيل لأن الأصل في أرض أرضة بدليل قولهم في التصغير أرضة وكأن
 القياس يقتضي أن يجمع بالالف والتاء إلا أنهم لما حذفوا التاء من أرض
 جمعوا بالواو والتون تعويضاً عن حذف التاء وتخصيصاً له بشيء لا يكون في
 سائر أخواته وكذلك الأصل في سنة سنوة بدليل قولهم في الجمع سنوات وسنة
 على قول بعضهم إلا أنهم لما حذفوا اللام جمعوا بالواو والتون تعويضاً من
 حذف اللام وتخصيصاً له بشيء لا يكون في الأمر التام وهذا التعويض
 تعويض جواز لا تعويض وجوب لأنهم لا يقولون في جمع شمس شمسون ولا
 في جمع نخل نخلون فلها لما كان هذا الجمع في أرض وسنة على خلاف
 الأصل أدخل فيه ضرب من التكنيز ونعت الرأ من أرضون وكسرت
 السين من سنون إشعاراً بأنه جمع السلامة على خلاف الأصل فأعرفه
 نصب إن شاء الله تعالى

الباب السادس

باب جمع التانيث

أن قال قائل لم زادوا في آخر هذا الجمع الفاء وتاء نحو مسلمات وصالحات
 قيل لأن أولى ما يزداد حروف المد واللين وهي الألف والياء والواو
 وكانت الألف أولى من الياء والواو لأنها أخف منها ولم تجز زيادة أحدهما

معها لأنه كان يؤتى الى ان يقلب عن اصله لأنه كان يقع طرفا وقيل الف
 رائدة فيقلب همزة فزادوا التاء بدلا عن الواو لأنها تبدل منها كثيرا نحو
 ثراث ونجاء ونجمة ونكلة وما اشبه ذلك والاصل في مسلمات
 وصالحات مسلمات وصالحات الا انهم حذفوا التاء لئلا يجمعوا بين علامتي
 تانيث في كلمة واحدة واذا كانوا قد حذفوا التاء مع المذكر في نحو قولهم
 رجل بصرى وكوفي في النسب الى البصرة والكوفة والاصل بصرى وكوفي
 لئلا يقولوا في المؤنث امرأة بصرية وكوفية فجمعوا بين علامتي تانيث
 فلان يحذفوا هاهنا مع تحقق الجمع كان ذلك من طريق الاولى فان قيل
 فلم كان حذف التاء الاولى اولى قيل لانها تدل على التانيث فقط والتانية
 تدل على الجمع والتانيث فلما كان في التانية زيادة معنى كان تقيمتا وحذف
 الاولى اولى فان قيل فلم لم يحذفوا الالف في جمع حلي كما حذفوا التاء
 فيقولوا حليات كما قالوا مسلمات قيل لان الالف تنزل منزلة حرف من
 نفس الكلمة لانها صيغت الكلمة عليها في اول احوالها واما التاء فليست
 كذلك لانها ما صيغت الكلمة عليها في اول احوالها وانما هي بمنزلة اسم ضم
 الى اسم كحضر موت وعلبك وما اشبه ذلك فان قيل فلم وجب قلب الالف
 قيل لانها لو لم تقلب لكان ذلك يؤتى الى حذفها لانها ساكنة والالف الجمع
 بعدها ساكن وساكنان لا يجمعان فيجب حذفها لالتقاء الساكنين فان قيل فلم
 قلبت الالف ياء فقيل حليات ولم تقلب واو قيل لوجهين احدهما ان الياء
 تكون علامة للتانيث والواو ليست كذلك فلما وجب قلب الالف الى احدهما
 كان قلبها الى الياء اولى من قلبها الى الواو والوجه الثاني ان الياء اخف من
 الواو والواو اثقل فلما وجب قلبها الى احدهما كان قلبها الى الاخف اولى من
 قلبها الى الاثقل فان قيل فلم قلبوا همزة واو في جمع صحراء فقالوا صحراوات
 قيل لوجهين احدهما انهم لما ابدلوا من الواو همزة في نحو اقتت واوجو
 ابدلت همزة هاهنا واو لضرب من التفاض والتعويض والوجه الثاني انهم

أما أبدلوها واوا ولم يبدلوها ياء لأن الواو أبعد من الألف والياء أقرب
إليه منها فلم أبدلوها ياء لأن ذلك إلى أن تقع ياء بين الين فكان أقرب
إلى اجتماع الأمثال وم أما قلبوا الهزة فرارا من اجتماع الأمثال لأنها تشبه
الألف وقد وقعت بين الين وإذا كانت الهزة أنها وجب قلبها فرارا
من اجتماع الأمثال وجب قلبها واوا لأنها أبعد من الياء في اجتماع الأمثال
فان قيل فلم حمل النصب على الجز في هذا المجمع قسيل لأنه لما وجب
حمل النصب على الجز في جمع المؤنث الذي هو الأصل وجب أيضا حمل
النصب على الجز في جمع المؤنث الذي هو الفرع حملا للفرع على الأصل
وإذا كانوا قد حملوا اعد وتعد وتعد على يعد في الاعتدال وإن لم يكن
فرعا عليه فلأن يحمل جمع المؤنث على جمع المذكور وهو فرع عليه كان
ذلك من طريق الأولى فأعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السابع

باب جمع التكسير

١٠ ان قال قائل لم سمي جمع التكسير تكسيرا قسيل إنما سمي بذلك على التشبه
بتكسير الآنية لأن تكسيرها إنما هو إزالة الشام أجزاءها فلما أزيل نظم الواحد
فك نقص في هذا المجمع فسمي جمع التكسير وهو على أربعة أضرب أحدها
ان يكون لفظ المجمع أكثر من لفظ الواحد والثاني ان يكون لفظ الواحد
أكثر من لفظ المجمع والثالث ان يكون مثله في الحروف والمحرركات
والرابع ان يكون مثله في الحروف والمحرركات فأما ما لفظ المجمع أكثر من
لفظ الواحد فهو رجل ورجال ودرهم ودرام وأما ما لفظ الواحد أكثر من
لفظ المجمع فهو كتاب وكتب وزار وأزر وأما ما لفظ المجمع كلفظ الواحد
في الحروف دون المحركات فهو أسد وأسود ووشن ووشن وأما ما لفظ
المجمع مثل الواحد في الحروف والمحرركات فهو التلك فإنه يكون واحدا

ويكون جمعا فلما كونه واحدا فهو قوله تعالى في الفلك المشحون فاراد
 به الواحد ولو اراد به الجمع لقال المشحونة واما كونه جمعا فهو قوله
 تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم وقال تعالى والفلك التي تجري في
 البحر بما ينفع الناس فاراد به الجمع لقوله وجرين والتي تجري غير ان الضمة
 فيه اذا كان واحدا غير الضمة فيه اذا كان جمعا وان كان اللفظ واحدا لان
 الضمة فيه اذا كان واحدا كالضمة في قفل وقلب واذا كانت جمعا كانت
 الضمة فيه كالضمة في كتب وازر وكذلك قولهم هجان ودلاص يكون واحدا
 ويكون جمعا تقول ناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص ودروع دلاص
 فاذا كانت واحدا كانت الكسرة فيه كالكسرة في كتاب واذا كان جمعا
 كانت الكسرة فيه كالكسرة في كلام والعجان الكرم من الإبل والدلاص
 الدروع البراقة ويقال دلاص ودلاص ودلاص ودلاص ودملص ودملص
 بمعنى واحد فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن

باب المبتدأ

ان قال قائل ما المبتدأ قيل كل اسم عزته من العوامل اللفظية لفظا
 وتقديرا فقولنا اللفظية احترازا لان العوامل تنقسم الى قسمين الى عامل
 لفظي وإلى عامل معنوي فاما اللفظي فهو كان واخواتها وإن واخواتها
 وظنفت واخواتها وقولنا تقديرا احترازا من تقدير الفعل في نحو قوله تعالى
 اذا السماء انشقت وما اشبه ذلك واما المعنوي فلم يأت الا في موضعين عند
 سيبويه واكثر البصريين هذا احدهما وهو الابتدأ والثاني وقوع الفعل
 المضارع موقع الاسم في نحو مررت برجل يكتب فارتنع يكتب لوقوعه موقع
 كاتب واضاف ابو الحسن الاخفش اليها موضعا ثالثا وهو عامل الصفة
 فذهب الى ان الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع ويتنصب لكونه صفة لمنصوب

وغيره لكونه صفة لحرور وكونه صفة في هذه الاحوال معنى يعرف بالقلب
ليس للفظ فيه حظ وسيبويه واكثر البصريين يذهبون الى ان العامل في
الصفة هو العامل في الموصوف ولهذا موضع تذكره فيه ان شاء الله تعالى
فان قيل فبماذا يرتفع الاسم المبتدأ قيل اختلف الخوئيون في ذلك فذهب
سيبويه ومن تابعه من البصريين الى انه يرتفع بتعريفه من العوامل اللفظية
وذهب بعض البصريين الى انه يرتفع بما في النفس من معنى الاخبار عنه
وقد ضعفه بعض الخوئيين وقال لو كان الامر كما زعم لوجب ان لا ينصب
اذا دخل عليه عامل النصب لان دخوله عليه لم يغير معنى الاخبار عنه
ولو جوب ان لا يدخل مع بقائه فلما جاز ذلك دل على فساد ما ذهب اليه
واما الكوفيون فذهبوا الى انه يرتفع بالخبر وزعموا انها يرفعان وان كل
واحد منهما يرفع الآخر وقد بينا فساد في مسائل الخلاف بين البصريين
والكوفيين فان قيل فلم جعلتم التعرّي عاملا وهو عبارة عن عدم العوامل
قيل لان العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعنوي حقيقة وانما هي امارات
وعلامات فاذا ثبت ان العوامل في محل الإجماع انها في امارات وعلامات
فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء الا ترى انه لو كان معك
ثوبان واردت ان تميز احدهما على الآخر لكنت تصبغ احدهما مثلا وتترك
صبغ الآخر فيكون عدم الصبغ في احدهما كصبغ الآخر فيتين بهذا ان
العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء واذا ثبت هذا جاز ان يكون
التعري من العوامل اللفظية عاملا فان قيل فلم خص المبتدأ بالرفع دون
غيره قيل لثلاثة اوجه احدها ان المبتدأ وقع في اقوى احواله وهو الابتداء
فأعطى اقوى المحركات وهو الرفع والوجه الثاني ان المبتدأ اول الرفع
اول فاعطى الاول الاول والوجه الثالث ان المبتدأ مخبر عنه كما ان الفاعل
مخبر عنه والفاعل مرفوع فكذلك ما اشبهه فان قيل لماذا لا يكون المبتدأ
في الامر العام لا معرفة قيل لان المبتدأ مخبر عنه والاخبار عن ما

لا يُعرف لا فائدة فيه فان قيل فهل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه نحو قام زيد قيل اختلف المحوون فيه فذهب البصريون الى انه جائز وذهب الكوفيون الى انه غير جائز وانه اذا تقدم عليه الخبر يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله وقالوا لو جوزنا تقدم خبر المبتدأ عليه لادى ذلك الى تقدم ضمير الاسم على ظاهره وذلك لا يجوز وهنا الذي ذهب اليه فاسد وذلك لان اسم الفاعل اضعف من الفعل في العمل لانه فرع عليه فلا يعمل حتى يعتمد ولم يوجد ما هنا فوجب ان لا يعمل وقولهم ان هذا يؤذي الى تقدم ضمير الاسم على ظاهره فاسد ايضا لانه وان كان مقدما لنظا الا انه مؤخر تقديرا واذ كان مقدما في التقديم مؤخرا في اللفظ كان تقدمه جائزا قال الله سبحانه وتعالى فَاَوْحَيْتُ فِي نَفْسِهِ خِطَّةً مُّؤَمِّنًا قَالَهُمْ فِي نَفْسِهِ ضَمِيرٌ مُّؤَمِّنٌ وان كان في اللفظ مقدما على موسى الا انه لما كان موسى مقدما في التقديم والضمير في تقدم التأخير كان ذلك جائزا فكذلك ما هنا والذي يدل على ذلك وقوع الإجماع على جواز ضرب غلامه زيد وهذا بين وكذلك اختلفوا في الظرف اذا كان مقدما على المبتدأ نحو عندك زيد فذهب البصريون الى انه في موضع الخبر كما لو كان متأخرا وذهب الكوفيون الى ان المبتدأ يرتفع بالظرف ويخرج عن كونه مبتدأ ووافقه على ذلك ابو الحسن الاخفش في احد قوليهِ وفي هذه المسئلة كلام طويل يتناه في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لا يليق ذكرها بهذا المختصر

الباب التاسع

باب خبر المبتدأ

ان قال قائل على كم ضربا ينقسم خبر المبتدأ قيل على ضربين مفرد وجملة فان قيل على كم ضربا ينقسم المفرد قيل على ضربين احدهما ان يكون اسما غير صفة والاخر ان يكون صفة اما الاسم غير الصفة فنحو زيد اخوك

وعمر و غلامك فزيد مبتدأ واخبرك خبره وكذلك عمرو مبتدأ وغلامك خبره وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع الى المبتدأ عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان فيه ضميرا يرجع الى المبتدأ وبه قال علي بن عيسى الرَّمائي من البصريين والاول هو الصحيح لان هذه اسماء محضة والاسماء المحضة لا تتضمن الضائر طالما ما كان صفة فنحو زيد ضارب وعمرو حسن وما اشبه ذلك ولا خلاف بين النحويين في ان هذا النحو يحتمل ضميرا يرجع الى المبتدأ لانه يتل منزلة الفعل ويضمن معناه فان قيل على كم ضربا تقسم الجملة قيل على ضربين جملة اسمية وجملة فعلية فاما الجملة الاسمية فما كان الخبر الاول منها اسما وذلك نحو زيد ابو مطلق فزيد مبتدأ اول وابوه مبتدأ ثان ومنطلق خبر عن المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الاول واما الجملة الفعلية فما كان الخبر الاول منها فعلا وذلك نحو زيد ذهب ابو عمرو ان تكرمه بكرمك وما اشبه ذلك واما الظرف وحرف الجر فاختلف النحويون فيها فذهب سيبويه وجماعة من النحويين الى انها يُعدّان من الجمل لانهما يقدّر معها الفعل فاذا قال زيد عندك وعمرو في الدار كان التقدير زيد استقرّ عندك وعمرو استقرّ في الدار وذهب بعض النحويين الى انها يُعدّان من المفردات لانه يقدّر معها مستقرّ وهو اسم الفاعل واسم الفاعل لا يكون مع الضمير جملة والصحيح ما ذهب اليه سيبويه ومن تابعه والدليل على ذلك انا وجدنا الظرف وحرف الجر يقعان في صلة الاسماء الموصولة نحو الذي والتي ومن وما اشبه ذلك تقول الذي عندك زيد والذي في الدار عمرو وكذلك سائرهما ومعلوم ان الصلة لا تكون الا جملة فاذا وجدناهم يصلون بها الاسماء الموصولة دلّا ذلك على انها يعدّان من الجمل لا من المفردات وان التقدير استقرّ دون مستقرّ لان استقرّ يصلح ان يكون صلة لانه جملة ومستقرّ لا يصلح ان يكون صلة لانه مفرد ولا بد في هذا النحو اعني الجملة

من ضمير يعود الى المبتدأ قول زيد ابن مطلق فيكون العائد الى المبتدأ
الهاء في ابن فاما قولهم الذين منوا بذرهم ففيه ضمير محذوف يرجع الى
المبتدأ والتقدير فيه منوا من بذرهم وانما حذف منه تخفيفا للعلم به ولو
قلت زيد انطلق عمرو لم يحز قولنا واحدا فلو اضيف الى ذلك اليه او معه
صحت المسئلة لانه قد رجع من اليه او معه ضمير الى المبتدأ وعلى هذا قياس
كل جملة وقعت خبر المبتدأ وانما وجب ذلك ليربط الكلام الثاني بالاول
ولو لم يرجع منه ضمير الاول لم يكن اولى به من غيره فتبطل فائدة الخبر
فان قيل فلم اذا كان المبتدأ جنة جاز ان يقع في خبره ظرف المكان دون
ظرف الزمان قيل انما جاز ان يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف
الزمان لان في وقوع ظرف المكان خبرا عنه فائدة وليس في وقوع ظرف
الزمان خبرا عنه فائدة الا ترى انك تقول في ظرف المكان زيد اُمامك
فيكون منيذا لانه يجوز ان لا يكون اُمامك ولو قلت في ظرف الزمان زيد
يوم الجمعة لم يكن منيذا لانه لا يجوز ان يخلو عن يوم الجمعة وحكم
الخبر ان يكون منيذا فان قيل فكيف جاز الإخبار عنه بظرف الزمان
في قولهم الليلة الهلال قيل انما جاز لان التقدير فيه الليلة حدوث
الهلال او طلوعه فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه والحدوث
والطلوع حدث ويجوز ان يكون خبر المبتدأ ظرف زمان اذا كان المبتدأ
حدثا كقولك الصلح يوم الجمعة والقتال يوم السبت وما اشبه ذلك لان
في وقوعه خبرا عنه فائدة فان قيل فما العامل في خبر المبتدأ قيل اختلف
الفهويون في ذلك فذهب الكوفيون الى ان عامله المبتدأ على ما ذكرنا
وذهب البصريون الى ان الابداء وحده هو العامل في الخبر لانه لما
وجب ان يكون عاملا في المبتدأ وجب ان يكون عاملا في الخبر قياسا على
العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ وهو على رأي بعضهم وذهب قوم
منهم ايضا الى ان الابداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر وذهب

سيبويه وجماعة معه الى ان العامل في الخبر هو الابتداء. والمبتدأ جميعا
 لان الابتداء لا ينفك عن المبتدأ ولا يصح للخبر معنى الا بها فدل على انهما
 العاملان فيه والذي اختاره ان العامل في الحقيقة هو الابتداء وحده
 دون المبتدأ وذلك لان الاصل في الاسماء ان لا تعمل وإذا ثبت ان
 الابتداء له تأثير في العمل فإضافة ما لا تأثير له الى ما له تأثير لا تأثير له
 والتحقيق فيه ان نقول ان الابتداء أعمل في الخبر بواسطة المبتدأ لان
 المبتدأ مشارك له في العمل وفي كل واحد من هذه المناهض كلام لا يليق
 ذكره بهذا المختصر فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب العاشر

باب الفاعل

ان قال قائل ما الفاعل قيل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل
 اليه نحو قام زيد وذهب عمرو فان قيل فلم كان إعرابه الرفع قيل
 فرقا بينه وبين المفعول فان قيل فهلا عكسوا وكان الفرق واقعا قيل
 الخمسة اوجه احدها وهو ان الفعل لا يكون له الا فاعل واحد ويكون له
 مفعولات كثيرة فنه ما يتعدى الى مفعول واحد ومنه ما يتعدى الى مفعولين
 ومنه ما يتعدى الى ثلاثة مفعولين مع انه يتعدى الى خمسة اشياء وفي المصدر
 وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول والحال وليس له الا فاعل واحد
 وكذلك كل فعل لازم يتعدى الى هذه الخمسة وليس له ايضا الا فاعل
 واحد فإذا ثبت هذا وإن الفاعل أقل من المفعول والرفع أقل والنفع أخف
 فأعطوا الأقل الأقل والأكثر الأخف ليكون ثقل الرفع موازيا لثقل الفاعل
 وخفة النفع موازية لكثرة المفعول والوجه الثاني ان الفاعل يشبه المبتدأ
 والمبتدأ مرفوع فكذلك ما اشبهه ووجه الشبه بينهما ان الفاعل يكون هو
 والفعل جملة كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة فلما ثبت للبتداء الرفع حُل

الفاعل عليه والوجه الثالث ان الفاعل اقوى من المفعول فأعطي الفاعل الذي
 هو الأقوى الأقوى وهو الرفع وأعطي المفعول الذي هو الأضعف الأضعف
 وهو النصب والوجه الرابع ان الفاعل أول والرفع أول والمفعول آخر
 والنصب آخر فأعطي الأول الأول والآخر الآخر والوجه الخامس ان هذا
 السؤال لا يلزم لانه لم يكن الغرض إلا مجرد الفرق وقد حصل وبان ان
 هذا السؤال لا يلزم لاننا لو عكسنا على ما اورده السائل فنصبنا الفاعل
 ورفعنا المفعول لقال الآخر فهلا عكسكم فيؤدي ذلك الى ان يتقلب السؤال
 والسؤال متى انقلب كان مردودا وهذا الوجه ينبغي ان يكون مقدما من
 جهة النظر الى ترتيب الإيراد وانها اخرناه لانه بعيد من التحقيق فان قيل
 باذا يرتفع الفاعل قيل يرتفع بإسناد الفعل اليه لا لانه احدث فعلا على
 الحقيقة والذي يدل على ذلك انه يرتفع في النبي كما يرتفع في الإيجاب تقول
 ما قام زيد ولم يذهب عمرو فترفعه وإن كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب
 كالواو اوجبه له نحو قام زيد وذهب عمرو واشباه ذلك فان قيل فلر
 لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل قيل لان الفاعل تنزل منزلة الجزء من
 الكلمة وهو الفعل والدليل على ذلك من سبعة اوجه احدها انهم يسكنون
 لام الفعل اذا اتصل به ضمير الفاعل قال الله تعالى وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ
 لَيْلَةً لِّتَأْتِيَنَا بِذِبْخَانٍ مُّطَهَّرٍ وَاعْلَظْ فُلُومَ يَنْزِلُوا ضَمِيرُ الْفَاعِلِ مَنزِلَةٌ
 حَرْفٌ مِنْ سَمْعِ الْفِعْلِ وَإِلَّا لَمْ يَسْكُنُوا لَامَهُ لَا تَرَىٰ أَنَّ ضَمِيرَ الْمَفْعُولِ لَا يُسْكُنُ
 لَهُ لَامُ الْفِعْلِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ لِأَنَّهُ فِي نِيَّةِ الْإِنْفِصَالِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ وَإِذْ يَقُولُ
 الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا فَلَمْ
 يُسْكُنْ لَامُ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ فِي نِيَّةِ الْإِنْفِصَالِ بِخِلَافِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ وَإِذْ وَعَدْنَا
 مُوسَىٰ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي نِيَّةِ الْإِنْفِصَالِ وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّهُمْ جَعَلُوا النُّونَ فِي الْخَمْسَةِ
 الْأَمْثَلَةِ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ وَحَذَفُهَا عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فَلَوْلَا أَنَّهُمْ جَعَلُوا هَذِهِ

الضائر التي في الالف والواو والياء في يفعلان وتعلان وينعلون وتعلون
وتعلين يا امرأة بمنزلة حرف من سخ الكلمة وإلا لما جعلوا الإعراب بعده
والوجه الثالث أنهم قالوا قامت هند فأحقوا التأء بالفعل والفعل لا يؤث
وإنما الثاني للام فلو لم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزء من الفعل وإلا لما
جاز إحقاق الثاني به والوجه الرابع أنهم قالوا في النسب إلى كنت كنتي
قال الشاعر

فأصبحت كحيتا وأصبحت عاجنا وشر خصال المرأة كنت وطاجن
فأحقوا التأء ولو لم يتنزل بمنزلة حرف من سخ الكلمة وإلا لما جاز إثباتها
والوجه الخامس أنهم قالوا حيتا وهي مركبة من فعل وفاعل فجعلوها بمنزلة
اسم واحد وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء والوجه السادس أنهم قالوا
زيد ظننت قائم فألغوا والإلغاء إنما يكون للفردات لا للجنس فلو لم يتنزل
الفعل مع الفاعل بمنزلة كلمة واحدة وإلا لما جاز الإلغاء والوجه السابع أنهم
قالوا للواحد قفا على الثانية لأن المعنى قف قف قال الله تعالى أَلَيْسَ فِي
جَهَنَّمَ كُلٌّ كِئَابٍ مُّطِئِينَ قِفَّتِي وإن كان الخطاب لملك واحد لأن المراد به
أَلَيْسَ قِفَّتِي والثنية ليست للأفعال وإنما هي للأسماء فلو لم يتنزل الاسم بمنزلة
بعض الفعل وإلا لما جازت تثنيته باعتباره وإذا ثبت بهذه الأوجه أن الفاعل
يتنزل بمنزلة الجزء من الفعل لم يميز تقدمه عليه فإن قيل لم زعمتم أن قول
الفاعل زيد قام مرفوع بالابتداء دون الفعل ولا فصل بين قولنا زيد
ضرب وضرب زيد قيل لوجهين أحدهما أنه من شرط الفاعل أن لا
يقوم غيره مقامه مع وجوده نحو قولك قام زيد فلو كان تقدم زيد على
الفعل بمنزلة تأخيرها لاستحال قولك زيد قام أخوه وعمرو انطلق غلامه ولما
جاز ذلك دل على أنه لم يرتفع بالفعل بل بالابتداء والوجه الثاني أنه لو
كان الأمر على ما زعمت لوجب أن لا يختلف حال الفعل فكان ينبغي أن
يقال الزيدان قام والزيدون قام كما تقول قام الزيدان وقام الزيدون

فلما لم يقل إلا الزيدان قاما والزيدون قاموا دل على أنه يرتفع بالابتداء
دون الفعل فان قيل فلم استر ضمير الواحد نحو زيد قام وظهر ضمير
الاثنين نحو الزيدان قاما وضمير الجماعة نحو الزيدون قاموا قيل لأن
الفعل لا يخلو من فاعل واحد وقد يخلو من اثنين وجماعة فإذا قدمت اما
مفردا على الفعل نحو زيد قام لم يجمع معه الى إظهار ضميره لإحاطة العلم بأنه لا
يخلو من فاعل واحد فإذا قدمت اما مثني على الفعل نحو الزيدان قاما
أو مجموعا نحو الزيدون قاموا وجب إظهار ضمير التثنية والجمع لأنه قد
يخلو من ذلك فلو لم يظهر ضميرها لوقع الالتباس ولم يعلم أن الفعل لاثنين
أو جماعة فافهم تصب ان شاء الله تعالى

الباب الحادي عشر

باب المفعول

ان قال قائل ما المفعول قيل كل اسم تعدى اليه فعل فان قيل فما
العامل في المفعول قيل اختلف المحويون في ذلك فذهب أكثرهم الى أن
العامل في المفعول هو الفعل فقط وذهب بعضهم الى أن العامل فيه الفعل
والفاعل معا والقول الصحيح هو الأول وهذا القول ليس بصحيح وذلك لأن
الفاعل اسم كما أن المفعول كذلك فإذا استويا في الاسمية والاصل في
الاسم ان لا يعمل فليس عمل أحدهما في صاحبه أولى من الآخر وإذا ثبت
هذا واجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل فإضافة ما لا تأثير له في
العمل الى ما له تأثير لا تأثير له فدل على أن العامل هو الفعل فقط وهو
على ضربين فعل متعدٍ وبغيره وفعل متعدٍ بنفسه فاما ما يتعدى بغيره فهو
الفعل اللازم ويتعدى بثلاثة أشياء وهي الهمزة والتضعيف وحرف الجر
فالهمزة نحو خرج زيد وأخرجته والتضعيف نحو خرج المتاع وأخرجته
وحرف الجر نحو خرج زيد وأخرجت به وكذلك فرح زيد وأفرحته

وفرحته وفرحت به وما اشبه ذلك وأما المتعدي بنفسه فعلى ثلاثة اضرب
ضرب يتعدى الى مفعول واحد كقولك ضرب زيد عمرا وأكرم عمرو بشرا
وضرب يتعدى الى مفعولين كقولك أعطيت زيدا درهما وظننت زيدا
قائما وضرب يتعدى الى ثلاثة مفعولين كقولك أعلم الله زيدا عمرا خيرا
الناس ونبأ الله عمرا بشرا كريما وهذا الضرب منقول بالهزة والتضعيف
مما يتعدى الى مفعولين لا يجوز الاقتصار على احدهما لأن كل واحد من هذه
الاشياء الثلاثة المتعدية التي هي الهزة والتضعيف وحرف الجر كما انها تنقل
الفعل اللازم من الزوم الى التعدي فكذلك اذا دخلت على الفعل
المتعدي فإنها تزيد مفعولا وإن كان يتعدى الى مفعول واحد صار يتعدى
الى مفعولين كقولك في ضرب زيد عمرا أضريت زيدا عمرا وفي ضرب
زيد عمرا أضريت زيدا عمرا وما اشبه ذلك وإن كان متعديا الى مفعولين
صار متعديا الى ثلاثة مفعولين ونحوه على ما قدمناه فاعرفه نصب ان شاء
الله تعالى

الباب الثاني عشر

باب ما لم يسم فاعله

ان قال قائل لم يسم الفاعل قيل لأن العناية قد تكون بذكر المفعول
كما تكون بذكر الفاعل وقد تكون للجمل بالفاعل وقد تكون للإيجاز
والاختصار وإلى غير ذلك فان قيل فلم كان ما لم يسم فاعله مرفوتا قيل
لأنهم لما حذفوا الفاعل أقاموا المفعول مقامه فارتفع بإسناد الفعل اليه كما
كان يرتفع الفاعل فان قيل فلم اذا حذف الفاعل وجب ان يقام اسم آخر
مقامه قيل لأن الفعل لا بد له من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثا عن غير
محدث عنه فلما حذف الفاعل هاهنا وجب ان يقام اسم آخر مقامه ليكون
الفعل حديثا عنه وهو المفعول فان قيل كيف يقام المفعول مقام الفاعل

وهو صفة في المعنى قسيل هذا غير غريب في الاستعمال فإنه إذا جاز أن
يقال مات زيد وصي زيد فاعلا ولم يحدث بنفسه الموت وهو مفعول في
المعنى جاز أن يقام المفعول هاهنا مقام الفاعل وإن كان مفعولا في المعنى
والذي يدل على أن المفعول هاهنا اقيم مقام الفاعل أن الفعل إذا كان
يتعدى إلى مفعول واحد لم يتعد إلى مفعول البتة كقولك في ضرب زيد عمرا
وأكرم بكر بشرا عمرو وأكرم بشروا إن كان يتعدى إلى مفعولين
صار يتعدى إلى مفعول واحد كقولك في أعطيت زيدا درهما وظننت عمرا
قامما أعطي زيد درهما وظن عمرو قائما ولو قلت ظن قائم عمرا جاز لزوال
اللبس ولو قلت في ظننت زيدا أباك ظن أبوك زيدا لم يجر وذلك لأن
قولك ظننت زيدا أباك يؤذن بأن زيدا معلوم والأبوة مظنونة فلو اقيم
الاب مقام الفاعل لانعكس المعنى فصارت الأبوة معلومة وزيد مظنونا
وذلك لا يجوز وكذلك تقول أعطي زيد درهما وأعطي درم زيدا فيكون
جائزا لعدم الالتباس فلو قلت في أعطيت زيدا غلاما أعطي غلام زيدا
لم يجر لأن كل واحد منهما يصح أن يكون هو الآخذ فلو اقيم غلام مقام
الفاعل لم يعلم الآخذ من المأخوذ فلها كان ممتنعا وكذلك إن كان النعل
يتعدى إلى ثلاثة مفعولين صار يتعدى إلى مفعولين كقولك في أعلم الله زيدا
عمرا خير الناس لقيام المفعول الأول مقام الفاعل وكان هو الأولى لأنه
فاعل في المعنى فدل على أن المفعول هاهنا اقيم مقام الفاعل وإذا كان الأمر
على هذا فبناء النعل للمفعول به يقتضي نقله بالهزة والتضعيف وحرف
الجر ألا ترى أن الفعل إذا كان يتعدى إلى مفعول واحد صار يتعدى بها
إلى مفعولين وإذا كان يتعدى إلى مفعولين صار يتعدى بها إلى ثلاثة
مفعولين وذلك لأن بناء الفعل للمفعول به يجعل المفعول فاعلا والنقل
بالهزة والتضعيف وحرف الجر يجعل الفاعل مفعولا وإذا ثبت هذا فلا
بد أن تزيد بنقله بالهزة والتضعيف وحرف الجر مفعولا وينقضي بينا

للفعل مفعولا فان قيل فلم وجب تغيير الفعل اذا بقي للفعل قسيل لان
 المفعول يصح ان يكون هو الفاعل فلو لم يغير الفعل لم يعلم هل هو الفاعل
 بالحقبة او قائم مقامه فان قيل فلم يصح الاول وكسروا الثاني نحو ضرب
 زيد وما اشبه ذلك قسيل انما ضموا الاول ليكون دلالة على المحذوف
 الذي هو الفاعل اذا كاتب من علاماته وانما كسروا الثاني لانهم لما
 حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه ارادوا ان يصوغوه على بناء لا يتركه
 فيه شيء من الأبنية فبنوه على هذه الصيغة فكسروا الثاني لانهم لو ضموا لكان
 على وزن طنب وجعل ولو فتحه لكان على وزن نقر وصرّد ولو اسكنوه
 لكان على وزن قلب وقفل فلم يبق الا الكسر فحركوه به فان قيل فلم كسروا
 اول المعتل نحو قيل ويصح ولم يضموا كاصح قسيل كان القياس يقتضي ان
 يجري المعتل مجرى الصحيح في ضمّ اوله وكسر ثانيه الا انهم استغفلوا الكسرة
 على حرف العلة فنقلوها الى القاف فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما
 قبلها كما قلبوها في مهاد وميثاق وميزان واصلها موعاد وموقات وموزان
 لانها من الوعد والوقت والوزن واما الياء فثبت لانكسار ما قبلها على انه
 من العرب من يشير الى الضمّ تنبيها على ان الاصل في هذا نحو هو الضمّ
 ومن العرب ايضا من يحذف الكسرة ولا ينقلها ويقرأ الواو لانضمام ما قبلها
 وتقلب الياء واو لسكونها وانضمام ما قبلها كما قال الشاعر

ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شهابا بوع فاشتريت

اراد بيع فقلب الياء واو لسكونها وانضمام ما قبلها كما قلبوها في نحو موشر
 وموقن والاصل مؤسر وميقن لانها من اليسر واليقين الا انه لما وقعت
 الياء ساكنة مضموما ما قبلها قلبوها واو فكذلك هاهنا فان قيل فهل
 يجوز ان يبي الفعل اللازم للفعل به قسيل لا يجوز ذلك على القول
 الصحيح وقد زعم بعضهم انه يجوز وليس بصحيح الا انك لو بنيت الفعل اللازم
 للفعل به لكنت تحذف الفاعل فيبقى الفعل غير مستند الى شيء وذلك

محال فإن اتصل به ظرف الزمان أو ظرف المكان أو المصدر أو المحار
 والمجرور جاز أن يتيه عليه ولا يجوز أن يتيه على المحال لأنها لا تقع إلا نكرة
 فلو اقيمت مقام الفاعل لجاز إظهارها كالفاعل فكانت تقع معرفة والمحال
 لا تكون إلا نكرة فإن قيل فلم اذا اقيم المظرف مقام الفاعل يخرج عن
 الظرفية ويجعل مفعولا كريد وعمرو وما أشبه ذلك قيل لأنه يضمن معنى
 حرف الجر فلم يمتلئ لمقلته بالنعل مع تضمن حرف الجر فالفاعل لا يضمن
 حرف الجر فكذلك ما قام مقامه فإن قيل فالمصدر لا يضمن حرف الجر
 فهل ينقل أو لا قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعضهم إلى أنه
 لا ينقل لأنه ليس بينه وبين النعل واسطة وذهب آخرون إلى أنه ينقل
 واستدلوا على ذلك من وجهين أحدهما أن النعل لا بد له من الفاعل
 والمصدر لو لم يذكر لكان النعل دالاً عليه بصيغته فصار وجوده وعدمه
 سواءً والفاعل لا بد له منه فكذلك ما يقوم مقامه ينبغي أن يجعل بمنزلة
 المفعول الذي لا يستغنى بالنعل عنه والوجه الثاني أن المصدر إنما يذكر
 تأكيداً للنعل لا ترى أن قولك سرت سيرا بمنزلة قولك سرت فكذا لا يجوز
 أن يقوم النعل مقام الفاعل فكذلك لا يجوز أن يقوم مقامه ما كان بمنزلة
 فلها وجب نقل المصدر فإن قيل فإن اجتمع ظرف الزمان وظرف
 المكان والمصدر والمحار والمجرور فأينها بقاء مقام الفاعل قيل أنت
 مختير فيها كلها أيها شئت ائمت مقام الفاعل وزعم بعضهم إلا أن الأحسن
 أن تقيم الاسم المجرور مقام الفاعل لأنه لو لم يكن حرف الجر لم تبق مقام الفاعل
 غيره فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الثالث عشر

باب نعم وبش

أن قال قائل هل نعم وبش اسمان أو فعلان قيل اختلف النحويون في

ذلك فذهب البصريون الى انها فعلا لا يتصرفان واستدلوا
على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول ان الضمير يتصل بها على حد
اتصاله بالافعال فانهم قالوا نعموا رجلين ونعموا رجلا كما قالوا قاما وقاموا
والوجه الثاني ان تاء الثانية الساكنة التي لم يقلها احد من العرب هاء في
الوقف تتصل بها كما تتصل بالافعال نحو نعمت المرأة وبشمت الحاربة
والوجه الثالث انها مبنيان على الفخ كالافعال الماضية ولو كانا اميين لما
بنيا على الفخ من غير علة وذهب الكوفيون الى انها اسمان واستدلوا على
ذلك من خمسة اوجه الوجه الاول انهم قالوا الدليل على انها اسمان دخول
حرف الجر عليها وحرف الجر يختص بالاسماء قال الشاعر

أستبصر الجار يولف نيتته اخا قلة او معذم المال مُصرما
وحكي عن بعض العرب انه بشر بمولودة فقيل نعم المولودة مولودتك فقال
والله ما هي نعم المولودة نصرتها بكاء وترها سرقه وحكي عن بعض العرب
انه قال نعم السيد على بش العبر فأدخلوا عليها حرف الجر وحرف الجر
يختص بالاسماء فدل على انها اسمان والوجه الثاني ان العرب تقول يا نعم
المولى ونعم النصير فندأوم نعم يدل على انها اسمان لان النداء من خصائص
الاسماء والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على انها ليسا بفعلين انه لا يحسن
اقتران الزمان بهما كسائر الافعال الا ترى انه لا يحسن ان تقول نعم الرجل
امس ولا بش الرجل غدا فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما دل على انها
ليسا بفعلين والوجه الرابع انها لا يتصرفان ولو كانا فعلين لكانا يتصرفان
لان التصرف من خصائص الافعال فلما لم يتصرفا دل على انها ليسا
بفعلين والوجه الخامس انه قد جاء عن العرب انهم قالوا نعم الرجل زيد
وليس في امثلة الافعال شيء على وزن فعيل فدل على صحة ما ذهبنا اليه
وهو مذهب البصريين واما ما استدلل به الكوفيون ففاسد اما قولهم
انها اسمان لدخول حرف الجر عليها فقلنا هذا فاسد لان حرف الجر انما

دخل عليها على تقدير الحكاية فلا يدل على انها اسمان لان حروف الجر
قد تدخل على تقدير الحكاية على ما هو قتل في الحقيقة كقوله .
والله ما ليلى بنام صاحبه . ولا خلاف ان نام فعل ماض ولا يجوز ان يقال
انها هو اسم لدخول حرف الجر عليه فكذلك هاهنا ولولا تقدير الحكاية
لم يحسن دخول حرف الجر على نعم وئس ونام والتقدير في قوله .
ألسنت بنم الجار يؤلف بينه . ألسنت بجار مفعول فيه نعم الجار وكذلك
التقدير في مفعول بعض العرب والله ما في بنم المولودة والله ما في مولودة
فيقال فيها نعم المولودة وكذلك التقدير في قول الآخر . نعم السير على
بئس العير . مفعول فيه بئس العير وكذلك التقدير في قول الشاعر .
والله ما ليلى بنام صاحبه . والله ما ليلى بليل مفعول فيها نام صاحبه الا انهم
حذفوا الموصوف وأقاموا الصفة مقامه كقوله سبحانه وتعالى ان أعمل
ساعات اي دروعا سابغات فصار التقدير فيه ألسنت بمفعول فيه نعم الجار
وما في مفعول فيها نعم المولودة ونعم السير على مفعول فيه بئس العير وما ليلى
بمفعول فيها نام صاحبه ثم حذفوا الصفة التي هي مفعول فيه فأوقعوا الحكمي بها
موقعها وحذفوا القول بها في كتاب الله تعالى وكلام العرب وأشعارهم أكثر .
من ان يحصى فدخل حرف الجر على هذه الافعال لفظا ولكن إن كان
حرف الجر داخلا على هذه الافعال في اللفظ الا أنه داخل على غيرها في
التقدير فلا يكون فيه دليل على الاسمية وأما قولهم ان العرب تقول يا نعم
المولى ونعم النصير والنداء من خصائص الاسماء فنقول المقصود بالنداء
محذوف للعلم به والتقدير فيه يا الله نعم المولى ونعم النصير انت وأما قولهم
انه لا يحسن اقتران الزمان بها ولا يجوز تصريفها فنقول انها امتناع من
اقتران الزمان الماضي والمستقبل بها وسلبا التصريف لان نعم موضوعة لغاية
المدح وبئس موضوعة لغاية الذم فجعل دلالتها على الزمان مقصورة على
الآن لانك انما تمدح وتذم بما هو موجود في المدوح والمذموم لا بما كان

فزال ولا بما سيكون في المستقبل وأما قولهم أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا
 نعم الرجل زيد فنقول منه رواية شاذة تزود بها قطرب وحده وليس تحت
 فليس فيها صحة لأن هذه الياء نشأت عن إشباع الكسرة لأن الأصل نعم
نعم بفتح النون وكسر العين وإشبعت الكسرة فتشأت الياء وهذا كثير
 في كلامهم فأنه كلما كان على وزن فاعل من الأسماء والأفعال وثانيه تحرف
 من حروف المثنى فيه أربعة أوجه أحدها استعماله على أصله كقولك فخذ
 وقد ضحك والثاني إسكان عينه تخفيفا كقولك فخذ وقد ضحك والثالث
 إنباع فائه عينه في الكسر كقولك فخذ وقد ضحك والرابع كسر فائه وإسكان
 عينه لنقل كسرهما إلى الفاء نحو قولك فخذ وقد ضحك فكذلك نعم فيها أربع
 لغات نعم بفتح النون وكسر العين وهو الأصل ونعم بفتح النون وسكون العين
 ونعم بكسر النون والعين ونعم بكسر النون وسكون العين وأما نعم بالياء
 فأنها نشأت فيه الياء عن إشباع الكسرة كما قال الشاعر
 كثني بفتحها المجنحين لقوة على عجل مني أطاعني شيالي

وقال الآخر

لا عهد لي ببيضالي أصبحت كالقن البالي

وقال الآخر

ألم يأنك والأبناء تنسى بما لاقت ليون بني زياد
 وهذا أكثر من أن يحصى وقد ذكرناه مستقصى في المسائل الخلافية فلا
 نعيد ما هنا فان قيل فلم وجب أن يكون فاعل نعم ويش اسم جنس فويل
 لوجهين أحدهما أن نعم لما وضعت للدخ العام ويش للذم العام خبر
 فاعلها باللفظ العام والوجه الثاني أنها وجب أن يكون اسم جنس ليدل
 على أن المدح والمذموم مستحق للدخ والذم في ذلك الجنس فان قيل
 فلم جاز الإضمار فيها قبل الذكر فويل أنها جاز الإضمار فيها قبل الذكر
 لأن المضمر قبل الذكر يشبه النكرة لأنه لا يعلم إلى أي شيء يعود حتى يفسر

ولم يكن لا يكون فاعلها معرفة محضة فلما ضارح المفسر فاعلها جاز
 الإضمار فيها فان قيل فلم فعلوا ذلك قيل إنما فعلوا ذلك طلبا للتحفيف
 والإيجاز لأنهم أبدا يتوخون الإيجاز والاختصار في كلامهم فان قيل فكيف
 يحصل التحفيف والإضمار على شريطة التفسير قيل لأن التفسير إنما يكون
 بذكر منصوبة نحو نعم رجلا زيد والذكر اخف من المعرفة فان قيل
 فعلى ماذا انتصبت الذكر قيل على التمييز فان قيل فلم رفع زيد في
 قولهم نعم الرجل زيد قيل فيه وجهان أحدهما ان يكون مرفوعا بالابتداء
 ونعم الرجل هو الخبر وهو مقدم على المبتدأ والتقدير فيه زيد نعم الرجل
 ألا أنه مقدم عليه كقولهم مررت به المسكين والتقدير فيه المسكين مررت به
 فان قيل فأين العائد هاهنا من الخبر الى المبتدأ قيل لأن الرجل إنما
 كان شائعا في الجنس كان زيد داخلا تحته فصار بمنزلة العائد الذي يعود
 اليه منه فصار هذا كقول الشاعر

فلما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المراكب
 فإن القتال مبتدأ وقوله لا قتال لديكم خبره وليس فيه عائد لأن قوله لا
 قتال لديكم نفي عام لأن لا تنفي الجنس فاشتمل على جميع القتال فصار ذلك
 بمنزلة العائد اليه وكذلك قول الشاعر

فأما الصدور لا صدور لجعفر ولكن أعجازا شديدا صريرها
 والوجه الثاني ان يكون زيد مرفوعا لأنه خبر مبتدأ محذوف كأنه لما قيل
 نعم الرجل قيل من هذا المصوح قيل زيد أي هو زيد وحذف المبتدأ كثير
 في كلامهم فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع عشر

باب حَبَا

ان قال قائل ما الاصل في حَبَا قيل الاصل في حَبَا حُب فا آانه

لنا اجمع حرفان مخفكان من جنس واحد استقلوا اجتماعهما مخفكان
فجدوا حركة الحرف الاول و ادغمي في الثاني فصار حب وركب مع ذا
فصار بمنزلة كلمة واحدة ومعناها المدح وتقريب المدح من القلب فان قيل
فلم قلتم ان الاصل حب على فعل دون فعل وفعل قيل لوجهين احدهما
ان اسم الفاعل منه حبيب على وزن فعيل وفعل اكثر ما يبيح فيها فعله
فعل نحو شرف فهو شريف وظرف فهو ظريف ولطف فهو لطيف وما اشبه
ذلك والوجه الثاني انه قد حكى عن بعض العرب انه نقل الضمة من الباء
الى الحاء كما قال الشاعر . وحب بها مقتولة حين تقفل . فدل على ان
اصله فعل فان قيل فلم جعلوها بمنزلة كلمة واحدة قيل انها جعلوها بمنزلة
كلمة واحدة طلبا للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم فان قيل فلم
ركبوا مع المفرد المذكور دون المؤنث والمثنى والمجوع قيل لان المفرد
المذكور هو الاصل والتانيث والتثنية والجمع كلها فرع عليه وهي اقل منه
فلما ارادوا التركيب كان تركيبه مع الاصل الذي هو الاخف اولى من
تركيبه مع الفرع الذي هو الاثقل فان قيل فلم كانت حبثا في التثنية والجمع
والتانيث على لفظ واحد قيل انها كانت كذلك نحو حبثا الزيدان وحبثا
الزيدون وحبثا هند لانهما جرت في كلامهم مجرى المل والامثال لا تتغير
بل تلزم سننا واحدا وطريقة واحدة فان قيل فما الغالب على حبثا الاسمية
او الفعلية قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب اكثرهم الى ان الغالب
عليها الاسمية وذلك لان الاسم اقوى من الفعل فلما ركب احدهما مع الآخر
كان التغليب للاقوى الذي هو الاسم دون الاضعف الذي هو الفعل
وذهب بعضهم الى ان الغالب عليها الفعلية وذلك لان الجزء الاول منها
فعل فغلب عليها الفعلية لان القوة للجزء الاول وذهب آخرون الى انها
لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية بل هي جملة مركبة من فعل ماض واسم هو
فاعل فلا يغلب احدهما على الآخر فان قيل فما ذا يرتفع المعرفة بعد نحو

حبنا زيد قبل خمسة اوجه الوجه الاول ان يجعل حبنا مبتداً وزيد خبره والوجه الثاني ان يجعل ذا مرفوعاً بحب ارتفاع الفاعل بفعله ويجعل زيدا بدلاً منه والوجه الثالث ان يجعل زيدا خبر مبتداً محذوف كأنه لربما قيل من هو قيل زيد اي هو زيد والوجه الرابع ان يجعل زيدا مبتداً وحبنا خبره والوجه الخامس ان يجعل ذا زائدة فيرتفع زيد بحب لانه فاعل وهو اضعف الوجوه فان قيل فعلى ماذا تنصب النكرة بعد قيل انما تنصب النكرة بعد على التمييز الا ترى انك اذا قلت حبنا زيد رجلاً وحبنا عمرو راكباً يحسن فيه تقدير من كأنك قلت من رجل ومن راكب كما قال الشاعر

يا حبنا جبل الريان من جبل وحبنا ساكن الريان من كانا
فذهب بعض النحويين الى انه ان كان الاسم غير مشتق نحو حبنا زيد رجلاً كان منصوباً على التمييز وإن كان مشتقاً نحو حبنا عمرو راكباً كان منصوباً على الحال فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الخامس عشر

باب التعجب

ان قال قائل لم زيدت ما في التعجب نحو ما احسن زيدا دون غيرها قيل لان ما في غاية الإبهام والشيء اذا كان مبهماً كان اعظم في النفس لاحتماله اموراً كثيرة فلهذا كانت زيادتها في التعجب اولى من غيرها فان قيل فما معناها قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه واكثر البصريين الى انها بمعنى شيء وهو في موضع رفع بالابتداء واحسن خبره تقديره شيء احسن زيدا وذهب بعض النحويين من البصريين الى انها بمعنى الذي وهو في موضع رفع بالابتداء واحسن صلته وخبره محذوف وتقديره الذي احسن زيدا شيء وما ذهب اليه سيبويه والاكثر من اولى لان

الكلام على قولم مستقل بنفسه لا ينتقل الى تقدير شيء وعلى القول الآخر
ينتقل الى تقدير شيء وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه مستغنياً عن تقدير
كان أولى مما ينتقل الى تقدير فإن قيل هل أحسن فعل أو اسم قيل
لخلف العمويون في ذلك فذهب البصريون الى أنه فعل ماض واستدلوا
على ذلك من ثلاثة أوجه الأول أنهم قالوا للدليل على أنه فعل أنه إذا وصل
بـياء الضمير فأن نون الوقاية تصحب نحو ما أحسنني وما أشبه ذلك وهذه
النون إنما تصحب الضمير في الفعل خاصة لتبعية من الكسر لا ترى أنك
تقول أكرمني وأعطاني وما أشبه ذلك ولو قلت في نحو غلامتي وصاحبتي لم
يجز فلما دخلت هذه النون عليه دل على أنه فعل والوجه الثاني أنهم قالوا
الدليل على أنه فعل أنه ينصب المعارف والنكرات فافعل إذا كان اسماً
إنما ينصب النكرات خاصة على التمييز نحو هذا أكبر منك ستاً وأكثر
منك علماً وما أشبه ذلك فلما نصب ما هنا المعارف دل على أنه فعل ماض
والوجه الثالث أنهم قالوا للدليل على أنه فعل ماض أنه مفتوح الآخر فلو لم
يكن فعلاً لما كان لبنائه على النفع وجه إذ لو كان اسماً لكان يجب أن يكون
مرفوعاً لو قومه خبراً لما قبله بالاجماع فلما وجب أن يكون مفتوحاً دل على
أنه فعل ماض وذهب الكوفيون الى أنه اسم واستدلوا على ذلك من ثلاثة
أوجه الوجه الأول أنهم قالوا للدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف ولو كان
فعلاً لوجب أن يكون متصرفاً لأن التصرف من خصائص الأفعال فلما لم
يتصرف دل على أنه ليس بفعل فوجب أن يلحق بالاسماء والوجه الثاني
أنهم قالوا للدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير والتصغير من خصائص
الاسماء قال الشاعر

يا ما أسمع غزلانا شدن لنا من هاوليا تكن الضال والسمير
والوجه الثالث أنهم قالوا للدليل على أنه اسم أنه يصح نحو ما أقومه وما أبعه
كما يصح الاسم في نحو هذا أقوم منك وأبع منك ولو أنه فعل لوجب أن

يحتل كالفعل نحو أقام وباع في قولم اباع الشيء اذا عرضه للبيع فلما لم
يحتل ومع كالأسماء مع ما دخله من الجهود والتصغير دل على انه اسم
في الصحيح ما ذهب اليه البصريون وأما ما استدلل به النكويون فنادى
قوله انه لا يتصرف فلا حجة فيه ولما اجمعنا على ان عسى وليس فعلان
ومع هذا لا يتصرفان وكذلك هاهنا وأما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين
أحدهما انهم لما لم يصوغوا التعجب حرفا بدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف
لتكون دلالة على المعنى الذي ارادوه وأنه مضمّن معنى ليس في أصله والوجه
الثاني انما لم يتصرف لأن الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال والتعجب
أما يكون ما هو موجود في الحال او كان قيا مضى ولا يكون التعجب ما
لم يقع فلما كان المضارع يصلح للحال والاستقبال كرهوا ان يصرفوه الى صيغة
تحتل الاستقبال الذي لا يقع التعجب منه وأما قولم انه يدخله التصغير
وهو من خصائص الاسماء قلنا الجواب عنه من ثلثة اوجه الوجه الاول ان
التصغير هاهنا لفظي والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل لأن هذا
الفعل منع من التصرف والفعل متى منع من التصرف لا يؤكد بذكر المصدر
قلما ارادوا تصغير المصدر صفروه بتصغير فعله لأنه يقوم مقامه وبدل
عليه فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل والوجه الثاني ان التصغير انما
حسن في فعل التعجب لأنه لزم طريقة واحدة شبه الاسماء فدخله بعض
احكامها والشيء اذا شبه الشيء من وجه لا يخرج بذلك عن أصله كما ان
اسم الناعل محمول على الفعل في العمل فلم يخرج بذلك عن كونه اسما والفعل
محمول على الاسم في الإعراب ولم يخرج عن كونه فعلا فكذلك هاهنا والوجه
الثالث انه انما دخله التصغير حملا على باب أفعال الذي للتفصيل والمبالغة
لاشتراك اللفظين في ذلك الا ترى أنك لا تقول ما احسن زيدا الا لمن بلغ
غاية الحسن كما لا تقول زيد احسن القوم الا لمن كان افضلهم في الحسن
فهذه المشابهة بينها جاز التصغير في قوله يا ما أبيع غزلانا كما تقول غزلانك

اسمع الغزلان وما اشبه ذلك والذي يدل على احبار هذه المشابهة بينهما
 حملوا افعل منك وهو افعلي القوم على قولهم ما افعله فجاز فيها ما جاز
 فيه وامتنع فيها ما امتنع فيه فلم يقولوا هذا اعور منك ولا اعور القوم
 لانهم لم يقولوا ما اعوره وقالوا هو افعع عوراً منك وافعع القوم عوراً كما قالوا
 ما افعع عوره وكذلك لم يقولوا هو احسن منك حسناً فهو كدول كما لم يقولوا
 ما احسن زيداً حسناً فلما كانت بينهما هذه المشابهة دخله التصغير حملاً
 على افعل الذي للتفضيل والمبالغة وأما قولهم انه يصح كما يصح الاسم قلنا
 التصحيح حصل من حيث حصل التصغير وذلك لحمله على باب افعل الذي
 للفاضلة ولانه اشبه الاسماء لانه لزم طريقة واحدة فلما اشبه الاسم من هذين
 الوجهين وجب ان يصح كما يصح الاسم وشبه الاسم من هذين الوجهين
 لا يخرج ذلك عن كونه فعلاً كما ان ما لا ينصرف اشبه الفعل من وجهين
 لم يخرج عن كونه اسماً فكذلك هما هنا هذا الفعل وان اشبه الاسم من
 وجهين لا يخرج عن كونه فعلاً على ان تصحبه غير مستنكر فان كثيراً من
 الافعال المتصرفه جاءت مصححة كقولهم اغيبت المرأة واستنوق الجمل
 واستنبت الشاة واستنود عليهم قال الله تعالى استنود عليهم الشيطان وهذا
 اكثر في كلامهم والذي يدل على ان تصحبه لا يدل على كونه اسماً ان افعل
 به جاء في التعجب مصححاً مع كونه فعلاً نحو اقوم به وابيع به فكما ان التصحيح
 في افعل به لا يخرج عن كونه فعلاً فكذلك التصحيح في ما افعله لا يخرج عن
 كونه فعلاً وقد ذكرنا هذه المسئلة مستوفاة في المسائل الخلافية فان قيل
 فلم كان فعل التعجب متقولاً من الثلاثي دون غيره قيل لوجهين احدهما
 ان الافعال على ضربين ثلاثي ورباعي فجاز نقل الثلاثي الى الرباعي لانه
 تنقله من اصل الى اصل ولم يجر نقل الرباعي الى الخماسي لانه تنقله من
 اصل الى غير اصل لان الخماسي ليس بأصل والوجه الثاني ان الثلاثي اخف
 من غيره فلما كان اخف من غيره احمل زيادة الهزة وأما ما زاد على

الثلاثي فهو قيل فلم يحصل الزيادة فان قيل فلم كانت الهمزة اولى بالزيادة
 قيل لان الاصل في الزيادة حروف المد واللين وفي الزاوة والياء والالف
 فاقام الهمزة مقام الالف لانها قريبة من الالف وانما اقاموها مقام الالف
 لان الالف لا يتصور الابتداء بها لانها لا تكون الا ساكنة والابتداء بالساكن
 محال فكان تقدير زيادة الالف هاهنا اولى لانها اخف حروف العلة وقد
 كثرت زيادتها في هذا النوع نحو ابيض واسود وما اشبه ذلك فان قيل
 فياذا يتصعب الاسم في قولم ما احسن زيدا قيل يتصعب لانه منقول
 احسن لان احسن لهما ثقل بالهمزة صار متعديا بعد ان كان لازما فتعدي
 الى زيد فصار زيد منصوبا بوقوع النعل عليه فان قيل فلم لا يشتق فعل
 التعجب من الالوان والمخلق قيل لوجهين احدهما ان الاصل في افعالها ان
 تستعمل على اكثر من ثلاثة احرف وما زاد على ثلاثة احرف لا يبنى منه فعل
 التعجب والوجه الثاني ان هذه الاشياء لهما كانت ثابتة في الشخص لا تكاد
 تتغير جرت مجرى اعضائه التي لا معنى للافعال فيها كاليد والرجل وما
 اشبه ذلك فكما لا يجوز ان يقال ما ايداه ولا ما ارجله من اليد والرجل
 فكذلك لا يجوز ان يقال ما احمراه واسوده فان كان المراد بقوله ما ايداه
 من اليد بمعنى النعمة وما ارجله من الرجل جاز وكذلك ان كان المراد
 بقوله ما احمراه من صفة البلادة لا من الحمرة وما اسوده من السواد لا
 من السواد جاز وانما جاز في هذه الاشياء لانها ليست بالالوان ولا خلق
 فان قيل فلم استعملوا لفظ الامر في التعجب نحو احسن بزيد وما اشبهه
 قيل انما فعلوا ذلك لضرب من المبالغة في المدح فان قيل فما الدليل
 على انه ليس بفعل امر قيل الدليل على ذلك انه يكون على صيغة واحدة
 في جميع الاحوال تقول يا رجل احسن بزيد ويا رجلا احسن بزيد
 ويا رجال احسن بزيد ويا هند احسن بزيد ويا هندان احسن بزيد ويا
 هندات احسن بزيد فيكون مع الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث على صيغة

واحدة لأنه لا ضمير فيه ولو كان أمراً لكان ينبغي أن يختلف في التثنية
فتقول أحسناً يزيد وفي جمع المذكور أحسنوا وفي إفراد المؤنث أحسن وفي
جمع المؤنث أحسن كثنائي ضمير الاثنين والجماعة والمؤنث فلما كان على
صيغة واحدة دل على أن لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر فإن قيل فاموضع
الحجاز والمجرور في قولهم أحسن يزيد فمحل موضعه الرفع لأنه فاعل أحسن
لأنه لما كان فعلاً والفعل لا بد له من فاعل جعل الحجاز والمجرور في
موضع رفع لأنه فاعل قال الله تعالى وكفى بالله ولياً وكفى بالله شهيداً أي
وكفى الله ولياً وكفى الله شهيداً والباء زائدة فكذلك هاهنا الباء زائدة لأن
الأصل في أحسن يزيد أحسن زيداً أي صار ذا حسن ثم نقل إلى لفظ
الأمر وزيدت الباء عليه فإن قيل فلم زيدت الباء عليه فمحل لوجهين
أحدهما أنه لما كان لفظ فعل التعجب لفظ الأمر فزادوا الباء فرقاً بين لفظ
الأمر الذي للتعجب وبين لفظ الأمر الذي لا يراد به التعجب والوجه الثاني
أنه لما كان معنى الكلام يا حسن أثبت يزيد أدخلوا الباء لأن أثبت تتعدى
بجرف الجمر فلذلك أدخلوا الباء وقد ذهب بعض النحويين إلى أن الحجاز
والمجرور في موضع نصب لأنه يقدر في الفعل ضميراً هو الناعل كما يقتضيه
في ما أحسن زيداً وإذا قدر هاهنا في الفعل ضميراً هو الناعل وقع الحجاز
والمجرور في موضع المفعول فكانا في موضع نصب والذي اتفق عليه أكثر
النحويين هو الأول وكان الأول هو الأولى لأن الكلام إذا كان مستغلاً
بنفسه من غير إضمار كان أولى مما ينتقل إلى إضمار ثم حمل أحسن
يزيد على ما أحسن زيداً في تقدير الإضمار لا يستقيم لأن أحسن أنها
أضمر فيه لتقدم ما عليه لأن ما مبتدأ وأحسن خبره ولا بد فيه من
ضمير يرجع إلى المبتدأ بخلاف أحسن يزيد فإنه لم يتقدمه ما يوجب
تقدير الضمير فبان الفرق بينهما فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

الباب السادس عشر

باب عسى

ان قال قائل ما عسى من الكلام قيل فعل ماض من افعال المقاربة لا يتصرف وقد حكى عن ابن السراج انه حرف وهو قول شاذ لا يعرج عليه والصحيح انه فعل والدليل على ذلك انه يتصل به تاء الضمير والله وواو نحو عسيت وعسيا وعسوا قال الله تعالى قُلْ عَسَيْتُمْ اِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَلَمَّا دخلت هذه الضائركا تدخل على الفعل نحومت وقاما وقاموا ونم دَلَّ على انه فعل وكذلك ايضا تلحقه تاء التانيث الساكنة التي تختص بالفعل نحو عست المرأة كما نقول قامت وقعدت فدلَّ على انه فعل فان قيل قلر لا يتصرف قيل لانه اشبه الحرف لانه لما كان فيه معنى الطمع اشبه لعل ولعل حرف لا يتصرف فكذلك ما اشبهه فان قيل فاذا تفعل عسى قيل ترفع الاسم وتنصب الخبر مثل كان الآ ان خبرها لا يكون الا مع الفعل المستقبل نحو عسى زيد ان يقوم فان قيل فلم ادخلت في خبره ان قيل لان عسى وضعت لمقارنة الاستقبال وان اذا دخلت على الفعل المضارع اخلصته للاستقبال فلما كانت عسى موضوعة لمقارنة الاستقبال وان تخلص الفعل للاستقبال الزموا الفعل المذني وضع لمقارنة الاستقبال ان التي هي علم الاستقبال فان قيل فما الدليل على ان موضع ان وصلتها النصب قيل لان معنى عسى زيد ان يقوم قارب زيد القيام والذي يدل على ذلك قولهم . عسى الغوير أبو س . وكان القياس ان يقال عسى الغوير ان يأس الا انهم رجعوا الى الاصل المتروك فقالوا . عسى الغوير أبو س . فنصبوه بعسى لانهم اجروها مجرى قارب فكأنه قيل قارب الغوير أبو س وهو جمع بأس ابو س فان قيل فلم حذفوا ان في خبرها في بعض اشعارهم قيل انها يحذفونها في بعض اشعارهم لأجل الاضطراب تشبيها لما بكاد

فإن كاد من أفعال المقاربة كما أن عسى من أفعال المقاربة ولهذا الشبه بينهما
جاء أن يجعل عليها في حذف أن من خبرها نحو قوله

عسى الم الذي أصبحت فيه يكون وراءه قرَج قريب

وكما أن عسى تشبه بكاد في حذف أن معها فكذلك كاد تشبه بعسى في
إثباتها معها قال الشاعر قد كاد من طول اللي أن يمضيا فأنبت أن
مع كاد وإن كان الاختيار حذفها حملا على عسى فدل على وجود المشابهة
بينهما فإن قيل ولم كان الاختيار مع كاد حذف أن وهي كسى في المقاربة
قيل ما وارت اشتراكا في الدلالة على المقاربة ألا أن كاد أبلغ في تقريب
الشيء من الحال وعسى أذهب في الاستقبال ألا ترى أنك لو قلت كاد زيد
يذهب بعد ظم لم يجوز أن كاد توجب أن يكون الفعل شديد القرب من
الحال ولو قلت عسى الله أن يدخلني الجنة برحمته لكان جائزا وإن لم يكن
شديد القرب من الحال فلما كانت كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال
حذف معها أن التي هي علم الاستقبال ولما كانت عسى أذهب في الاستقبال
أتى معها بأن التي هي علم الاستقبال فإن قيل فما موضع أن مع صلتهما نحو عسى
أن يخرج زيد قيل موضعها مع صلتهما الرفع بأنه فاعل كما كان زيد مرفوعا
بأنه فاعل في نحو عسى زيد أن يخرج فإن قيل فهل يجوز أن تحذف أن
إذا كانت مع صلتهما في موضع رفع قيل لا يجوز ذلك لأن من شرط الفاعل
أن يكون اسما لفظا ومعنى وإذا قلت عسى يخرج زيد فقد جعلت الفعل
فاعلا والفعل لا يكون فاعلا لأن الفاعل مخبر عنه والإخبار أنما يكون عن
الاسم لا عن الفعل بلى إن جعل زيد في نحو عسى يخرج زيد فاعل عسى
وجعل يخرج في موضع النصب جازت المسألة لأن المفعول لا يبلغ
اقتضاء الاسمية مبلغ الفاعل ألا ترى أنه قد يقوم مقام المفعول الثاني ما
ليس باسم نحو ظننت زيدا قام ابنو فقام ابنو جملة فعلية وقد قامت
مقام المفعول الثاني لظننت ولما الفاعل فلا يجوز أن يقع قط إلا اسما

لفظا ومعنى كما يتناه فاعرف نصب ان يتناه الله تعالى

الباب السابع عشر

باب كان واخواتها

ان قال قائل اني شيء كان واخواتها من الكلم قبل افعال وذهب بعض
 القويين الى انها حروف وليست افعالا لانها لا تدل على المصدر ولو
 كانت افعالا لكان ينبغي ان تدل على المصدر ولما كانت لا تدل على
 المصدر دل على انها حروف والصحيح انها افعال وهو مذهب الاكثرين
 والدليل على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول انها تلتحق بآء الضمير وألفه
 وواو نحو كنت وكانا وكانوا كما تقول قمت وقاما وقاموا وما اشبه ذلك
 والوجه الثاني انها تلتحق بآء التانيث الساكنة نحو كانت المرأة كما تقول
 قامت المرأة وهذه الآء تختص بالافعال والوجه الثالث انها تتصرف نحو
 كان يكون وصار يصير واصبح يصبح وامسى ومسى وكذلك ساثرها ما عدا
 ليس وانما لم يدخلها التصرف لانها اشبهت ما وهي تنفي الحال كما ان ما تنفي
 الحال ولهذا تجري ما مجرى ليس في لغة اهل الحجاز فلما اشبهت ما وهي
 حرف لا يتصرف وجب ان لا يتصرف واما قولهم انها لا تدل على المصدر
 ولو كانت افعالا لدلت على المصدر فلما هنا انها يكون في الافعال الحقيقية
 وهذه الافعال غير حقيقية ولهذا المعنى يسمى افعال العبارة فما ذكرناه يدل
 على انها افعال وما ذكرناه يدل على انها افعال غير حقيقية فقد علمنا
 بمقتضى الدليلين على انهم قد جبروا هذا الكسر والزموها الخبر عوضا عن
 دلالتها على المصدر واذا وجد الجبر يلزم الخبر عوضا عن المصدر كان
 في حكم الموجود الثابت فان قيل فعلى كم تنقسم كان واخواتها فسيقول اما
 كان فتقسم على خمسة اوجه الوجه الاول انها تكون ناقصة فتدل على
 الزمان المجرد عن الحدث نحو كان زيد قائما ويلزمها الخبر لما يتناه

والوجه الثاني انما تكون تأمة فدل على الزمان والمحدث كغيرها من الافعال
الحقيقية ولا تقتصر الى خبر نحو كان زيد وفي معنى حدث ووقع قال الله
تعالى وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ اَي حدث ووقع وقال تعالى
إِلَّا أَنْ تَكُونَ يَحَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وقال تعالى وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يُّضَاعِفْهَا
فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قُرْآنٍ بِالرَّفْعِ وقال تعالى كَيْفَ تَكْلِمُ مَنْ كَانَ فِي الْهَدْيِ صَبِيًّا اَي
وجد وحدث وصبياً منصوب على المحال ولا يجوز ان تكون هاهنا الناقصة
لانها لا اختصاص لعيسى في ذلك لان كلاً قد كان في الهدى صبياً ولا عجب
في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي وانما العجب في تكليم من هو موجود
في الهدى في حال الصبي فدل على انما هاهنا بمعنى وجد وحدث وعلى هذا
قوله انا مذكيت صديقك قال الشاعر

فَدَيْ لِي ذُمْلُ بْنُ شَيْبَانَ نَاقِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْهَبُ
أَي حدث يوم وقال الآخر

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ

اي حدث الشتاء والوجه الثالث ان يجعل فيها ضمير الشأن والمحدث
فتكون الجملة خبرها نحو كان زيد قائم اي كان الشأن والمحدث زيد
قائم قال الشاعر

إِذَا مِثَّ كَانَ النَّاسُ صَفْنَانِ شَامَتْ وَآخِرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ
اي كان الشأن والمحدث الناس صفنان والوجه الرابع ان تكون زائدة غير
حاملة نحو زيد كان قائم اي زيد قائم قال الشاعر

سَرَاهُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَىٰ كَانَ الْمُسَوِّمَةُ الْعَرَابِ

وقال الآخر

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامَ
اي جيران كرام والوجه الخامس ان تكون بمعنى صار قال الله تعالى وَكَانَ
مِنَ الْكَافِرِينَ وَكَانَ مِنَ الْمُتَكَفِّرِينَ اَي صار وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى

كيف نكلم من كان في المهد صبياً اي صار وقال الشاعر
 بينهما قفر والحلي كانتهما قطلا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
 اي صارت فراخا بيوضها واما ما صار فتستعمل ناقصة وثامة فالما الناقصة
 فتدل على الزمان المجرد عن الحدث ويفتقر الى الخبر نحو صار زيد عالماً
 مثل كان اذا كانت ناقصة واما الثامة فتدل على الزمان والحدث ولا
 تنفقر الى خبر نحو صار زيد الى عمرو مثل كان اذا كانت ثامة وكذلك
 سائر اخواتها تستعمل ناقصة وثامة الا ظل وليس وما زال وما بقي
 فانها لا تستعمل الا ناقصة فان قيل فلم عيبت هذه الافعال في شيئين
 قيل لانها عبارة عن الجمل لا عن المفردات فلما اقتضت شيئين وجب
 ان تعمل فيها فان قيل فلم رفعت الاسم ونصبت الخبر قيل تشبيهاً
 بالافعال الحقيقية فرفعت الاسم تشبيهاً له بالفاعل ونصبت الخبر تشبيهاً
 له بالمفعول فان قيل فهل يجوز تقديم اخبارها على اسمائها قيل نعم
 يجوز وانما جاز لانها لما كانت اخبارها مشبهة بالمفعول واسماؤها مشبهة
 بالفاعل والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل فكذلك ما كان مشبهاً به
 فان قيل فهل يجوز تقديم اخبارها عليها انفسها قيل يجوز ذلك فيما
 لم يكن في اوله ما نحو قائما كان زيد وانما جاز ذلك لانه لما كان مشبهاً
 بالمفعول والفاعل فيه متصرف جاز تقديمه عليه كالمفعول نحو عمرا ضرب
 زيد فان قيل فلم لم يجوز تقديم اسمائها عليها انفسها كما يجوز تقديم اخبارها
 عليها قيل انما لم يجوز تقديم اسمائها عليها لان اسماءها مشبهة بالفاعل
 والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل فكذلك ما كان مشبهاً به وجاز تقديم
 اخبارها عليها لانها مشبهة بالمفعول والمفعول يجوز تقديمه على الفعل
 كما بينا فان قيل فلم لم يجوز تقديم خبر ما في اوله ما عليه قيل لان ما
 في اوله ما ما عدا ما دام للنفي والنفي له صدر الكلام كالاستفهام فكما ان
 الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله نحو عمرا ضرب زيد فكذلك النفي

لا يعمل ما بعث فيها قبله نحو قائما ما زال زيد وقد ذهب بعض النحويين
 الى انه يجوز تقديم خبر ما زال عليها وذلك لان ما للشيء وزال فيها معنى
 الشيء اذا دخل على الشيء صار ايجابا صار قولك ما زال زيد قائما بمنزلة كان
 زيد قائما وكما يجوز ان تقول قائما كان زيد فكذلك يجوز ان تقول قائما
 ما زال زيد واجمعوا على انه لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها وذلك لان
 ما فيها مع الفعل بمنزلة المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه فان قيل
 فهل يجوز تقديم خبر ليس عليها قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
 الكوفيون الى انه لا يجوز تقديم خبرها عليها وذهب اكثر البصريين الى
 جوازها لانه كما جاز تقدم خبرها على اسمها جاز تقدم خبرها عليها نفسها
 والاختيار عندي ما ذهب اليه الكوفيون لان ليس فعل لا يتصرف والفعل
 انما يتصرف عمله اذا كان متصرفا في نفسه واذا لم يكن متصرفا في نفسه
 لم يتصرف عمله واما قولهم انه كما جاز تقدم خبرها على اسمها جاز تقدم
 خبرها عليها فساد لان تقدم خبرها على اسمها لا يخرجها عن كونه متأخرا
 عنها وتقدم خبرها عليها يوجب كونه متقدما عليها وليس من ضرورة ان
 يعمل الفعل فيما بعث ويحب ان يعمل فيما قبله ثم نقول انما جاز تقدم
 خبرها على اسمها لانها اضعف من كان لانها تتصرف ويجوز تقدم خبرها
 عليها واغوى من ما لانها حرف ولا يجوز تقدم خبرها على اسمها فجعل لما
 منزلة بين المتزلزين فلم يجوز تقدم خبرها عليها نفسها لتقطع عن درجة
 كان ويجوز تقدم خبرها على اسمها لترتفع عن درجة ما فان قيل لم جاز
 ما كان زيد الا قائما ولم يجوز ما زال زيد الا قائما قيل لان الا اذا
 دخلت في الكلام ابطلت معنى الشيء فاذا قلت ما كان زيد الا قائما كان
 التقدير فيه كان زيد قائما واذا قلت ما زال زيد الا قائما صار التقدير
 زال زيد قائما وزال لا تستعمل الا بحرف الشيء فلما كان إدخال حرف
 الاستثناء يوجب ابطال معنى الشيء وكان يجوز استعمالها من غير حرف

التي وزال لا يجوز استعمالها إلا بإدخال حرف التي جار ما كان زيد
 إلا قائما ولم يجر ما زال زيد إلا قائما وأما قول الشاعر
 خراج ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو ترمي بها بلكا فترا
 فالخبر قوله على الخسف وتنديره ما تنفك على الخسف إلا أن تناخ أو
 ترمي بها بلنا فترا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن عشر

باب ما

ان قال قائل لم علمت ما في لغة اهل الحجاز فرفعت الاسم ونصبت الخبر
 قيل لأن ما اشبهت ليس ووجه الشبه بينهما من وجهين احدهما ان ما
 تنفي المحال كما ان ليس تنفي المحال والوجه الثاني ان ما تدخل على المبتدأ
 والخبر كما ان ليس تدخل على المبتدأ والخبر ويقوي هذه المشابهة بينهما
 دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس فإذا ثبت انها اشبهت
 ليس فوجب ان تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر وهي لغة القرآن
 قال الله تعالى مَا هَذَا بَشَرًا وذهب الكوفيون الى ان الخبر منصوب
 بحذف حرف الجر وهذا فاسد لأن حذف حرف الجر لا يوجب النصب
 لأنه لو كان حذف حرف الجر يوجب النصب لكان ينبغي ان يكون ذلك
 في كل موضع ولا خلاف ان كثيرا من الاسماء بحذف منها حرف الجر ولا
 يتنصب بحذفه كقوله تعالى وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ولو حذف
 حرف الجر لكان وكفى الله وليا وكفى الله شهيدا بالرفع كقول الشاعر
 عَمِيرَةَ وَدَعِ إِن تَجْهَزْتَ غَدِيًّا كَفَى الْقَيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلرَّهْ نَاهِيًّا
 وكذلك قولهم بحسبك زيد وما جآني من احد ولو حذف حرف الجر
 قللت حسبك زيد وما جآني احد بالرفع فدل على ان حذف حرف
 الجر لا يوجب النصب فان قيل لم لم تعمل على لغة بني نعيم قيل لأن

الحرف أنها يعمل إذا كان مختصاً بالاسم كحرف الجزاء أو بالفعل كحرف
الجزم وإذا كان يدخل على الاسم والفعل لم يعمل كحرف العطف وما
تدخل على الاسم والفعل الا ترى أنك تقول ما زيد قائم وما يقوم زيد
فتدخل عليها فلما كانت غير مختصة وجب ان تكون غير عاملة فان قيل
فلم دخلت الباء في خبرها نحو ما زيد بقام قيل لوجهين احدهما انها
أدخلت توكيداً للنفي والثاني ان يقدّر أنها جواب لمن قال إن زيدا
لقام فأدخلت الباء في خبرها لتكون بإزاء اللام في خبر إن فان قيل
فلم بطل عملها في لغة اهل الحجاز اذا فصلت بين اسمها وخبرها بإلا فسيل
لأن ما أتت عملت لأنها اشبهت ليس من جهة المعنى وهو النفي ولا تبطل
معنى النفي فتزول المشابهة وإذا زالت المشابهة وجب ان لا تعمل
فان قيل فلماذا بطل عملها ايضا اذا فصلت بينها وبين اسمها وخبرها
بان المخيفة قيل لأن ما ضعيفة في العمل لأنها أتت عملت لأنها اشبهت
فعلا لا بتصرف شبا ضعيفا من جهة المعنى فلما كان عملها ضعيفا بطل
عملها مع النصل ولهذا المعنى يبطل عملها ايضا اذا تقدم الخبر على الاسم
نحو ما قام زيد لضعفها في العمل فالزمت طريقة واحدة وأما قول الشاعر

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر
فمن الغويين من قال هو منصوب على الحال لأن التقدير فيه واذ ما
بشر مثلهم فلما قدم مثلهم الذي هو صفة التكرة انتصب على الحال لأن صفة
التكرة اذا تقدمت انتصب على الحال كقول الشاعر

ليمة موحشا ظلل يلوح كأنه خيل

التقدير فيه ظلل موحش وكقول الآخر . والصاحات عليها مغلقة باب .
والتقدير فيه باب مغلق إلا أنه لما قدم الصفة على التكرة نصبت على الحال
ومنهم من قال هو منصوب على الظرف لأن قوله ما مثلهم بشر في معنى
فوقهم ومنهم من حمله على الغلط لأن هذا البيت للفرزدق وكان تيمناً وليس

من لفظه افعال ما سوى تقدم الخبر او تأخر فلما استعمل لغة غيره غلط فظن انها تعمل مع تقدم الخبر كما تعمل مع تأخره فلم يكن في ذلك حجة ومنهم من قال انها لغة لبعض العرب وهي لغة قليلة لا يعتد بها فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب التاسع عشر

باب إن وأخواتها

ان قال قائل لم اعملت هذه الاحرف قيل لانها اشبهت الفعل ووجه الشبه بينهما من خمسة اوجه الوجه الاول انها مبنية على النفع كما ان الفعل الماضي مبني على النفع والثاني انها على ثلاثة احرف كما ان الفعل على ثلاثة احرف والوجه الثالث انها تلزم الاسماء كما ان الفعل يلزم الاسماء والوجه الرابع انها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو انتي وكأنتي ولكني والوجه الخامس ان فيها معاني الافعال فعني إن وأن حقت ومعني كأن شئت ومعني لكن استدركت ومعني ليت تمتعت ومعني لعل ترجيت فلما اشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الالوجه الخمسة وجب ان تعمل عمله وانما عملت في شيئين لانها عبارة عن الجمل لا عن المفردات كما يتا في كان فان قيل فلم نصبت الاسم ورفعت الخبر قيل لانها اشبهت الفعل وهو يرفع وينصب شئت فنصبت الاسم تشبيها بالمنعول ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل فان قيل فلم وجب تقدم المنصوب على المرفوع قيل لوجهين احدهما ان هذه الحروف تشبه الفعل لفظا ومعنى فلو تقدم المرفوع على المنصوب لم يعلم هل هي حروف او افعال فان قيل الافعال تنصرف والحروف لا تنصرف قيل عدم التصرف لا يدل على انها حروف لانه قد يوجد افعال لا تنصرف وهي نم وشس وعسى وليس وفعل التمجج وحبنا فلما كان ذلك يؤدي الى الالتباس

بالاقعال وجب تقدم المنصوب على المرفوع رفعا لهذا الالتباس والوجه
 الثاني ان هذه الحروف لمّا اشبهت الفعل الحقيقي لفظا ومعنى حُبِلَتْ عليه
 في العمل فكانت رفعا عليه في العمل وتقدم المنصوب على المرفوع فرع
 فالزمو الفرع الفرع ونخرج على هذا ما فاتها ما اشبهت الفعل من جهة
 اللفظ وانما اشبهت من جهة المعنى ثم الفعل الذي اشبهت ليس فعلا حقيقيا
 وفي فعليته خلاف بخلاف هذه الحروف فانها اشبهت الفعل الحقيقي من
 جهة اللفظ والمعنى من الخمسة الوجة التي يتأها فبان الفرق بينهما وقد
 ذهب الكوفيون الى ان إن واخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر وانما
 الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها لانها فرع على الفعل في العمل
 فلا تعمل عمله لان الفرع ابدا اضعف من الاصل فينبغي ان لا يعمل في
 الخبر وهذا ليس بصحيح لان كونه فرعا على الفعل في العمل لا يوجب ان
 لا يعمل عمله فان اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ويعمل عمله على
 أننا قد علمنا بمقتضى كونه فرعا فانما الزمناه طريقة واحدة واوجبنا فيه تقدم
 المنصوب على المرفوع ولم يجوز فيه الوجهين كما جاز ذلك مع الفعل
 لئلا يجري مجرى الاصل فلما اوجبنا فيه تقدم المنصوب على المرفوع بان
 ضعف هذه الحروف عن رتبة الفعل وانحطاطها عن رتبة الفعل فوقع الفرق
 بين الفرع والاصل ثم لو كان الامر كما زعموا وأنه باق على رفعه لكان
 الاسم المبتدأ اولي بذلك فلما وجب نصب المبتدأ بها وجب رفع الخبر بها
 لانه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسماء النصب ولا يعمل الرفع
 فا ذهبوا اليه يؤذي الى ترك القياس ومخالفة الاصول لغیر فائدة وذلك لا
 يجوز فان قيل فلم جاز العطف على موضع إن ولكن دون سائر اخواتها
 قيل لانها لم يغيرا معنى الابتداء بخلاف سائر الحروف لانها غيرت
 معنى الابتداء لان كان افادت معنى التشبيه وليت افادت معنى التثني
 ولعل معنى الترجي فان قيل فهل يجوز العطف على الموضع قبل ذكر

المحر قبل اختلاف الخويعون في ذلك فذهب أهل البصرة اليه انه لا
 يجوز ذلك على الإطلاق وذلك لانك اذا قلت إنك وزيد قائمان وجب
 ان يكون مرفوعا بالابتداء ووجب ان يكون علما في خبر زيد وتكون
 إن علامة في خبر الكاف وقد اجتمعا معا وذلك لا يجوز وإنما الكوفيون
 فاختلوا في ذلك فذهب الكسائي الى انه يجوز ذلك على الإطلاق سواء
 بين فيه عمل ان لو لم يتبين نحو ان زيدا وعمرو قائمان وانك وبكر
 منطلقان وذهب الفراء الى انه لا يجوز ذلك الا فيما لم يتبين فيه عمل ان
 واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصائين
 والنصارى معطف الصائين على موضع ان قبل تمام الخبر وهو قوله من
 آمن بالله واليوم الآخر وما حكى عن بعض العرب انه قال انك وزيد
 ذاهبان وقد ذكره سيبويه في الكتاب والصحيح ما ذهب اليه البصريون
 وما استدلوا به الكوفيون فلا حجة لهم فيه وإنما قوله تعالى ان الذين
 آمنوا والذين هادوا والصائين فلا حجة لهم فيه من وجهين احدهما انا
 نقول في الآية تقدم وتأخير والتقدير فيه ان الذين آمنوا والذين هادوا
 من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصائون
 والنصارى كذلك والوجه الثاني ان يجعل قوله من آمن بالله واليوم
 الآخر خبر الصائين والنصارى ونضر للذين آمنوا والذين هادوا مثل
 الذي اظهرت للصائين والنصارى الا ترى انك تقول زيد وعمرو قائ
 فيعمل قائما خبرا لعمرو ونضر لزيد خبرا آخر مثل الذي اظهرت
 لعمرو وان شئت جعلته خبرا لزيد واضمرت لعمرو خبرا كما
 قال الشاعر

وإِلا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُعَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ

وان شئت جعلت قوله بعاة خبرا للثاني واضمرت للاول خبرا وان
 شئت جعلته خبرا للاول واضمرت للثاني خبرا على ما بينا وأما قول

بعض العرب أنك وزيد ذاهبان فقد ذكره سيبويه أنه غلط من
بعض العرب وحطه بمنزلة قول الشاعر

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جاثيا
فقال سابق بالجر على العطف وإن كان المعطوف عليه منصوبا بالنوم
حرف الجر فيه وكذلك قول الآخر

مشائم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا بين غرابها
فقال ناعب بالجر بالعطف على مصلحين لأنه نوم أن الباء في مصلحين
موجودة ثم عطف عليه مجرورا وإن كان منصوبا ولا خلاف أن هنا
نادر ولا يقاس عليه فكذلك ما هنا فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

الباب العشرون

باب ظننت واخوانهم

ان قال قائل على كم ضربا تستعمل هذه الافعال قيل اما ظننت
فتستعمل على ثلاثة اوجه احدها بمعنى الظن وهو ترجيح احد الاحتمالين
على الآخر والثاني بمعنى اليقين قال الله سبحانه وتعالى الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ
مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَهُو رَاجِعُونَ وقال الله تعالى قَظَنُوا أَنَّهُمْ مُّوَاقِعُومًا
وقال الشاعر

فقلت لهم ظنوا بالني مدحج سرائهم في الفارسي المسرد

وهذان يعتمدان الى مفعولين والثالث بمعنى التهمة كقوله وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ
يَظُنُّينَ في قراءة من قرأ بالظاء اي بهم وهذا يعتمد الى مفعول واحد
واما خلت وحسبت فتستعملان بمعنى الظن واما زعمت فتستعمل في
القول عن غير صحة قال الله تعالى زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا واما
علمت فتستعمل على اصلها فتتعدى الى مفعولين وتستعمل بمعنى عرفت
فتتعدى الى مفعول واحد قال الله تعالى لَا تَعْلَمُهُمْ تَحْنُ تَعْلَمُهُمْ واما رأيت

ف تكون من رؤية القلب فتعدي الى مفعولين نحو رايت الله غالبا وتكون
من رؤية البصر فتعدي الى مفعول واحد نحو رايت زيدا اي ابصرت
زيدا واما وجدت فتكون بمعنى طبت فتعدي الى مفعولين نحو وجدت
زيدا عالما وتكون بمعنى اصبت فتعدي الى مفعول واحد نحو وجدت
الضالة وجدانا وقد تكون لازمة في نحو قولم وجدت في الحزن وجدنا
ووجدت في المال وجدنا ووجدت في الغضب موجدة وحكي بعضهم
وجدانا قال الشاعر

كلانا رد صاحبه بنفيظ على حق ووجدان شديد

فان قيل لم اعملت هذه الافعال وليست مؤثرة في المفعول قيل لان
هذه الافعال وان لم تكن مؤثرة الا ان لها تعلقا بما عملت فيه الا ترى ان
قولك ظننت بدل على الظن والظن يتعلق بمظنون وكذلك سائرهما ثم
ليس التأثير شرطا في غيل الفعل وانما شرط عمله ان يكون له تعلق
بالمفعول فاذا تعلق بالمفعول تعدى اليه سواء كان مؤثرا او لم يكن مؤثرا
الا ترى انك تقول ذكرت زيدا فيتعدى الى زيد وان لم يكن مؤثرا فيه
الا انه لما كان له به تعلق عمل لان ذكرت تدل على الذكر والذكر لا
يدل له من مذكور فيتعدى اليه فكذلك هاهنا فان قيل فلم تعدت الى
مفعولين قيل لانها لما كانت تدخل على المبتدأ والخبر بعد استغنائها
بالفاعل وكل واحد من المبتدأ والخبر لا يدل له من الآخر وجب ان
يتعدى اليهما فان قيل فهل يجوز الاقتصار فيها على الفعل والفاعل قبل
اختلاف الضمومتين في ذلك فذهب البعض الى انه يجوز واستدل عليه
بالمثل السائر وهو قولم من يسبح يحل فاقصر على يحل وفيه ضمير الفاعل
وذهب بعضهم الى انه لا يجوز واستدل على ذلك من وجهين احدهما ان
هذه الافعال تجاب بما يجاب به القسم كقوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص
فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون القسم عليه فكذلك لا يجوز

الاختصار على هذه الأفعال مع فاعليها دون مفعوليها والثاني أنا تعلم
 أن العاقل لا يخلو من ظن أو علم أو شك فإذا قلت ظننت أو علمت
 أو حسبت لم تكن فيه فائدة لأنه لا يخلو عن ذلك فإن قيل فهل يجوز
 الاختصار على أحد المفعولين قيل لا يجوز لأن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ
 والخبر وكما أن المبتدأ لا بد له من الخبر والخبر لا بد له من المبتدأ فكذلك
 لا بد لأحد المفعولين من الآخر فإن قيل فلم وجب إعمال هذه الأفعال
 إذا تقدمت وجاز إلغاؤها إذا توسطت وتأخرت قيل إنما وجب
 إعمالها إذا تقدمت لوجهين أحدهما أنها إذا تقدمت فقد وقعت في أعلى
 مراتبها فوجب إعمالها ولم يجر إلغاؤها والثاني أنها إذا تقدمت دل ذلك
 على قوة العناية وإلغاؤها يدل على إطرأها وقلة الاهتمام بها فلذلك
 لم يجر إلغاؤها مع التقديم لأن الشيء لا يكون معنياً به مطلقاً وإنما إذا
 توسطت أو تأخرت فإنما جاز إلغاؤها لأن هذه الأفعال لما كانت
 ضعيفة في العمل وقد مر صدر الكلام على اليقين لم يغير الكلام عما
 اعتمد عليه وجعلت في تعلّقها بما قبلها بمنزلة الظرف فإذا قال زيد
 منطلق ظننت فكأنه قال زيد منطلق في ظني وكما أن قولك في ظني لا
 يعمل فيما قبله فكذلك ما نزل بمنزلة وأما من أعلمها إذا تأخرت فجعلها
 متقدمة في التقدير وإن كانت متأخرة في اللفظ تجازاً وتوسعاً غير أن
 الإعمال مع التوسط أحسن من الإعمال مع التأخر وذلك لأنها إذا
 توسطت كانت متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه لأنها متأخرة عن
 أحد الجزئين متقدمة على الآخر ولا يتم أحد الجزئين إلا بصاحبه
 فكانت متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه فحسن إعمالها كما حسن
 إلغاؤها وإذا تأخرت عن الجزئين جميعاً كانت متأخرة من كل
 وجه فكان إلغاؤها أحسن من إعمالها لتأخرها وضعف عملها فاعرفه
 بصب ان شاء الله تعالى

الباب الحادي والعشرون

باب الإعراء

ان قال قائل لم اقيم بعض الظروف والمحروف مقام الفعل قيل طلبنا
 للتخفيف لان الاسماء والمحروف اخف من الافعال واستعملوها بدلا عنها
 طلبا للتخفيف فان قيل فلم كثر في عليك وعندك ودونك خاصة قيل
 لان الفعل انما يضر اذا كان عليه دليل من مشاهدة حال او غير ذلك
 فلما كانت على للاستعلاء والمستعلي يشاهد من تحته وعند المحضرة ومن
 يحضرته تشاهد ودون للقریب ومن يقربك تشاهد وصار هذا بمنزلة
 مشاهدة حال تدل عليه فلما اقيمت مقام الفعل فان قيل فلم يخص به
 مخاطب دون الغائب والمتكلم قيل لان المخاطب يقع الامر له بالفعل
 من غير لام الامر نحو قم واذهب فلا ينتقل الى لام الامر واما الغائب
 والمتكلم فلا يقع الامر لما الا باللام نحو ليم زيد ولاقم معه فينتقل الى لام
 الامر فلما اقاموها مقام الفعل كرهوا ان يستعملوها للغائب والمتكلم لانها
 تصير قائمة مقام شيئين اللام والفعل ولم يكرهوا ذلك في المخاطب لانها
 تقوم مقام شيء واحد وهو الفعل واما قوله عليه السلام ومن لم يستطع
 منكم الباءة فعليه الصوم فإنه له وجاء فانها جاءت لان من كان يحضرته
 يستدل بأمره للغائب على أنه داخل في حكمه واما قول بعض العرب عليه
 رجلا ليسني فلا يقاس عليه لانه كالمثل فان قيل فهل يجوز تقديم معبول
 هذه الكلم عليها او لا قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون
 الى انه لا يجوز تقديم معبولا عليها لانها فرع على الفعل في العمل فينبغي
 ان لا تصرف تصرفه واما الكوفيون فذهبوا الى جواز تقديم معبولا
 عليها واستدلوا على ذلك بقوله تعالى كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ فنصب كتاب الله
 بعليكم واستدلوا ايضا بقول الشاعر

يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ الْفُلُ دُلُّوِي دُونَكُمْ أَلَيْ رَأَيْتَ النَّاسَ يَخْبِدُونَكَ

يَقْتُونَ خَيْرًا وَيَخْبِدُونَكَ

والتقدير دونك دُلُّوِي دُلُّوِي في موضع نصب بدونك فدلّ على جواز تقديم معبولا عليها والصحيح ما ذهب إليه البصريون وأما ما استدلل به الكوفيون فلا حجة لهم فيه لأن قوله تعالى كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ليس هو منصوبا بعلينكم وإنما هو منصوب على المصدر بفعل مقدر وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من قوله تعالى خَرَجْتُمْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ الآية لأن في ذلك دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم فنصب كتاب الله على المصدر كقوله تعالى وَتَرَى الْجِبَالَ تَحِيًّا جَانِبًا وَفِي تَرَى مَرَّ السَّحَابِ صُتَعَ اللَّهُ فنصب صبح الله على المصدر بفعل مقدر دلّ عليه ما قبله قال الشاعر
وَدَأْبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا تَقَاصِرُ حَتَّى ضَكَادَ فِي الْآلِ بِصَحِّحٍ
وَجِيفَ الْمَطَايَا ثُمَّ قُلْتُ لَصَحْتِي وَلَمْ يَتْرَكُوا أَبْرَدْتُمْ فَتَرَوَحُوا
فنصب وجيف بفعل دلّ عليه ما تقدم وأما البيت الذي انشدوه فلا حجة لهم فيه من وجهين أحدهما أن قوله دُلُّوِي دُونَكُمْ في موضع رفع لأنه خبر مبتدأ مقدر والتقدير فيه هذا دُلُّوِي دُونَكُمْ والثاني أنا نُسَلِمُ أَنَّهُ في موضع نصب لكن بإظهار فعل والتقدير فيه خذ دُلُّوِي دُونَكُمْ ودونك تفسير لذلك فأعرفه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الثاني والعشرون

باب التحذير

ان قال قائل ما وجه التكرير إذا ارادوا التحذير في نحو قولهم الأسد
الأسد قبل لا تمم ارادوا ان يحلوا احد الاسمين قائما مقام الفعل الذي هو
إِحْذَرْ ولهذا إذا كرروا لم يحز إظهار الفعل وإذا حذفوا احد الاسمين
جاز إظهار الفعل فدلّ على أن احد الاسمين قائم مقام الفعل فان قيل

فأي الاسمين أولى بأن يقوم مقام الفعل قيل أولى الاسمين بأن يقوم
مقام الفعل هو الأول لأن الفعل يجب أن يكون مقبلاً على الاسم الثاني
لأنه مفعول فكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل ينبغي أن يكون مقبلاً
فان قيل فلم انتصب قولهم إياك والشرّ قيل لأن التقدير فيه إياك احذر
فإياك منصوب باحذر والشرّ معطوف عليه وقيل أصله احذر إياك من
الشرّ فوضع الجار والمجرور النصب فلما حذف حرف الجار صار النصب فيما
بعده فان قيل فلم قدروا الفعل بعد إياك ولم يقدروا قبله قيل لأن
إياك ضمير المنصوب المنفصل ولا يجوز أن يقع الفعل قبله لأنك لو أتيت
به قبله لم يجوز أن تأتي به بلفظه لأنك تقدر على ضمير المنصوب المتصل
وهو الكاف ألا ترى أنك لو قلت ضربت إياك لم يجوز لأنك تقدر
على أن تقول ضربتك فإما قول الشاعر . إليك حتى بلغت إياك
فشاذ لا يقاس عليه فان قيل فلم يستعملوا لفظ الفعل مع إياك كما
يستعملون مع غيره قيل لأنها خصت إياك بهذه لأنها لا تكون إلا في
موضع نصب لأنها ضمير المنصوب المنفصل فصارت بنية لفظه تدلّ على
كونه مفعولاً فلم يستعملوا معه لفظ الفعل بخلاف غيره من الاسماء فإنه
يجوز أن يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً اذ ليس في بنية لفظه ما يدلّ
على كونه مفعولاً فاستعملوا معه لفظ الفعل فأعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والعشرون

باب المصدر

ان قال قائل لم كان المصدر منصوباً قيل لوقوع الفعل عليه وهم
المفعول المطلق فان قيل هل الفعل مشتق من المصدر او المصدر
مشتق من الفعل قيل اختلف المحوّنون في ذلك فذهب البصريون الى
أن الفعل مشتق من المصدر واستدلوا على ذلك من سبعة اوجه الوجه

الأول أنه يسمى مصدرا والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الأفعال فلما
 سمي مصدرا دل على أنه قد صدر عنه الفعل والوجه الثاني أن المصدر
 يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين فكما أن المطلق أصل
 للقيّد فكذلك المصدر أصل للفعل والوجه الثالث أن الفعل يدل على
 شيئين والمصدر يدل على شيء واحد قبل الاثنين فكذلك يجب أن يكون
 المصدر قبل الفعل والوجه الرابع أن المصدر اسم وهو يستغني عن الفعل
 والفعل لا يبدل له من الاسم وما يكون مفتقرا إلى غيره ولا يقوم بنفسه
 أولى بأن يكون فرعا مما لا يكون مفتقرا إلى غيره والوجه الخامس أن
 المصدر لو كان مشتقا من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من
 الحدث والزمان ومعنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمنعولين على الحدث
 وعلى ذات الفاعل والمنعول به فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس
 مشتقا من الفعل والوجه السادس أن المصدر لو كان مشتقا من الفعل
 لوجب أن يجري على سنن واحد ولم يختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين
 والمنعولين فلما اختلف المصدر اختلف سائر الاجناس دل على
 ١٥ أن الفعل مشتق منه والوجه السابع أن الفعل يتضمن المصدر والمصدر
 لا يتضمن الفعل ألا ترى أن ضرب يدل على ما يدل عليه الضرب
 والضرب لا يدل على ما يدل عليه ضرب وإذا كان كذلك دل على أن
 المصدر أصل والفعل فرع عليه وصار هذا كما تقول في الأولى المصوغة
 من النضة فإنها فرع عليها ومأخوذة منها وفيها زيادة ليست في النضة
 ٢٠ فدل على أن الفعل مأخوذ من المصدر كما كانت الأولى مأخوذة من
 النضة وأما الكوفيتون فذهبوا إلى أن المصدر مأخوذ من الفعل واستدلوا
 على ذلك من ثلثة أوجه الوجه الأول أن المصدر يعتل لا اعتلال الفعل
 ويصح لصحته تقول تمت قياما فيعتل المصدر لا اعتلال الفعل وتقول قاوم
 قواما فيصح المصدر لصحة الفعل فدل على أنه فرع عليه والوجه الثاني أن

الفعل يعمل في المصدر ولا شك أن رتبة العامل قبل رتبة المفعول
 والوجه الثالث أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ولا شك أن رتبة المؤكّد
 قبل رتبة المؤكّد فدلّ على أن المصدر مأخوذ من الفعل والعمل الصحيح ما
 ذهب إليه البصريون وأما ما استدلّ به الكوفيون فنافس أماً قولهم أنه
 يصحّ لصحة الفعل ويعتدلّ لاعتلاله فنقول أنها صحّ لصحته واعتدلّ لاعتلاله .
 طلباً للتشاكل يجري الباب على سنن واحد ثلاثاً تختلف طرق نصاريف
 الكلمة وهذا لا يدلّ على الأصل والفرع الا ترى أنهم قالوا يعدّ والأصل
 يوعد فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وقالوا أعد ونعد ونعد
 فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملاً على يعدّ لأننا تختلف طرق
 نصاريف الكلمة وكذلك قالوا أكرم والأصل فيه أأكرم لأنهم حذفوا
 إحدى الهزتين استقلالاً لاجتماعهما ثم قالوا بكرم وتكرم فحذفوا
 الهزة وإن لم يجمع هزتان حملاً على أكرم ليجري الباب على سنن واحد
 وكذلك ما هنا وأما قولهم أن الفعل يعمل في المصدر فنقول هذا لا يدلّ
 على أنه أصل له فإننا اجمعنا على أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال
 ولا شك أن الحروف ليست أصلاً للأسماء والأفعال فكذلك ما هنا وأما
 قولهم أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل فنقول هذا لا يدلّ على أنه فرع
 عليه الا ترى أنك تقول جاءني زيد وزيد ورأيت زيدا وزيدا ولا يدلّ
 هذا على أن زيدا الثاني فرع على الأول فكذلك ما هنا وقد بينّا هذا
 مستوفى في المسائل الخلافية فان قيل فلم كان قولهم سرت أشدّ السر
 منصوباً على المصدر قبل لأن الفعل لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له .
 وقد أضيف إلى المصدر الذي هو السير فلما أضيف إلى المصدر كان
 مصدراً فانتصب انتصاب المصادر كلها فان قيل فعلى ماذا ينتصب
 قولهم قعد القرفصاء ونحن قيل ينتصب على المصدر بالفعل الذي هو
 قبله لأن القرفصاء لها كانت نوعاً من القعود والفعل الذي هو قعد

يتمنى الى جنس التعود الذي يشتمل على القرفصاء وغيرها تعنى الى القرفصاء الذي هو نوع منه لانه اذا عمل في الجنس عمل في النوع اذ كان داخلا تحته هذا مذهب سيبويه وذهب ابو بكر ابن السراج الى انه صفة لمصدر محذوف والتقدير فيه قعد التمتع القرفصاء الا انه حذف الموصوف واقام الصفة مقامه والذي عليه الاكثرون مذهب سيبويه لانه لا يفتقر الى تقدير موصوف وما ذهب اليه ابن السراج يفتقر الى تقدير موصوف وما لا يفتقر الى تقدير موصوف اولى بما يفتقر الى تقدير موصوف فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والعشرون

باب المفعول فيه

ان قال قائل ما المفعول فيه قيل هو الظرف وهو كل اسم من اسماء المكان او الزمان يراد فيه معنى في ذلك نحو صحت اليوم وقمت الليلة وجلست مكانك والتقدير فيه صحت في اليوم وقمت في الليلة وجلست في مكانك وما اشبه ذلك فان قيل فلم سمي ظرفا قيل لانه لما كان محلا للانفعال سمي ظرفا تنسيها بالاولا في التي تحمل الاشياء فيها ولهذا سمي الكوفيون الظروف محال لحلول الاشياء فيها فان قيل فلم لم يسموا الظروف لتضمنها معنى المحرف قيل لان الظروف وإن نابت عن المحرف الا انها لم تتضمن معناه والذي يدل على ذلك انه يجوز اظهاره مع لفظها ولو كانت متضمنة للمحرف لم يجوز اظهاره الا ترى ان متى وأين وكيف لما تضمنت معنى همزة الاستفهام لم يجوز اظهار الهمزة معها فلما جاز اظهارها هنا دل على انها لم تتضمن معناه واذا لم تتضمن معناه وجب ان تكون معرفة على اصلها فان قيل فلم تعنى الفعل اللازم الى جميع ظروف الزمان ولم يمتد الى جميع ظروف المكان قيل لان الفعل يدل على جميع ظروف

الزمان بصيغته كما يدل على جميع ضروب المصادر وكما ان الفعل
يتعدى الى جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدى الى جميع ظروف
الزمان وأما ظروف المكان فلم يدل عليها الفعل بصيغته الا ترى أنك
اذا قلت ضرب او سيضرب لم يدل على مكان دون مكان كما يكون فيها
دلالة على زمان دون زمان فلما لم يدل الفعل على ظروف المكان بصيغته
صار الفعل اللازم منه يتركه من زيد وعمرو وكما ان الفعل اللازم لا
يتعدى بنفسه الى زيد وعمرو فكذلك لا يتعدى الى ظروف المكان
فان قيل فلم تعدى الى الجهات الست ونحوها من ظروف المكان قيل
لانها اشبهت ظروف الزمان من وجهين احدهما انها مبهمة غير محدودة
الا ترى أنك اذا قلت خَلَفَ زيد كان غير محدود وكان هذا اللفظ
مشتبلا على جميع ما يقابل ظهره الى ان تنقطع الارض كما أنك اذا قلت
أمام زيد كان ايضا غير محدود وكان هذا اللفظ مشتبلا على جميع ما
يقابل وجهه الى ان تنقطع الارض كما أنك اذا قلت قام دل على كل
زمان ماض من ازل ما خلق الله الدنيا الى وقت حديثك واذا قلت يقوم
دل على كل زمان مستقبل والوجه الثاني ان هذه الظروف لا تنقذر على
وجه واحد لان فوقا يصير تحتاً وتحتاً يصير فوقاً كما ان الزمان المستقبل
يصير حاضراً والحاضر يصير ماضياً فلما اشبهت ظروف الزمان تعدى
الفعل اليها كما يتعدى الى ظروف الزمان فان قيل فكيف قالوا زيد متي
معقّد الازار ومعقّد القابلة ومناط الثريا وما خطأت جانبي أنها يعني
المخطئين الذين يكتنفان أنف الظية وهي كلها مخطوطة قيل الاصل فيها
كثما ان تستعمل بحروف الجزاء انهم حذفوا حرف الجزاء في هذه المواضع
انسأ كقول الشاعر

فَلَا يَنْفَعُنِي كُنْ قَنًا وَعَوَارِضًا وَلَا قِيلَنَ الْخَيْلَ لَابَةَ صَرْعَدٍ

وقال الآخر

لقدن همز الكسف يعيّل متنه فيه كما جعل الطريق الضالّ
 اراد في الطريق ومن حثها أن يحفظ ولا يقاس عليها فاما قولم دخلت
 البيت فذهب ابو عمر الجري الى أن دخلت فعل متعذر تعدى الى البيت
 فنصبه كقولك بيت البيت وما اشبه ذلك وذهب الاكثرون الى أن
 دخلت فعل لازم وقد كان الاصل فيه أن يستعمل مع حرف الجزاء
 أنه حذف حرف الجزاء اتساعا على ما بينا وهذا هو الصحيح والذي يدل
 على أن دخلت فعل لازم من وجهين احدهما أن مصدره على فعول وهو
 من مصادر الافعال اللازمة كقعد قعودا وجلس جلوسا وأشباه ذلك
 والثاني نظيره فعل لازم وهو غرت وتقبضه فعل لازم وهو خرجت
 فيقتضي أن يكون لازما حملا على نظيره وتقبضه فاعرفه نصب ان
 شاء الله تعالى

الباب الخامس والعشرون

باب المفعول معه

١٠ أن قال قائل ما العامل للتصيب في المفعول معه قيل اختلف المحققون
 في ذلك فذهب البصريون الى أن العامل فيه هو الفعل وذلك لأن
 الاصل في نحو قولم استوى الماء والخشبة اي مع الخشبة الا أنهم اقاموا
 الواو مقام مع توسعا في كلامهم فتوي الفعل بالواو فتعدى الى الاسم
 فنصبه كما قوي بالهزة في قولك اخرجت زيدا ونظير هذا نصيب الاسم
 ٢٠ في باب الاستثناء بالنعل المتقنم بتقوية الا نحو قام القوم الا زيدا فكذلك
 هاهنا المفعول معه منصوب بالنعل المتقنم بتقوية الواو وذهب الكوفيون
 الى أن المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك لأنه اذا قال استوى
 الماء والخشبة لا يحسن تكرار الفعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة
 لأن الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي فلما لم يحسن تكرير الفعل كما

بحسن في جاء وعمرو فقد خالف الثاني الأول فانصب على الخلاف
 وذهب أبو اسحاق الزجاج الى أنه منصوب بعامل مقدر والتقدير فيه
 استوى الماء ولا بأس الخشية وزعم أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينها
 الواو والصحيح هو الأول وإنما قول الكوفيين أنه منصوب على الخلاف
 لأنه لا يحسن تكرير الفعل فقلنا هذا هو الموجب لكون الواو غير تامة
 وإن الفعل هو العامل بتقويتها لا بنفس المخالفة ولو جاز ان يقال مثل
 ذلك لجاز ان يقال أن زيدا في قولك ضربت زيدا منصوب لكونه
 مفعولا لا بالفعل وذلك محال لأن كونه مفعولا لا يوجب ان يكون
 ضربت هو العامل فيه النصب فكذلك هاهنا وإنما قول الزجاج فإنه
 ينتصب بتقدير عامل لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينها الواو فليس
 بصحيح أيضا لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول
 فإن كان الفعل لا ينتقل الى تقوية تعدى الى المفعول بنفسه وإن كان ينتقل
 الى تقوية بحرف الجزر او غيره عمل بتوسطه الا ترى أنك تقول أكرمت
 زيدا وعمرا فتنصب عمرا بأكرمت كما تنصب زيدا به فلم تمنع الواو
 من وقوع أكرمت على ما بعدها فكذلك هاهنا فان قيل لم حذف
 مع واقبت الواو مقامها قيل حذف مع واقبت الواو مقامها توسعا
 في كلامهم وطلباً للتخفيف والاختصار فان قيل فلم كانت الواو اولى من
 غيرها من الحروف قيل أنها كانت الواو اولى من غيرها لأن الواو
 في معنى مع ولأن معنى مع المصاحبة ومعنى الواو الجمع فلما كانت في
 معنى مع كانت اولى من غيرها فان قيل فهل يجوز تقديم المنصوب
 هاهنا على الناصب قيل لا يجوز ذلك لأن حكم الواو ان لا تنفتر
 على ما قبلها وهنا الباب من التحويتين من تجرى فيه القياس ومنهم
 من ينصره على السماع والاكثرون على القول الأول فاعرفه نصب ان
 شاء الله تعالى

الباب السادس والعشرون

باب المفعول له

ان قال قائل ما العاقل في المفعول له النصب قيل العاقل في المفعول له الفعل الذي قبله نحو جئتك طبعاً في برك وقصدتك ابتغاءً معروفاً وكان الاصل فيه جئتك للطبع في برك وقصدتك للابتغاء في معروفاً الا انه حذف اللام فانصل الفعل به فتصبه فان قيل فلم تعدى اليه الفعل اللازم كالمعدى قيل لان العاقل لما كان لا يفعل شيئاً الا لعلته وفي علته للفعل وعذر لوقوعه كان في الفعل دلالة عليه فلما كان دلالة عليه تعدى اليه فان قيل فهل يجوز ان تكون معرفة ونكرة قيل نعم يجوز ان يكون معرفة ونكرة والدليل على ذلك قوله تعالى وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَنَحْنُ بِمِنْ أَنفُسِهِمْ فابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ معرفة بالإضافة ونحسبنا نكرة قال الشاعر

وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرَمِ ادَّخَرَهُ وَأَعْرِضْ عَنْ شَقَمِ التَّيَمِّ تَكْرُمًا

فادخاره معرفة بالإضافة وتكرما نكرة وقال الآخر

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُهْورَ بَخَافَةٍ وَزَعَلَى الْجُهْورِ وَالْهَوْلُ مِنْ يَهْوِلُ الْجُهْورِ

وذهب ابو عمر الجرمي الى انه لا يجوز ان يكون الا نكرة وتقدر بالإضافة

في هذه المواضع في نية الاتصال فلا يكسب التعريف من المضاف اليه

كقولهم مررت برجل ضارب زيدا غدا قال الله تعالى هَذَا عَارِضٌ

مُبْتَطِرًا وقال الشاعر

سَلِّ الْهَوَمَ بِكُلِّ مَعْطَى رَأْيِهِ نَاجِحٌ مَخَالِطُ صَهْبَةٍ مَتَعِسٍ

والذي عليه الجمهور والمذهب المشهور هو الاول والذي ادعاه الجرمي

من كون الإضافة في نية الاتصال يقتضي دليل ثم لو صح هذا في الإضافة

فكيف يصح له مع لام التعريف في قول الشاعر . وَالْهَوْلُ مِنْ يَهْوِلُ الْجُهْورِ .

واشابهه فان قيل فهل يجوز تقدم المنصوب هاهنا على الناصب قيل
نعم يجوز ذلك لان العامل فيه يتصرف ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمه
كما وجد في المفعول معه فكان جائزا على الاصل وهذا الباب يترجمونه
البصريون واما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر فلا
يفردون له بابا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السابع والعشرون

باب الحال

ان قال قائل ما الحال قيل هيئة الفاعل والمفعول الا ترى انك اذا
قلت جاءني زيد راكبا كان الركوب هيئة زيد عند وقوع الحية منه واذا
قلت ضربته مشدودا كان الشدة هيئة عند وقوع الضرب له فان قيل
فهل تقع الحال من الفاعل والمفعول معا بلفظ واحد قيل يجوز ذلك
والدليل عليه قول الشاعر

تعلقت ليلي وهي ذات مؤصد ولم يبد للأتراب من ثديها تحجم
صغيرين نرعى الهم يا ليت أننا الى اليوم لم تكبر ولم تكبر الهم
فنصب صغيرين على الحال من التأ في تعلقت وهي فاعلة ومن ليلي وهي
مفعولة وقال الآخر

مق ما تلقني فردين ترجف روائف ألبتِكَ واستطارا

فنصب فردين على الحال من ضمير الفاعل والمفعول في تلقني وهذا كثير
في كلامهم فان قيل فما العامل في الحال النصيب قيل ما قبلها من
العامل وهو على ضربين فعل ومعنى فعل فان كان فعلا نحو جاء زيد
راكبا جاز ان يتقدم الحال نحو راكبا جاء زيد لان العامل لما كان
متصرفا تصرف عمله فجاز تقدم مفعوله عليه وإن كان العامل فيه معنى
فعل نحو هذا زيد قائما لم يجوز تقدم الحال عليه فلو قلت قائما هذا زيد

لم يجوز لأن معنى الفعل لا يتصرف تصرفه فلم يجوز تقديم مفعوله عليه وذهب
 الفراء إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل في الحال سواء كان العامل
 فيه فعلا أو معنى فعل وذلك لأنه يؤدي إلى أن يتقدم المضمر على المظهر
 فإنه إذا قال ركب زيد في ركب ضمير زيد وقد تقدم عليه وتقدم
 المضمر على المظهر لا يجوز وهذا ليس بشيء لأن ركباً وإن كان متعلماً في
 اللفظ إلا أنه مؤخر في المعنى والتقدير وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز
 التقديم قال الله تعالى فَأَوْحَىٰ فِي نَفْسِهِ خِيقَةَ مَوْتِى فَأَلْهَمَ فِي نَفْسِهِ عَائِثَ
 إِلَىٰ مَوْسَىٰ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ فِي تَقْدِيرِ التَّقْدِيمِ وَالْهَمَّاءِ فِي تَقْدِيرِ التَّأْخِيرِ جاز
 التقديم وهذا كثير في كلامهم فكذلك ما هنا فإن قيل فلم عمل الفعل
 اللام في الحال قيل لأن الفاعل لما كان لا يفعل الفعل إلا في حالة
 كان في الفعل دلالة على الحال فتعنى اليها كما تعنى إلى ظرف الزمان
 لما كان في الفعل دلالة عليه فإن قيل لم وجب أن يكون الحال نكرة
 قيل لأن الحال جرى مجرى الصفة للفعل ولهذا سماها سبويه نعتاً للفعل
 والمراد بالفعل المصدر الذي يدل الفعل عليه وإن لم تذكره إلا ترى أن
 جاء يدل على مجيء وإذا قلت جاء ركباً دل على مجيء موصوف بركوب
 فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة فكذلك وصته يجب
 أن يكون نكرة وأما قولهم أرسلها العراك وطلبت جهنم وطافتك ورجع
 عوده على بدته فهي مصادر اقيمت مقام الحال لأن التقديم أرسلها تعرك
 وطلبت تجهد وتعرك وتجهد جملة من الفعل والفاعل في موضع الحال
 كأنك قلت أرسلها معتركة وطلبت مجتهدا إلا أنه أخضر وجعل المصدر
 دليلاً عليه وهذا كثير في كلامهم وذهب بعض النحويين إلى أن قولهم
 رجع عوده على بدته منصوب لأنه مفعول رجع لأنه يكون متعدياً كما يكون
 لازماً قال الله تعالى فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَىٰ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاعْمَلْ رَجِعْ فِي
 الكاف التي للخطاب فقال رجعتك الله فدل على أنه يكون متعدياً ومما

يدل على أن الحال لا يجوز أن يكون معرفة أنها لا يجوز أن تقوم مقام
 الفاعل فيما لم يسم فاعله لأن الفاعل قد يضرر فيكون معرفة فاعله جاز أن
 يكون الحال معرفة لما امتنع ذلك كما لم يمتنع في ظرف الزمان والمكان
 والجاز والمجرور والمصدر على ما بينا فافهمه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الثامن والعشرون

باب التمييز

ان قال قائل ما التمييز قيل تبيين النكرة المفيدة للهم فان قيل فما
 العامل فيه النصب قيل فعل وغير فعل فاما ما كان العامل فيه فعلا
 فهو قولك نصبت زيد عرقا وتنفقا الكيش شحا فعرقا وشحا كل واحد
 منها انتصب بالفعل الذي قبله فان قيل فهل يجوز تقديم هذا النوع على
 العامل فيه قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه الى أنه لا
 يجوز تقديم هذا النوع على عامله وذلك لأن المنصوب هاهنا هو الفاعل
 في المعنى الا ترى أنك اذا قلت نصبت زيد عرقا كان الفعل للعرق
 في المعنى لا لزيد فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجوز تقديمه كما لو كان
 فاعلا لفظا وذهب ابو عثمان المازني وابو العباس المبرد ومن وافقها
 الى أنه يجوز تقديمه على العامل فيه واستدلوا على ذلك بقول الشاعر
 أتفجر سلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب
 ولأن هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كما جاز تقديم
 الحال على العامل فيها نحو راكبا جاء زيد لأنه من فعل متصرف فكذلك
 هاهنا والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وأما ما استدلل به المازني والمبرد من
 البيت فإن الرواية الصحيحة فيه . وما كاد نفسي بالفراق تطيب . وذلك
 لا حجة فيه ولأن صححت تلك الرواية فنقول نصب نفسا بفعل مقدّر كأنه
 قال أعني نفسا وأما قولم أنه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كالحال

قلنا هذا العامل وإن كان فعلا منصرفا إلا أن هذا المنصوب هو الفاعل في المبنى فلا يجوز تقديمه على ما يتنا وأما تقديم الحال على العامل فيها فإنما جاز ذلك لأنك إذا قلت جاء زيد راكبا كان زيد هو الفاعل لفظا ومعنى وإذا استوفى الفعل فاعله يتزل راكبا منزلة المنعول المحض فجاز تقديمه كالمنعول نحو عمرا ضرب زيد بخلاف التمييز فإنك إذا قلت تصبب زيد عرقا لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى وكان الفاعل في المعنى هو العرق فلم يكن عرقا في حكم المنعول من هذا الوجه لأن الفعل قد استوفى فاعله لفظا لا معنى فلم يحز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل وأما ما كان العامل فيه غير فعل فهو عندي عشرون رجلا وخمسة عشر درهما وما أشبه ذلك فالعامل فيه هو العدد لأنه مشبه بالصفة المشبهة باسم الفاعل نحو حسن وشديد وما أشبه ذلك ووجه المشابهة بينهما أن العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل وإذا كان في العددون نحو عشرون أو تنوين مقدر نحو خمسة عشر صار التنوين والتنوين مانعين من الإضافة كالفاعل الذي يمنع المنعول من الرفع فصار التمييز فضلا كالمنعول وكذلك حكم ما كان منصوبا على التمييز فيما كان قبله حائلا نحو لي مثله غلاما والله ذره رجلا فإن الهاء منعت الاسم بعدها أن يغير بإضافة ما قبلها إليه كالفاعل الذي يمنع المنعول من الرفع فتصب على التمييز لما ذكرناه فإن قيل فلم وجب أن يكون التمييز نكرة قبل لأنه يبين ما قبله كما أن الحال يبين ما قبله ولما أشبه الحال وجب أن يكون نكرة كما أن الحال نكرة فاما قول الشاعر

ولقد اغتدى وما صنع الديك على آدم أجش الصهيل
وقال الآخر . أجش الظهر ليس له سنام . بنصب الصهيل والظهر
والصحيح أنه منصوب على التشبيه بالمنعول كالضارب الرجل فاعرفه نصب
أن شاء الله تعالى

الباب التاسع والعشرون

باب الاستثناء

ان قال قائل ما الاستثناء قيل إخراج بعض من كل بمعنى إلا نحو
 جاءني القوم إلا زيدا فان قيل فما العامل في المستثنى من الموجب النصب
 قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى ان العامل هو
 الفعل بتوسط إلا وذلك لان هذا الفعل وإن كان لازما في الاصل إلا
 انه قوي بإلا فتعدى الى المستثنى كما تعدى الفعل بالحروف المعذبة
 ونظيره نصيب الاسم في باب المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة فان
 الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو فكذلك هاهنا وذهب بعض
 النحويين الى ان العامل هو إلا بمعنى أستثنى وهو قول الزجاج من البصريين
 وذهب الفرّاء من الكوفيين الى ان إلا مركبة من إن ولا ثم خففت إن
 وأدغمت في لا فهي تنصب في الإيجاب اعتبارا بإن وترفع في النفي اعتبارا
 بلا والصحيح ما ذهب اليه البصريون وأما قول بعض النحويين والزجاج ان
 العامل هو إلا بمعنى أستثنى فناسد من خمسة اوجه الاول انه لو كان
 الامر كما زعموا لوجب ان لا يجوز في المستثنى إلا النصب ولا خلاف في
 جواز الرفع والجر في النفي على البدل في قولك ما جاني احد إلا زيد
 وما مررت بأحد إلا زيدا والوجه الثاني ان هذا يؤدي الى اعمال معاني
 الحروف واعمال معاني الحروف لا يجوز الا ترى أنك تقول ما زيد
 قائما ولو قلت ما زيدا قائما بمعنى نفيت زيدا قائما لم يجر ذلك فكذلك
 هاهنا والوجه الثالث انه يبطل بقولهم قام القوم غير زيد فان غير منصوب
 فلا يخلو إما ان يكون منصوبا بتقدير إلا وإما ان يكون منصوبا بنفسه
 وإما ان يكون منصوبا بالفعل الذي قبله بطل ان يقال انه منصوب
 بتقدير إلا لانا لو قدرنا إلا لنفس المعنى لانه يصير التقدير فيه قام القوم

إلا غير زيد وهذا فاسد وبطل ايضا ان يقال انه يعمل في نفسه لان
الشيء لا يعمل في نفسه فوجب ان يكون العامل فيه هو الفعل المتقدّم
وانما جاز ان يعمل فيه وإن كان لازما لأن غير موضوعة على الإبهام
المفترط الا ترى أنك تقول مررت برجل غيورك فيكون كل من عدا
المخاطب داخلا تحت غير فلما كان فيه هذا الإبهام المفترط اشبه الظروف
المبهمة نحو خلف وأمام ووراء وقدام وما اشبه ذلك وكما ان الفعل
يتمدّى الى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك هاهنا والوجه الرابع
أنا نقول لماذا قدرتم أشتى زيدا وهلا قدرتم امتنع زيد كما حكى عن
ابي عليّ الفارسيّ انه كان مع عضد الدولة في الميدان فسأله عضد الدولة
عن المستثنى بماذا انتصب فقال له ابو عليّ الفارسيّ لان التقدير أشتى
زيدا فقال له عضد الدولة وهلا قدرتم امتنع فرفعته فقال له ابو عليّ
هذا الجواب الذي ذكرته لك جواب ميداني وإذا رجعنا ذكرت لك
الجواب الصحيح ان شاء الله تعالى والوجه الخامس أنا اذا أعلنا معنى إلا
كان الكلام جملتين وإذا أعلنا الفعل بقوة إلا كان الكلام جملة
واحدة والكلام متى كان جملة واحدة كان أولى من تقدير جملتين وأما قول
الفرّاء بأن إلا مركبة من إن ولا فدعوى تنفر الى دليل ولو قدرنا
ذلك فقول الحرف اذا رُكِبَ مع حرف آخر تغير عما كان عليه في
الاصل قبل التركيب الا ترى ان لو حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره فإذا
رُكِبَ مع ما تغير ذلك المعنى وصارت بمعنى هلا وكذلك ايضا اذا
رُكِبَ مع لا كقوله . لولا الكي المتعنا . وما اشبه ذلك فكذلك
هاهنا فان قيل بماذا يرتفع المستثنى في النفي قيل يرتفع على البدل
ويجوز النصب على اصل الباب فان قيل فلم كان البدل أولى قيل لوجهين
احدهما الموافقة للفظ فانه اذا كان المعنى واحدا فيكون اللفظ موافقا أولى
لان اختلاف اللفظ يُشعر باختلاف المعنى وإذا اتفقا كان موافقة اللفظ

أولى والوجه الثاني أن البدل يجري في تعلق العامل به كجبراه لو ولي
العامل والنصب في الاستثناء على التشبيه بالمنعول فلما كان البدل أقوى
في حكم العامل كان الرفع أولى من النصب على ما بينا فان قيل فلم جاز
البدل في النفي ولم يجر في الإيجاب قيل لأن البدل في الإيجاب يؤدي إلى
محال وذلك لأن المبدل منه يجوز أن يقتدر كانه ليس في الكلام فإذا
قدرنا هذا في الإيجاب صار محالا لأنه يصير التقدير جاء في إلا زيد
وصار المعنى أن جميع الناس جاؤني غير زيد وهذا لا يستعمل في النفي
كما يستعمل في الإيجاب لأنه يجوز أن لا يجيئه أحد سوى زيد فبان الفرق
بينها فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثلثون

باب ما يُجَرُّ به في الاستثناء

ان قال قائل لم أعربت غير إعراب الاسم الواقع بعد إلا دون سوي
وسواء قيل لأن غير لما أقبمت هاهنا مقام إلا وكان ما بعدها
مجرورا بالإضافة ولا بد لها في نفسها من إعراب أعربت إعراب الاسم
الواقع بعد إلا ليدل بذلك على ما كان يستحق الاسم الذي بعد إلا من
الإعراب ويبقى حكم الاستثناء وأما سوى وسواء فلزمها النصب لأنها
لا يكونان إلا ظرفين فلم يجر نقل الإعراب اليها كما جاز في غير لأن
ذلك يؤدي إلى تمكثها وهما لا يكونان متمكثين فلذلك لم يجر أن يعربا
إعراب الاسم الواقع بعد إلا وأما حاشي فاختلف الصوريون في ذلك
فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنه حرف جر وليس بفعل
والدليل على ذلك أنه لو كان فعلا لجاز أن يدخل عليه ما كما تدخل
على الأفعال فيقال ما حاشي زيدا كما يقال ما خلا زيدا فلما لم يقل دل
على أنه ليس بفعل فوجب أن يكون حرفا وذهب الكوفيون إلى أنه فعل

ورأى ابراهيم بن العباس المتروك من البصريين واستدلوا على ذلك من
ثلاثة اوجه الوجه الاول انه يتصرف والتصرف من خصائص الافعال
قال النافعة

ولا ارى فاعلا في الناس يشبهه وما احاشى من الأقوام من أحد
فاذا ثبت ان يكون متصرفا وجب ان يكون فعلا والوجه الثاني انه يدخله
الحذف والحذف انما يكون في الفعل لا في الحرف الا نرى انهم قالوا في
حاشي الله حاشي الله ولما قرأ أكثر القراء بإسقاط الالف حاشي الله والوجه
الثالث ان لام الجر يتعلق به في قولهم حاشي الله وحرف الجر انما يتعلق بالفعل
لا بالحرف لان الحرف لا يتعلق بالحرف والصحيح ما ذهب اليه البصريون
واما قول الكوفيين انه يتصرف بدليل قوله وما احاشى فليس فيه حجة لان
قوله احاشى مأخوذ من لفظ حاشى وليس متصرفا منه كما يقال سئل وهلك
وحمدل وسجل وحولى اذا قال بسم الله ولا اله الا الله وسبحان الله والحمد
لله ولا حول ولا قوة الا بالله واذا كانت هذه الاشياء لا تتصرف فكذلك
هاهنا وقولهم انه يدخله الحذف والحذف لا يدخل الحرف قلنا لا نسلم
بل الحذف قد يدخل الحرف الا نرى انهم قالوا في رَبِّ رَبِّ وقد قرئ
بهما قال الله تعالى رَبُّمَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ بالتشديد
والتحفيف وفي رَبِّ اربع لغات بضم الراء وتشديد الباء وتحفيفها وفتح الراء
وتشديد الباء وتحفيفها وكذلك حكيم عن العرب انهم قالوا في سَوْفَ افعل
سَوْا فاعل وهو حرف وزعم ان الاصل في ساقفعل سوف افعل فحذفت
الفاء والواو معا فدل على ان الحذف يدخل الحرف واما قولهم ان لام
الجر تتعلق به قلنا لا نسلم فان اللام في قولهم حاشي الله زائدة فلا تتعلق
بشيء كقوله تعالى عَسَىٰ اَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ اَي ردفكم كقوله تعالى الَّذِينَ
مَنْ لِيَرْبِيَهُمْ بِرَبِّهِمْ وما اشبه ذلك وانما زيدت اللام مع هذا الحرف
تقوية له لئلا كان يدخله من الحذف فدل على انه ليس فعل وانه حرف

وإنما خلا قائمتها يكون فعلا وحرفا فإذا كانت فعلا كان ما بعدها منصوبا وتضمن ضمير الفاعل وإذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا لأنها حرف جر فان دخل عليها ما كانت فعلا ولم يجوز ان تكون حرفا لأنها مع ما بمنزلة المصدر وإذا كانت فعلا كان ما بعدها منصوبا لا غير قال الشاعر

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل
وسنذكر هذا في باب ما ينصب به في الاستثناء.

الباب المحادي والثلاثون

باب ما ينصب به في الاستثناء.

ان قال قائل لم عملت ما خلا وما عدا وليس ولا يكون النصب قسيل لأنها افعال أما ما خلا وما عدا فهما فعلان لأن ما اذا دخلت عليها كانا معها بمنزلة المصدر وإذا كانا بمنزلة المصدر انتفت عنها المحرقة ووجبت لها الفعلية وكان فيها ضمير الفاعل فكان ما بعدها منصوبا وحكي عن بعض العرب أنه كان يجزئها اذا لم يكن معها ما فيجريها مجرى خلا لأن خلا تارة تكون فعلا فيكون ما بعدها منصوبا وتارة تكون حرفا فيكون ما بعدها مجرورا وأما سبويه فلم يذكر بعد عدا إلا النصب لا غير وأما ليس ولا يكون قائمتها وجب ان يكون ما بعدها منصوبا لأنه خبر لها لأن التقدير في قولك جاءني الفوم ليس زيدا ولا يكون عمرا اي ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم عمرا فبعضهم الاسم وما بعد الخبر وخبر ليس ولا يكون منصوبا كما لو لم يكونا في باب الاستثناء فان قيل فلم لزم لفظا واحدا في التثنية والجمع والتأنيث قسيل لأنها لما استعملت في الاستثناء قاما مقام إلا وولا لا يغير لفظه فكذلك ما قام مقامه ليدلوا على أنه قام مقامه فان قيل فلم لا يجوز ان يعطف عليها بالواو ولا فيقال

ضربت القوم ليس ربنا ولا عمرا وأكرمت القوم لا يكون ربنا ولا عمرا
 قيل لأن العطف بالواو ولا لا يكون إلا بعد الذي قلنا أقيمها هنا مقام
 إلا غيرا عن أصلها في الذي فلم يجر العطف عليهما بالواو ولا فاعرفه
 نصب إن شاء الله تعالى

الباب الثاني والثلاثون

باب كم

ان قال قائل لم يثبت كم على السكون قيل انما يثبت لانها لا تخلو
 اما ان تكون استفهامية او خبرية فان كانت استفهامية فقد تقيمت معنى
 ١ حرف الاستفهام وان كانت خبرية فهي نقيضة رب لان رب للتقليل وكم
 للتكثير وم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره فثبت كم جملا
 على رب وانما يثبت على السكون لانه الاصل في البناء فان قيل فلم
 وجب ان تقع كم في صدر الكلام قيل لانها ان كانت استفهامية
 فلا استفهام له صدر الكلام وان كانت خبرية فهي نقيضة رب ورب معناها
 ١٠ التقليل والتقليل مضارع للفي والفي له صدر الكلام كالاستفهام فان قيل
 فلم كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا وفي الخبر مجرورا قيل للفرق
 بينهما فجعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده وفي الخبر بمنزلة عدد
 مجرر ما بعده وانما جعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده لانها
 في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير لان المستفهم يسأل
 ٢٠ عن عدد كثير وقليل ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه فجعلت في الاستفهام
 بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة
 وتسعين وهو ينصب ما بعده فلما كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا
 واما في الخبر فلا تكون الا للتكثير فجعلت بمنزلة العدد الكثير وهو مجرر
 ما بعده ولهذا كان ما بعدها مجرورا في الخبر لانها نقيضة رب ورب

يجز ما بعدها وكذلك ما حمل عليها فان قيل فلم جاز النصب مع
 الفصل في الخبر قيل انما جاز ذلك وهو النصب عدولاً عن الفصل
 بين الجاز والمجوز لان الجاز والمجوز بمنزلة الشيء الواحد وليس
 الناصب مع المنصوب بمنزلة الشيء الواحد على ان بعض العرب ينصب
 بها في الخبر من غير فصل ويجز بها في الاستفهام جملاً لإحدىها على
 الاخرى فان قيل فلم اذا كانت استفهامية لم تبيّن إلا بالمفرد النكرة واذا
 كانت خبرية جاز ان تبيّن بالمفرد والمجمع قيل لانها اذا كانت استفهامية
 حُمِلت على عدد ينصب ما بعده وذلك لا يبيّن إلا بالمفرد النكرة نحو
 اخذ عشر رجلاً وتسع وتسعون جارية فلذلك لم يجز ان تبيّن إلا بالمفرد
 النكرة واذا كانت خبرية حُمِلت على عدد يجز ما بعده والعدد الذي
 يجز ما بعده يجوز ان يبيّن بالمفرد كائنه درهم وبالمجمع كثرة اثواب فلها
 جاز ان تبيّن بالمفرد والمجمع وانما اختصاصها بالتكثير فيها جميعاً فلان
 كم لما كانت للتكثير والتكثير والتقليل لا يصح إلا في النكرة لا في المعرفة
 لان المعرفة تدل على شيء محض فلا يصح فيه التقليل ولا التكثير ولهذا
 كانت رب مختص بالنكرة لانها لما كانت للتقليل والتقليل انما يصح
 في النكرة لا في المعرفة كما بينا في كم فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والثلاثون

باب العدد

ان قال قائل لم ادخلت الماء من الثلاثة الى العشرة في المذكور نحو خمسة
 رجال ولم تدخل في المؤنث نحو خمس نسوة قيل انما فعلوا ذلك
 للفرق بينهما فان قيل فهلاً عكسوا وكان الفرق حاصلًا قيل لاربعة
 اوجه الوجه الاول ان الاصل في العدد ان يكون مؤنثًا والاصل في
 المؤنث ان يكون بالهاء والمذكر هو الاصل فاخذ الاصل الماء فنبه

المؤنث بغير هاء والوجه الثاني أن المذكر اخفت من المؤنث فلما كان
 المذكر اخفت من المؤنث أحمل الزيادة والمؤنث لما كان أثقل لم يحل
 الزيادة والوجه الثالث أن الهاء زيدت للبالغة كما زيدت في علامة
 ونسابة والمذكر أفضل من المؤنث فكان أولى بزيادتها والوجه الرابع
 أنهم لما كانوا يجمعون ما كان على مثال فعال في المذكر بالهاء نحو غراب
 وأغربة ويجمعون ما كان على هذا المثال في المؤنث بغير هاء نحو عقاب
 وأعقب حملوا العدد على الجمع فأدخلوا الهاء في المذكر وأسقطوها في
 المؤنث وكذلك حكمها بعد التركيب إلى العشرة إلا العشرة فإنها تتغير
 لأنها تكون في حال التركيب في المذكر بغير هاء والمؤنث بالهاء لأنهم
 لما ركبوا الأحاد مع العشرة صارت معها بمنزلة اسم واحد كرهوا أن يشتقوا
 الهاء في العشرة لأن لا يصير بمنزلة الجمع بين اثنين في اسم واحد على
 لفظ واحد فان قيل فلم يبي ما زاد على العشرة من أحد عشر إلى تسعة
 عشر قيل لأن الأصل في أحد عشر أحد وعشر فلما حذف حرف
 العطف وهي الواو ضمتا معنى حرف العطف فلما تضمنتا معنى الحرف
 وجب أن يبنيا وبنيا على حركة لأن لما حالة تمكن قبل البناء وكانت
 الفتح أولى لأنه اخفت الحركات وكذلك سائرهما فان قيل فلم يبنوا
 اثنين في اثنين عشر قيل لوجهين أحدهما أن علم التثنية فيه هو علم
 الإعراب فلو نزعوا منه الإعراب لسقط معنى التثنية والثاني أن إعرابه
 في وسطه وفي حال التركيب لم يخرج عن ذلك فوجب أن يبنى على ما
 كان عليه وبنى عشر لوجهين أحدهما أن يكون بني على قياس أخوانه
 لتضمنته معنى حرف العطف والثاني أن يكون بني لأنه قام مقام النون من
 اثنين فلما قام مقام الحرف وجب أن يبنى وليس هو كالمضاف والمضاف
 إليه لأن كل واحد من المضاف والمضاف إليه له حكم في نفسه بخلاف
 اثنين عشر ألا ترى أنك إذا قلت ضربت اثنين عشر رجلا كان الضرب

واقعا بالعشرة والاثنيين كما لو قلت ضربت اثنيين ولو قلت ضربت غلام
زيد لكان الضرب واقعا بالغلام دون زيد فقلنا ان العشر قام
مقام النون وخالف المضاف اليه فان قيل فلم حذفت الواو من احد
عشر الى تسعة عشر وجعل الاسمان اسما واحدا قيل انما فعلوا ذلك
حملا على العشرة وما قبلها من الآحاد لقرنها معها لتكون على لفظ الاعداد
المفردة وان كان الاصل هو العطف والذي يدل على ذلك انهم اذا
باضوا الى العشرين رثوها الى العطف لانه الاصل وانما رثوها اذا
باضوا الى العشرين لبعدها عن الآحاد فان قيل فهاذا اشتقوا من لفظ
الاثنيين كما اشتقوا من لفظ الثلاثة والاربعة نحو الثلثين والاربعين قيل
لانهم لو اشتقوا من لفظ الاثنيين لما كانت يتم معناه الا بزيادة واو
ونون او ياء ونون وكان يؤدي الى ان يكون له اعرابان وذلك لا
يجوز فلم يبق من الآحاد شيء يشتق منه الا العشرة فاشتقوا من لفظها
علدا عوضا عن اشتقاقهم من لفظ الاثنيين فقالوا عشرون فان قيل
فلم كسروا العين من عشرين قيل لانه لما كان الاصل ان يشتق من
لفظ الاثنيين واوّل الاثنيين مكسور كسروا اوّل العشرين ليدلوا بالكسر
على الاصل فان قيل فلم وجب ان يكون ما بعد احد عشر الى تسعة
وتسعين واحدا نكرة منصوبة قيل انما كان واحدا نكرة لان المقصود
من ذكر النوع تعيين المعدود من اي نوع هو وهنا يحصل بالواحد
النكرة وكان الواحد النكرة اولى من الواحد المعرفة لان الواحد النكرة
اخف من الواحد المعرفة ولا يلزم فيه ما يلزم في العدد الذي يضاف
الى ما بعده ولانه ليس بمضاف فيتوهم انه جزء مما يتيته كما يلزم بالمضاف
فلذلك وجب ان يكون واحدا نكرة وانما وجب ان يكون منصوبا لانه
من احد عشر الى تسعة عشر اصله التنوين وانما حذف للبناء وكأنه
موجود في اللفظ لانه لم يتم مقامه شيء يبطل حكمه فكان باقيا في الحكم

فمنع من الإضافة وأما العشرون إلى التسعين ففيه النون موجودة فجمعت
 من الإضافة وانتصب على التمييز على ما بيّناه في بابه فان قيل فلم اذا
 بلغت إلى المائة أضيفت إلى الواحد قيل لأن المائة حملت على العشرة
 من وجه لانها عقد مثلها وحملت على التسعين لانها تلها فالزمت الإضافة
 تشبيها بالعشرة وبيت بالواحد تشبيها بالتسعين فان قيل فلم قالوا ثلث
 مائة ولم يقولوا ثلث مئين قيل كان القياس ان يقال ثلث مئين إلا انهم
 اكتفوا بلفظ المائة لانها تدل على الجميع وهم يكتفون بلفظ الواحد عن
 الجميع قال الله تعالى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً أَي أَطْفَالاً قال الشاعر
 كُلُّوْا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْمُوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصٌ
 أي في بطونكم والشواهد على هذا نحو كثيرة فان قيل فلم أجري الألف
 مجرى المائة في الإضافة إلى الواحد قيل لأن الألف عقد كما أن المائة
 عقد فان قيل فلم يجمع الألف اذا دخل على الآحاد ولم يندمع الآحاد
 كالمائة قيل لأن الألف طرف كما أن الواحد طرف لأن الواحد أول
 والألف آخر ثم تتكرر الأعداد فلذلك أجري مجرى ما يضاف إلى الآحاد
 فأعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والثلثون

باب النداء

ان قال قائل لم يبي المنادى المفرد المعرفة قيل لوجهين احدهما انه اشبه
 كاف الخطاب وذلك من ثلثة اوجه الخطاب والتعريف والإفراد لأن
 كل واحد منهما يتصف بهذه الثلاثة فلما اشبه كاف الخطاب من هذه
 الأوجه يبي كما أن كاف الخطاب مبنية والوجه الثاني انه اشبه الأصوات
 لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت والأصوات مبنية فكذلك ما اشبهها
 فان قيل فلم يبي على حركة قيل لأن له حالة تمكن قبل النداء فبي على

حركة تنفيذا على ما بني وليس له حالة تمكن فان قيل فلم كانت الحركة
 ضمة قيل لثقة اوجه الوجه الاول انه لو بني على الفتح لالتبس بما لا
 ينصرف ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف الى النفس واذا بطل
 بناق على الكسر والفتح تعين بناؤه على الضم والوجه الثاني انه بني على الضم
 فرقا بينه وبين المضاف لانه ان كان المضاف مضافا الى النفس كان
 مكسورا وان كان مضافا الى غيرك كان مفتوحا فبني على الضم لئلا يلتبس
 بالمضاف لان الضم لا يدخل المضاف والوجه الثالث انه بني على الضم
 لانه لما كان غاية يتم بها الكلام ويقطع عندهما شبه قبل وبعد فبنوه
 على الضم كما بنوهما على الضم فان قيل فلم جاز في وصنه الرفع والنصب
 نحو يا زيد الظريف والظريف قيل جاز الرفع حملا على اللفظ ١٠
 والنصب حملا على الموضع والاختيار عندي هو النصب لان الاصل في وصف
 المبتدئ هو الحمل على الموضع لا على اللفظ فان قيل فلم جاز الحمل هاهنا
 على اللفظ وضمة زيد ضمة بناء وضمة الصفة ضمة إعراب قيل لان الضم
 لما اطرء في كل اسم منادى شبه الرفع للفاعل لاطراده فيه فلما شبه
 الرفع جاز ان يتبعه الرفع غير ان هذا الشبه لم يخرجها عن كونها ضمة بناء ١٠
 وان الاسم مبني فلها كان الأقيس هو النصب ويجوز الرفع عندي على
 تقدير مبتدأ محذوف والتقدير فيه انت الظريف ويجوز النصب على
 تقدير فعل محذوف والتقدير فيه أعني الظريف ويؤيد الرفع فيه بتقدير
 المبتدأ والنصب له بتقدير الفعل ان المنادى شبه الاسماء المضمرة
 والاسماء المضمرة لا توصف فان قيل فلم جاز في العطف ايضا الرفع ١٠
 والنصب نحو يا زيد والحارث والحارث قيل انما جاز الرفع والنصب
 على ما بينا في الوصف من الحمل تارة على اللفظ وتارة على الموضع قال
 الله تعالى يا حِجَالَ اُورِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ وَالطَّيْرُ بِالرَّفْعِ والنصب فمن قرأ
 بالرفع حملة على اللفظ ومن قرأ بالنصب حملة على الموضع فان قيل فلم

كان المضاف والتكررة منصوبين قبيل لأن الأصل في كل منادى أن يكون
 منصوباً لأنه مفعول إلا أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناؤه في
 ما سواه على الأصل فإن قيل فما العامل فيه النصب قبيل اختلف
 المفعولين في ذلك فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه النصب فعل مقدر
 والتقدير فيه ادعوا زيدا وأنادي زيدا وذهب آخرون إلى أنه منصوب
 بيا لأنها ثابت عن ادعوا وأنادي والذي يدل على ذلك أنه يجوز فيه
 الإمالة نحو يا زيد والإمالة لا تجوز في الحروف إلا أنه لما قام مقام
 الفعل جازت الإمالة فيه فإن قيل أليس المضاف والتكررة مخاطبتين فهلا
 بنيّا لوقوعهما موقع اسماء الخطاب كما بني المفرد قبيل لوجهين أحدهما
 أن المفرد وقع بنفسه موقع اسماء الخطاب وأما المضاف فيتعرف بالمضاف
 إليه فلم يقع موقع اسماء الخطاب كالمفرد وأما التكررة فبعبارة الشبه من
 اسماء الخطاب ولم يجر بناؤها والوجه الثاني أنا لو سلمنا أن المضاف
 والتكررة وقعا موقع اسماء الخطاب إلا أنه لم يلزم بناؤها لأنه عرض فيها
 ما منع من النداء أما المضاف فوجود المضاف إليه لأنه حل محل
 التنوين ووجود التنوين يمنع البناء فكذلك ما يقوم مقامه وأما التكررة
 فنصبت ليُفصل بينها وبين التكررة التي يقصد قصدها وكانت التكررة
 التي يقصد قصدها أولى بالتغيير لأنها في المخرجة عن بابها فكانت
 أولى بالتغيير فإن قيل فهل يجوز حذف حرف النداء قبيل يجوز
 حذف حرف النداء إلا مع التكررة والميم لأن الأصل فيها النداء بأي
 نحو يا أيها الرجل ويا أيها الرجل فلما أطرحوا أيا والالف واللام
 لم يطرحوا حرف النداء لئلا يؤدي ذلك إلى الإجحاف بالاسم فإن قيل
 فهل يجوز في وصف أي هاهنا ما جاز في وصف زيد نحو يا زيد
 الظريف والظريف قبيل اختلف المفعولين في ذلك فذهب جماهير
 المفعولين إلى أنه لا يجوز فيه إلا الرفع لأن الرجل هاهنا هو المنادى في

بالتحقيق إلا أنهم ادخلوا أنا فامنا توصلنا إلى النداء ما فيه الالف واللام
 لما كان هو المتأدى في الحقيقة لم يجر فيه إلا الرفع مع كونه صفة
 بلاننا بأنه المقصود في النداء وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يجوز
 فيه النصب نحو يا أيها الرجل كما يجوز يا زيد الطريف وهو عندي
 القياس لو ساعده الاستعمال فإن قيل فلم لم يجعل بين ياء والالف واللام
 قسيل لأن يا تنيد التعريف والالف واللام تنيد التعريف فلم يجعل
 بين علامتي تعريف إذ لا يجمع علامتا تعريف في كلمة واحدة فإن قيل
 قولم يا زيد هل تعرف بالنداء أو بالعلمية قيل في ذلك وجهان
 أحدهما أنا نقول أن تعريف العلمية زال منه وحدث فيه تعريف
 النداء والقصد فلم يجمع فيه تعريفان والثاني أنا نسلم أن تعريف
 العلمية والنداء اجتماع فيه ولكن جاز ذلك لأننا منعنا عن الجمع
 بين التعريفين إذا كانا بعلامة لفظية كما مع الالف واللام والعلمية
 ليست بعلامة لفظية فبان الفرق بينهما فإن قيل أليس قد قال الشاعر
 قديتك يا التي تهنيت قلبي . وقال الآخر . فيا الغلامان اللذان فزا .
 فكيف جاز الجمع بين يا والالف واللام قيل أنها قوله
 قديتك يا التي تهنيت قلبي وإنني بخيلة بالوعد عني
 فأنما جمع بين يا والالف واللام لأن الالف واللام في الاسم الموصول
 ليستا للتعريف لأنه أنها يتصرف بصلته لا بالالف واللام فلما كانا فيه
 زائدتين لغير التعريف جاز أن يجمع بين يا وبينهما وأما قول الآخر
 فيا الغلامان اللذان فزا . إنما كان أن تكسباني شرا
 فالتقدير فيه فيا أيها الغلامان فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه
 لضرورة الشعر وما جاء لضرورة الشعر لا يورد نقضاً فإن قيل قد
 قالوا يا الله فجمعوا بين يا والالف واللام قسيل أنها جاز أن
 يجعل بينهما لوجهين أحدهما أن الالف واللام عوض عن حرف سقط

من نفس الاسم فإن أصله إله فاستقلوا الهزة من أوله وجعلوا الالف
واللام عوضاً منها والذي يدل على ذلك أنهم جَوَزُوا قطع الهزة ليندَلُوا
على أنها قد صارت عوضاً عن هزة القطع فلما كانت عوضاً عن هزة
القطع وفي حرف من نفس الاسم لم يمتنعوا من أن يجمعوا بينها والوجه
الثاني أنه إنما جاز في هذا الاسم خاصة لأنه كثر في استعمالهم فحُفَّتْ على
الستهم لجَوَزُوا فيه ما لا يجوز في غيره فان قيل فلم أُلحقت الميم المشددة
في آخر هذا الاسم نحو اللهم قبل اخلف الضمير في ذلك فذهب
البصريون إلى أنها عوض من يا أَلهي للتنبيه وإلهاء مضمومة لأنه نداء ولهذا
لا يجوز أن يجمعوا بينها فلا يقولون يا اللهم لئلا يجمعوا بين العوض
والمعوض وذهب الكوفيون إلى أنها ليست عوضاً من يا وإنما الأصل
فيه يا الله أَمَّا بغيره إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على الستهم حذفوا
بعض الكلام تخفيفاً كما قالوا أَيْش والأصل فيه أَيْ شَيْءٍ وقالوا وَيَلِيوُ
والأصل فيه ويل أمه وهذا كثير في كلامهم فكذلك هاهنا قالوا والذي
يدل على أنها ليست عوضاً عنها أنهم يجمعون بينها قال الشاعر
إني إذا ما حَدَّثْتُ أَلْهاً أقول يا اللهم يا أَللهما

وقال الآخر

وما عليك أن تقولى كلما * صليت أو سبحت يا أَللهما * أُرَدُّ علينا شيخنا مُسَلِّهاً
فجمع بين الميم ويا ولو كانت عوضاً عنها لم يجمع بينها لأن العوض
والمعوض لا يجتمعان والصحيح ما ذهب إليه البصريون وأما قول الكوفيين
أن أصله يا الله أَمَّا بغيره فهو فاسد لأنه لو كان الأمر على ما ذكروا
وذهبوا إليه لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي إلى هذا المعنى
ولا شك أنه يجوز أن يقال اللهم العنه اللهم أخره وما أشبه ذلك قال
الله تعالى وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ
عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ارْسِلْ عَلَيْنَا بَعثَابًا مِنَ السَّمَاءِ وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا

ذهبنا اليه لكان التقدير فيه أننا يجوز إن كان هذا هو الحق من عندك
فأما طر علينا حجارة من السماء أو أئتنا بعذاب أليم ولا شك أن هذا
التقدير ظاهر الفساد إذ لا يكون أنهم بالجحيم إن يطر عليهم حجارة من
السماء أو يؤتوا بعذاب أليم وقولهم أنه يجوز أن يجمع بين الميم وباء
بدليل ما انشده فلا حجة فيه لأنه أننا جمع بينهما لضرورة الشعر ولم
يقع الكلام في حال الضرورة وإنما سهل الجمع بينهما للضرورة أن العوض
في آخر الكلمة والجمع بين العوض والمعوّض جائز في ضرورة الشعر
قال الشاعر . ها ننثا في في من فويها . فجمع بين الميم والواو وهي
عوض منها فكذلك هاهنا فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الخامس والثلاثون

باب الترقيم

أن قال قائل ما الترقيم قيل حذف آخر الاسم في النداء فان قيل
فلم خص الترقيم في النداء قيل لكثرة دوره في الكلام فحذف طلبا
للتخفيف وهو باب تغيير الألف أنه عرض فيه حذف الإعراب
والثبوتين وما من باب تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير فان قيل فهل
يجوز ترقيم ما كان على ثلاثة أحرف قيل اخلف الثبوتين في ذلك
فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ترقيمه وذلك لأن الترقيم أننا
دخل في الكلام لأجل التخفيف وما كان على ثلاثة أحرف فهو على غاية
الحفّة فلا يحتمل الحذف لأن الحذف منه يؤدي إلى الإحفاف به وذهب
الكوفيون إلى أنه يجوز ترقيمه إذا كان أصله متحركاً وذلك نحو قولك
في عنق يا عن وفي كيف يا كيت وما أشبه ذلك لأن في الأسماء ما يماثله
ويضاهيه نحو يد وغد ودم والأصل فيه بدي وغدو ودمو بدليل
قولم دميان وقيل دميان أيضا فتصوفا للتخفيف فبقيت يد وغد ودم

فكذلك هاهنا وهذا فاسد من وجهين احدهما ان المحذف في هذه
الاسماء قليل في الاستعمال بعيد عن القياس اما قلته في الاستعمال فظاهر
لانها كلمات يسيرة معدودة واما بعد عن القياس فلان القياس يقتضي
ان حرف العلة اذا تحرك وانفتح ما قبله يقلب النوا ولا يحذف فلما
حذف هاهنا من دمو دل على انه على خلاف القياس والوجه الثاني
انهم انما حذفوا الياء والواو من يد وغد ودم لاستثقال الحركات
عليها لان الاصل فيها يدي وغدو ودمو واما في باب الترخيم فانما
وقع المحذف فيه على خلاف القياس لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه
ولم يوجد هاهنا لانه في غايه الخفة فلا حاجة بنا الى تخفيفه بالمحذف
فان قيل فلم جاز الترخيم ما في علامة التانيث نحو قولك في سنة يا سن
وما اشبه ذلك قيل لان هاء التانيث بمنزلة اسم ضم الى اسم وليست
من بناء الاسم فجاز حذفها كما يحذف الاسم الثاني من الاسم المركب تقول
في ترخيم حضرموت يا حضَرَ وفي بعلبك يا بَعْل وما اشبه ذلك
فان قيل فهل يجوز ترخيم المضاف اليه قيل اخلف النحويون في ذلك
فذهب البصريون الى انه لا يجوز ترخيمه لان الترخيم انما يكون فيما
يؤثر النداء فيه بيا والمضاف اليه لم يؤثر فيه النداء بيا فكذلك لا يجوز
ترخيمه وذهب الكوفيون الى انه يجوز ترخيمه واحتجوا بقول زهير

بن أبي سلي وهو

خذوا حَظْكم يا آل عِكرَمَ واحفظوا أو اصرنا والرحم بالنسيب يُذكر
اراد يا آل عكرمة فحذف التاء للترخيم وهو عكرمة بن خصّة بن قيس
بن غيلان واحتجوا ايضا بقول الشاعر

أبا عمرو لا تبعِدْ فكل ابن حرّة سيدعو داعي مينة فجيّب
اراد ابا عروة الا انه حذف التاء للترخيم واحتجوا ايضا بقول الآخر
أما ترين اليوم أم حمز فارت بين عني وجَمَزِي

اراد أم حنزة تحذف التاء للترخيم ~~فيما~~ على جوازها وما انشدوه لاجته
فيه لانه رخصه للضرورة وترخيم المضاف اليه يجوز في ضرورة الشعر
كما يجوز الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر قال الشاعر
ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة اماما

يريد أمامة وقال الآخر

إن ابن حارث إن أشقت لرويته أو أمتدحه فإن الناس قد علما
يريد ابن حارثة وهذا كثير في كلامهم فان قيل فهل يجوز ترخيم الاسم
المفرد الذي قبل آخره حرف ساكن بحذف آخره مع حذف الساكن
نحو ان تقول في سطر يا سب أو لا قيل اختلف القويون في ذلك
فذهب البصريون الى انه لا يجوز ذلك لانه كما بقيت حركة الاسم
المرخم بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم فكذلك السكون
لانه موجود في الساكن حسب وجود الحركة في المتحرك فكما بقيت الحركة
في المتحرك فكذلك السكون في الساكن وذهب الكوفيون الى ان ترخيمه
بحذف الأخير منه وحذف الحرف الساكن الذي قبله وذلك لان الحرف
إذا سقط من هذا نحو بني آخره ساكنا فلو قلنا انه لا يحذف لأذى
ذلك الى ان يشابه الأدوات وما أشبهها من الأسماء وذلك لا يجوز
وهنا ليس بصحيح لانه لو كان هنا معتبرا لكان ينبغي ان يحذف
الحرف المكسور لتلا يودي ذلك الى ان يتناه المضاف الى المتكلم
ولا قائل به فدل على فساد ما ذهب اليه فان قيل فلم جاز ان
يبنى المرخم على الضم في احد القولين كما جاز ان يبقى على حركته
وسكونه قبل لانهم لو قسروا بقية الاسم المرخم بمنزلة اسم لم يحذف
منه شيء فبنوا على الضم نحو يا حار ويا مال كما لو لم يحذف منه
شيء فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السادس والثلاثون

باب الندبة

ان قال قائل ما الندبة قيل تقع بلحق النادب عند فقد المندوب وأكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهن عن تحمل المضائب فان قيل فما علامة الندبة قيل و او يا في اولة والفاء وهاء في آخره وانما زيدت و او يا في اولة والفاء وهاء في آخره ليمد بها الصوت ليكون المندوب بين صوتين مديدين وزيدت الهمزة بعد الالف لان الالف خفية والوقف عليها يريدونها خفاء فزيدت الهمزة عليها في الوقف لتظهر الالف بزيادتها بعدها في الوقف فان قيل فلم وجب ان لا يندب إلا بأعرف اسمائه واشهرها قيل ليكون ذلك عذرا للنادب عند السامعين لانهم اذا عذروه شاركوه في التفتيح والرزبة فاذا شاركوه في التفتيح هانت عليه المصيبة فان قيل فلم لحقت الف الندبة آخر المضاف اليه نحو يا عبد الملكاه ولم تلتحق آخر الصفة نحو يا زيد الظريفاه قيل لان الف الندبة انما تلحق ما يلحقه تنبيه النداء والمضاف والمضاف اليه بمنزلة شيء واحد والدليل على ذلك انه لا يتم المضاف إلا بذكر المضاف اليه ولا يتم مع ذكر المضاف من ذكر المضاف اليه الا ترى انك لو قلت في غلام زيد وثوب خمر غلام وثوب لم يتم إلا بذكر المضاف اليه فلما كان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الشيء الواحد جاز ان تلحق الف الندبة آخر المضاف اليه واما الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيء واحد فلها لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف بل انت مخير في ذكر الصفة إن شئت ذكرتها وإن شئت لم تذكرها الا ترى انك اذا قلت هذا زيد الظريف كنت مخيرا في ذكر الصفة ان شئت ذكرتها وإن شئت لم تذكرها واذا كنت مخيرا في ذكر الصفة دل على انها ليسا بمنزلة

شيء واحد وإذا لم يكونا بمنزلة شيء واحد وجب أن لا تلحق ألف التثنية
الصفة بخلاف المضاف إليه وقد ذهب بعض الكوفيين ويونس بن
حبيب البصري إلى جواز إلحاقها الصفة حملا على المضاف إليه وقد
بيننا الفرق بينهما ويجوز عن بعض العرب أنه قال ولأعدينا ولجميعنا
الشارب بينهما وهو شاذ لا يقاس عليه فإن قيل فلم جاز تسمية المضاف إلى
المخاطب نحو ولأعدينا ولم يجز ندائه قيل لأن الندوب لا ينادى
بها بل ينادى لشهر النداب مصيبة وأنه قد وقع في أمر عظيم
وخطب جسم ويظهر قسمة كيف لا يكون في حالة من إذا دُعِيَ
إجاب وإنما المنادي هو مخاطب فلو جاز ندائه لكان يؤدي إلى
أن يجنب فيه بين علامتي خطاب وذلك لا يجوز فأعرقه نصب
أن شاء الله تعالى

الباب السابع والثلاثون

باب لا

أن قال قائل لم بُيت النكرة مع لا على الفخ نحو لا رجل في الدار قيل
أنما بُيت مع لا لأن التقدير في قولك لا رجل في الدار لا من رجل
في الدار لأنه جواب قائل قال هل من رجل في الدار فلما حذفت من
من اللفظ وركبت مع لا تضمنت معنى الحرف فوجب أن تنبئ وأنما
بُيت على حركة لأن لما حالة تمكن قبل البناء وأنما كانت الحركة فتحة
لأنها اخفت الحركات وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الحركة حركة
إعراب لا حركة بناء لأن لا تعمل النصب إجماعا لأنها تقيضة أن لأن
لا للنفي وأن للإثبات وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره
لا ترى أن لا لما كانت فرعا على إن في العمل وأن تنصب مع التنوين
نصب لا بغير تنوين ليحفظ الفرع عن درجة الأصل إذ الفروع تقطع

عن درجات الاصول ايها وهذا عندني فاسد لانه لو كان معربا لوجب
 ان لا يحذف منه التنوين لان التنوين ليس من عمل ان وانما هو شيء
 يستحق الاسم في اصله واذا لم يكن من عمل ان فلا معنى لحذفه مع لا
 يخطئ الفرع عن درجة الاصل لان الفرع انما يخطئ عن درجة الاصل
 فيها كان من عمل الاصل واذا لم يكن التنوين من عمل الاصل وجب
 ان يكون ثابتا مع الفرع ثم انحطاطها عن درجة ان قد ظهر في اربعة
 مواضع الاول ان ان تصل في المعرفة والنكرة ولا لا تعمل الا في النكرة
 خاصة والثاني ان ان لا تتركب مع اسمها لقوتها ولا تتركب مع اسمها
 لصفتها والثالث ان ان تعمل في اسمها مع الفصل بينها وبينه بالظرف
 وحرف الجر ولا لا تعمل مع الفصل والرابع ان ان تعمل في الاسم
 والمخبر عند البصريين ولا تعمل في الاسم دون المخبر عند كثير من
 المحققين فانحطت لا التي في الفرع عن درجة ان التي في الاصل فان قيل
 فلم اذا عطفت على النكرة جاز فيه النصب على اللفظ كما جاز فيه الرفع
 على الموضع والعطف على لفظ المني لا يجوز قيل لانه لما اطراد البناء
 على النغمة في كل نكرة ركبت مع لالاتها اشبهت النصب للفعول لا طراده
 فيه فاشبهت حركة المعرب فجاز ان يعطف عليها بالنصب فان قيل فلر
 جاز ان تبنى صفة النكرة معها على التبع كما جاز ان تنصب حملا على اللفظ
 وترفع حملا على الموضع قيل لان بناء الاسم مع الاسم اكثر من بناء
 الاسم مع الحرف فلما جاز ان يبنى الاسم مع الحرف جاز ايضا ان يبنى
 مع الصفة لان الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل انه
 لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة في نحو قولك ايها الرجل
 ثم ما في المعنى كشيء واحد فجاز ان تبنى كل واحد منها مع صاحبه ولا
 يجوز هاهنا ان تتركب لا مع النكرة اذا ركبت مع صفتها لانه يؤمدي الى
 ان تجعل تلك كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهذا لا نظير له في كلامهم

فان قيل فلم جاز الرفع اذا كررت نحو لا رجل في الدار ولا امرأة
ف قيل لانك اذا كررت كان جوابا لمن قال ارجل في الدار ام امرأة
فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ليكون الجواب على حسب السؤال
فان قيل لم ثبت لامع التكرار دون المعرفة قيل لان التكرار يقع بعد
من في الاستفهام الا ترى انك تقول هل من رجل في الدار فاذا وقعت
بعد من في السؤال جاز تقدير من في الجواب واذا حذف من في
السؤال تضمنت التكرار معنى المحرف فوجب ان تنى واما المعرفة فلا تقع
بعد من في الاستفهام الا ترى انك لا تقول هل من زيد في الدار
فاذا لم تقع بعد من في السؤال لم يحز تقدير من في الجواب واذا لم يحز
تقدير من في الجواب لم يتضمن المعرفة معنى المحرف فوجب ان يبقى
على اصله في الإعراب فاما قول الشاعر : لا هيثم الليلة في المعطي .
فاثباتا جاز لان التقدير فيه لا مثل هيثم فصار في حكم التكرار فجاز
ان ينى مع لا وعلى هذا قولهم قضية ولا ابا حسن اي ولا مثل اي
حسن ولولا هذا التقدير لوجب الرفع مع التكرار نحو لا زيد
عندي ولا عمرو فان قيل فلم وجب التكرار في المعرفة قيل لانه
جاء مبنيا على السؤال كانه قال ازيد عندك ام عمرو فقال لا زيد
عندي ولا عمرو والدليل على ان السؤال في تقدير التكرار ان المقرد
لا يفتر الى ذكره في الجواب الا ترى انه اذا قيل ازيد عندك كان
الجواب ان تقول لا من غير ان تذكره كانه قلت لا اصل
لذلك فاما قولهم لا بد لك ان تفعل كذا فانما لم تكرر لانه صار
بمتزلة لا ينبغي لك فاجروها مجراها حيث كانت في معناها كما اجروا
يذر في مجرى يدع لاتفاقها في المعنى فان قيل لم لا ينى مع المضاف
ف قيل لم يحز ان تنى مع المضاف لان المضاف والمضاف اليه
بمتزلة شيء واحد فلو بنينا مع لا لكان يؤدى الى ان نجعل تلك

كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهذا لا نظير له في كلامهم والمشبّه للضاف
في امتناعه من التركيب حكمه حكم المضاف اليه فاعرفه نصب أن
شاء الله تعالى

الباب الثامن والثلاثون

باب حروف الجز

أن قال قائل لم عملت هذه الحروف الجز فعملت أنها عملت لأنها
اختصت بالاسماء والحروف متى كانت مختصة وجب أن تكون عاملة
وأنها وجب أن تعمل الجز لأن إعراب الاسماء رفع ونصب وجر فلما
سبق الابتداء إلى الرفع في المبتدأ والفعل إلى الرفع أيضا في الفاعل وإلى
النصب في المفعول لم يبق إلا الجز فلها وجب أن تعمل الجز وإيجاد
من هذا أن تقول أنها عملت الجز لأنها تقع وسطا بين الاسم والفعل
والجز وقع وسطا بين الرفع والنصب فاعطي الأوسط الأوسط ثم أن
هذه الحروف على ضربين أحدهما يلزم الجز فيه والآخر لا يلزم الجز فيه
فأما ما يلزم الجز فيه فمن وإلى واللام والباء ورب وأما ما لا
يلزم الجز فيه فالواو والفاء في القسم وحتى ولما مواضع نذكرها فيها
أن شاء الله تعالى وأما ما لا يلزم الجز فيه فعن وعلى والكاف وحاشي
وخلا ومنذ ومنذ فأما عن فتكون أسماء كما تكون حرفا فإذا كانت أسماء
دخل عليها حرف الجز فكانت بمعنى الناحية وما بعدها مجرور بالاضافة
قال الشاعر

فقلت اجعلي ضوء الفراقد كلها يمينا وضوء النجم من عن شمالك

وقال الآخر

فلقد أراني للرياح دَويّة من عن يميني مرّة وشمال

وقال الآخر

جرت عليها كل رجة شهيق من عن بين الخط ان سامح
 وقال الآخر من عن بين الحياء نظرة قبل . واذا كانت حرفا
 كان ما بعدها مجرورا بها كقولك رميت عن القوس وما اشبه ذلك
 واما على فتكون اسما وفعلا وحرفا فاذا كانت اسما دخل عليها حرف
 الجز فكانت بمعنى فوق وما بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر
 تعدت من عليه بعد ما تم ظنوها . نصل وعن قبض يزرآ مجهل
 وقال الآخر

انت من عليه تنفض الطل بعد ما رأت حاجب الشمس استوى فترقعا
 وقال الآخر

فهي تنوش الحوض نوحا من علا نوحا به تقطع اجوار النلا
 واذا كانت فعلا كانت مشتقة من مصدر وتدل على زمان مخصوص
 نحو علا الجبل يعلو علوا فهو عال كقولك سلا يسلو سلوا فهو سال
 وما اشبه ذلك واذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو على
 زيد دين واشباهه واما الكاف فتكون اسما كما تكون حرفا فاذا كانت
 اسما قدروها . تقدير مثل وجاز ان يدخل عليها حرف الجز وكان ما
 بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر . وصاليات ككا يؤثنين .
 فالكاف الاولى حرف جز والثانية اسم لانه لا يجوز ان يدخل حرف
 جز على حرف جز كقول الشاعر . يضحكن عن كالبرد المنهم .
 وتكون الكاف ايضا فاعلة كقول الشاعر

انتهمون ولن ينبي ذوي شطط كالطعن بملك فيه الزيت والثلث
 فالكاف هاهنا اسم لانها فاعلة وهي في موضع رفع باسناد الفعل اليها
 فاذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو جاني الذي كريد
 وما اشبه ذلك واما حاشي وخلا فقد ذكرناها في باب الاستثناء فيما
 قبل واما مذ ومنذ فلها باب تذكرها فيه فيما بعد ان شاء الله تعالى

ثم ان معاني هذه الحروف كلها مختلفة فاما من فتكون على ان معاني الوجه
الوجه الاول ان تكون لا ابتداء غاية كقولك سرت من الكوفة الى
البصرة والوجه الثاني ان تكون للتبعض كقولك اخذت من المال درهما
والوجه الثالث ان تكون لتبيين الجنس كقوله تعالى قَاتِلُوا الرِّجْسَ
. مِنَ الْاَوْثَانِ فمن هذه دخلت لتبيين المقصود بالاجتناب ولا يجوز ان
تكون للتبعض لانه ليس المأمور به اجتناب بعض الاوثان دون بعض
واما المقصود اجتناب جنس الاوثان والوجه الرابع ان تكون زائدة في
النفي كقوله تعالى مَا لَكُمْ مِنْ اِلٰهٍ غَيْرُهُ والتقدير ما لكم اِلهَ غَيْرِهِ ومن
زائدة كقول الشاعر . وما بالريح من أحد . اي احد وذهب بعض
المفسرين الى انه يجوز ان تكون زائدة في الواجب ويستدل بقوله تعالى
وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ فمن زائدة بقوله تعالى قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَفْعَلُوا
مِنْ اَبْصَارِهِمْ ومن زائدة وما استدلل به لاجتماعه له فيه لان من ليست
زائدة فاما قوله تعالى وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ فمن فيه للتبعض لا
زائدة لانه من الذنوب ما لا يكفر بايداء الصدقات او اخفائها وابتائها
للقراء . وفي مظالم العباد واما قوله تعالى يَفْعَلُوا مِنْ اَبْصَارِهِمْ فمن فيه
ايضا للتبعض لانهم انما امروا ان يَفْعَلُوا ابصارهم عما حرم عليهم لا
عما اُحل لهم فدل على انها للتبعض وليست زائدة واما الى فتكون على
وجهين احدهما ان تكون غاية كقولك سرت من الكوفة الى البصرة والثاني
ان تكون بمعنى مع كقوله تعالى قَاتِلُوا رِجْسَهُمْ وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمُرَافِقِ
وَاتَّقُوا يَرْوِسَكُمْ وَأَرْجِلَكُمْ إِلَى الْكَافِرِينَ اي مع المرافق ومع الكافرين
واما في معناها الظرفية كقولك زيد في الدار وقد يتسع فيها فيقال
زيد بنظر في العلم واما اللام فمعناها التخصيص والملك كقولك المال
لزيد اي يختص به ويملكه واما الباء فمعناها الإلصاق كقولك كنت
بالقلم اي ألصقت كتابي بالقلم واما رب فمعناها الثقيل وفي تخالف

حرف الجز من أربعة أوجه الوجه الأول أنها تقع في صدر الكلام وحروف الجز لا تقع في صدر الكلام والوجه الثاني أنها لا تعمل إلا في نكرة وحروف الجز تعمل في المعرفة والنكرة والوجه الثالث أنه يلزم مجرورها الصفة وحروف الجز لا يلزم مجرورها الصفة والوجه الرابع أنها يلزم معها حذف النعل الذي أوصلته إلى ما بعدها وهذا لا يلزم الحرف .
واختصاصها بهذه الأشياء لمعان اختصاص بها فاما كونها في صدر الكلام فانها لما كانت تدل على التقليل وتقليل الشيء يقارب فيه اشبهت حروف النفي وحروف النفي لما صدر الكلام واما كونها لا تعمل إلا في النكرة فلانها لما كانت تدل على التقليل والنكرة تدل على التكثير وجب ان نخصص بالنكرة التي تدل على التكثير ليصح فيها التقليل واما كونها تلزم الصفة مجرورها فمحل ذلك عوضا عن حذف النعل الذي يتعلق به وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر واما حذف النعل معها فللعلم به الا ترى انك اذا قلت رب رجل بهم كان التقدير فيه رب رجل بهم ادركت او لقيت فحذف النعل لدلالة الحال عليه كما حذف في قوله تعالى *وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ إِلَى فَرْعَوْنَ وَقَوِيهِ* ١٠ ولم يذكر مرسلا لدلالة الحال عليه فكذلك هاهنا واما عن فعناها المجاوزة واما على فعناها الاستعلاء واما الكاف فعناها التشبيه وقد تكون زائدة كقوله تعالى *لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ* وتقديره ليس مثله شيء قال الشاعر . *لواحق الأقارب فيها كالبقق* . وتقديره فيها المثنى وهو الطول فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى ٢٠

الباب التاسع والثلاثون

باب حتى

ان قال قائل على كم وجه نستعمل حتى قيل على ثلاثة أوجه الأول

ان تكون حرف جر كالي نحو قوله تعالى سلامٌ على حتى مطلع الفجر وما
 بعدها مجرور بها في قول جماعة المحققين إلا في قول شاذ لا يعرج عليه
 وهو ما قد حكمي عن بعضهم أنه قال أنه مجرور بتقدير الى بعد حتى
 وهو قول ظاهر الفساد والوجه الثاني ان تكون عاطفة حملا على الواو
 نحو جاتي القوم حتى زيد ورأيت القوم حتى زيدا ومرت بالقوم حتى
 زيد فان قيل فلم حملت حتى على الواو قسيل لانها اشبهتها بوجه الشبه
 بينهما ان اصل حتى ان تكون غاية وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلا
 في حكم ما قبلها الا ترى أنك اذا قلت جاتي القوم حتى زيد كان زيد
 داخلا في المحي كما لو قلت جاتي القوم وزيد قلنا اشبهت الواو في هذا
 المعنى جاز ان نحمل عليها فان قيل فلم اذا كانت عاطفة وجب ان يكون
 ما بعدها من جنس ما قبلها ولا يجب ذلك في الواو قسيل لانها لما
 كانت للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء فلا يتصور ان يكون طرف
 الشيء من غيره فلو قلت جاء الرجال حتى النساء لجعلت النساء غاية
 للرجال ومقطعا لم وذلك محال والوجه الثالث ان تكون حرف ابتداء
 كما نحو ضرب القوم حتى زيد ضارب وذهيل حتى عمرو ذاهب
 قال الشاعر

فا زالت القتلى تنع دماؤها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وقال الآخر

مطوئ بهم حتى تكمل ركابهم وحتى الجياد ما يقئن بأرسان
 فان قيل فهل يكون للجمله بعدها موضع من الإعراب قسيل لا يكون
 للجمله بعدها موضع من الإعراب لان الجمله أنها يحكم لها بموضع من
 الإعراب اذا وقعت موقع المفرد يجوز ان تقع وصفا نحو مرتت برجل
 يكتب او حالا نحو جاتي زيد يضحك او خبر مبتدأ نحو زيد يذهب
 وإذا لم تقع هاهنا موقع المفرد فينبغي ان لا يحكم لها بموضع من الإعراب

فهذه الواجه الثلاثة التي في حتى وقد تجميع كلها في مسألة واحدة نحو قولهم
 أكلت السمكة حتى رأسها وحتى رأسها بالجر والرفع
 والنصب فالجر على أن تجعل حتى حرف جر والنصب على أن تجعلها
 حرف عطف فضعفه على السمكة والرفع على أن تجعلها حرف ابتداء
 فيكون مرفوعا بالابتداء وغيره محذوف وتقديره حتى رأسها مأكول
 وأما حذف الخبر لدلالة الحال عليه وعلى هذه الواجه الثلاثة ينشد
 ألقى الصحيفة كي يخفف رَحْلَهُ والزاد حتى نَعْلَهُ أَلْفَاها
 بالرفع والنصب والجر فالجر مجع والنصب على العطف والرفع على
 الابتداء وألفاها الخبر فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الأربعون

باب مذ ومنذ

ان قال قائل لم قلتم ان الأغلب على مذ الاسمية وعلى منذ الحرفية وكل
 واحد منهما يكون انما ويكون حرفا جاريا قبل انما قلنا ان الأغلب
 على مذ الاسمية وعلى منذ الحرفية لان مذ دخلها المحذف والاصل فيها ١٥
 منذ فحذف النون منها والمحذف انما يكون في الاسماء والدليل على ان
 الاصل في مذ منذ أنك لو صغرتهما او كسرتهما لرددت النون اليها
 فقلت في تصغيرها منيد وفي تكبيرها أماناذ لان التصغير والتكبير يردان
 الاشياء الى اصولها فدل على ان الاصل في مذ منذ فان قيل فلم اذا
 كانا اسمين كان الاسم بعدها مرفوعا نحو ما رأيت مذ يومان ومنذ ٢٠
 ليلتان قيل انما كان الاسم بعدها مرفوعا اذا كانا اسمين لانه خبر
 المبتدأ لان مذ ومنذ هما للمبتدأ وما بعدها هو الخبر والتقدير في قولك
 ما رأيت مذ يومان ومنذ ليلتان أمد ذلك يومان وأمد ذلك ليلتان
 فان قيل فلم بنيت مذ ومنذ قبل لانها اذا كانا حرفين بنيا لان

الحروف كلها سبعة وإذا كانا السبعين بنينا لضميتها معنى الحرف لأنك إذا
قلت ما رأيته مد يومان ومنذ ليلتان كان المعنى فيه ما رأيته من أول
اليومين إلى آخرهما ومن أول الليلتين إلى آخرهما ولما تفتها معنى
الحروف وجب أن ينبا ويثبت مد على السكون لأن الأصل في البناء
أن يكون على السكون فثبت على الأصل وثبت مد على الضم لأنه
لما وجب أن تحرك النال للفتاء الساكنين يثبت على الضم إنباء لضمه
الميم كما قالوا في شتين مثن فضموا التاء إنباء لضمه الميم ومنهم من
يقول مثن فيكسر الميم إنباء لكسرة التاء ونظير هذين الوجهين قرأة
من قرأ الحمد لله فضم اللام إنباء لضمه النال وقرأة من قرأ الحمد
لله فكسر النال إنباء لكسرة اللام فلها كانت مد ومنذ مبتتين وها
تختصان بإبداء الغاية في الزمان كما أن ين تختص بإبداء الغاية في
المكان وذهب الكوفيون إلى أن ين تستعمل في الزمان كما تستعمل
في المكان واستدلوا على جواز ذلك بقوله تعالى لم تحدد أسن على التثنية
من أول يوم أحق أن تقوم فيه فأدخل ين على أول يوم وهو ظرف
زمان واستدلون أيضا بقول زهير بن أبي سلمى

لمن الديار بقية الحجر أقوين من حجب ومن دهر
وما استدلتوا به لاجحة لم فيه أما قوله تعالى لم تحدد أسن على التثنية
من أول يوم أحق أن تقوم فيه فالتقدير فيه من تأسيس أول يوم
فحذف المضاف وإقيم المضاف إليه مقامه كقوله تعالى وأسأل القرية
التي كنا فيها والبير التي أقبلنا فيها والتقدير فيه أهل القرية وأهل البير
وهذا كثير في كلامهم وأما قول زهير بن أبي سلمى من حجب ومن دهر فالرواية
فيه مد حجب ومد دهر وإن صح ما روه فالتقدير فيه من مر حجب ومن
مر دهر كما تقول مررت عليه السنون ومررت عليه الدهور فحذف المضاف
وأقام المضاف إليه مقامه على ما بينا فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

الباب الحادي والأربعون

باب القسم

أن قال قائل لم حذف فعل القسم قيل أنها حذف فعل القسم لكثرة استعماله فإن قيل فلم قلتم أن الأصل في حروف القسم الباء دون غيرها يعني الواو والتاء قيل لأن فعل القسم المحذوف فعل لازم لا ترى أن التقدير في قولك بالله لأفعلن أقسم بالله أو احلف بالله والحرف المعدي من هذه الحروف هو الباء لأن الباء هو الحرف الذي يقتضيه الفعل وأنها كانت الباء دون غيرها من الحروف المعدية لأن الباء معناها الإلصاق فكانت أولى من غيرها ليتصل فعل القسم بالقسم به مع تعديته والذي يدل على أنها في الأصل أنها تدخل على المظهر والمضمر والواو تدخل على المظهر دون المضمرة والتاء تختص باسم الله تعالى دون غيره فلما دخلت الباء على المظهر والمضمر واختصت الواو بالمظهر والتاء باسم الله تعالى دل على أن الباء في الأصل فإن قيل فلم جعلوا الواو دون غيرها بدلا من الباء قيل لوجهين أحدهما أن الواو تقتضي الجمع كما أن الباء تقتضي الإلصاق فلما تقاربا في المعنى اقيمت مقامها والثاني أن الواو مخرجها من الشفتين كما أن الباء مخرجها من الشفتين فلما تقاربا في المخرج كانت أولى من غيرها فإن قيل فلم اختصت الواو بالمظهر دون المضمرة قيل لأنها لما كانت فرعا على الباء والباء تدخل على المظهر والمضمر انحصرت عن درجة الباء التي في الأصل واختصت بالمظهر دون المضمرة لأن الفرع أبدا يقط عن درجة الأصل فإن قيل فلم جعلوا التاء دون غيرها بدلا من الواو قيل لأن التاء تبدل من الواو كثيرا نحو قولهم تراث وتجاه ونخمة ونهمة وتيقور والأصل فيه وراث ووجه ووخمة ووخمة وويقور لأنه مأخوذ من الوقار ألا أنهم

ابدلوا التاء من الواو فكذلك هاهنا فان قيل فلم اختصت التاء باسم
 واحد وهو اسم الله تعالى قيل لانها لما كانت قرنا للواو التي هي
 فرع للباء والواو تدخل على المظهر دون المفسر لانها فرع انحصرت
 عن درجة الواو لانها فرع الفرع فاختصت باسم واحد وهو اسم الله
 تعالى فان قيل فلم جعل جواب القسم باللام وإن وما ولا قيل لان
 القسم وجوابه لما كانا جملتين والجمل تقوم بنفسها وانما تعلق إحدى
 الجملتين بالآخرى برابطة بين وبين جوابه وجوابه لا يخلو إما أن
 يكون موجبا او منفيا جعلت الرابطة بينهما باربعة أحرف حرفين
 للإيجاب وما اللام وإن وحرفين للنفي وما لا وما فان قيل فلم جاز
 حذف لا نحو قوله تعالى قَالُوا تَأْتِيَنَّا نَذْكُرُ يَوْسُفَ حَتَّىٰ يَكُونُ
 حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ قيل لدلالة الحال عليه لانه لو كان
 إيجابا لم يخل من إن او اللام فلما خلا منها دل على انها نفي فهذا
 جاز حذفها فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والأربعون

باب الإضافة

ان قال قائل على كم ضربا الإضافة قيل على ضربين إضافة بمعنى اللام
 نحو غلام زيد أي غلام لزيد وإضافة بمعنى من نحو ثوب خز أي ثوب
 من خز فان قيل فلم حذف التنوين من المضاف ونجر المضاف اليه
 قيل اما حذف التنوين فلانه يدل على الانفصال والإضافة تدل
 على الاتصال فلم يجعل بينهما الا ترى ان التنوين يؤذن بانقطاع الاسم
 وتامه والإضافة تدل على الاتصال وكون الشيء متصلا منفصلا في
 حالة واحدة محال واما جر المضاف اليه فلان الإضافة لما كانت على
 ضربين بمعنى اللام وبمعنى من وحذف حرف الجر قام المضاف مقامه

فبقي في المضاف اليه الحرف كما يعمل حرف الجر فان قيل وجه زيد
 زيد عمرو هذه الاضافة هل هي بمعنى اللام او بمعنى من قيل بمعنى
 اللام لان الاضافة التي بمعنى من يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول الا
 قرى انه يجوز ان تقول في نحو قولك ثوبٌ خمرٌ ثوبٌ خمرٌ فترفع خمر
 لانه صفة للثوب وكذلك ما اشبهه واما الاضافة بمعنى اللام فلا يجوز ان
 يكون الثاني وصفا للاول الا ترى انك لا تقول في غلام زيد غلام زيد
 فلا يجوز ان تجعل زيدا صفة لغلام كما جاز ان تجعل خرا صفة للثوب
 فلما وجدنا قولم وجه زيد لا يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول علما
 انه بمعنى اللام لا بمعنى من فان قيل فلم كانت اضافته اسم الفاعل اريد
 به الحال او الاستقبال واضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل واضافة افعَل
 الى ما هو بعض له واضافة الاسم الى الصفة غير محضة في هذه المواضع
 كلها قيل اما اسم الفاعل فائما كانت اضافة غير محضة لان الاصل
 في قولك مررت برجل ضارب زيد غدا اي ضارب زيدا بتنوين ضارب
 فلما كان تنوين هاهنا مقدرا كانت الاضافة في تقدير الانفصال ولهذا
 اجري وصفا للكرة واما الصفة المشبهة باسم الفاعل فائما كانت اضافتها
 غير محضة لان التقدير في قولك مررت برجل حسن الوجه مررت
 برجل حسن وجهه فلما كان التنوين ايضا هاهنا مقدرا كانت اضافته
 ايضا غير محضة واما افعَل الذي يضاف الى ما هو بعض له فائما
 كانت اضافته غير محضة لان التقدير في قولك زيد افضل القوم زيد
 افضل من القوم فلما كانت من هاهنا مقدرة كانت اضافته غير محضة
 واما اضافة الاسم الى الصفة فائما كانت غير محضة لان التقدير في
 قولك صلاة الاولى صلاة الساعة الاولى فلما كان الموصوف هاهنا مقدرا
 كانت الاضافة غير محضة لم تعد التعريف بخلاف ما اذا كانت محضة
 نحو غلام زيد وما لم يعترف بالاضافة لان اضافته غير محضة كتولم

مررت برجل مثلك وشبهك وما اشبه ذلك وأنها لم يتعرف بالإضافة لأنها
لا تجمع شيئا بعينه فلها وقعت صفة النكرة فأعترفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والأربعون

باب التوكيد

ان قال قائل ما النانئة في التوكيد قيل النانئة في التوكيد التحقيق وإزالة
الغور في الكلام لان من كلامهم المجاز الا ترى انهم يقولون مررت
بزيد وم يريدون المرور بمنزله ومحل وجاتي القوم وم يريدون بعضهم
قال الله تعالى فنادته آل لائكة وأنها كان حيريل وحده فانما قلت
مررت بزيد نفسه زال هذا المجاز وكذلك اذا قلت جاتي القوم كهم
زال هذا المجاز ايضا قال الله تعالى فسمي آل لائكة كهم فزال هذا
المجاز الذي كان في قوله فنادته آل لائكة وهو قائم بضمي في المجاز
لوجود التوكيد فيه فان قيل فعلى كم ضربا التوكيد قيل على ضربين
توكيد بتكرير اللفظ وتوكيد بتكرير المعنى فاما التوكيد بتكرير اللفظ
فهو جاتي زيد وجاتي رجل رجل وما اشبه ذلك وأما التوكيد
بتكرير المعنى فيكون بتسعة الفاظ وهي نفسه عنه كله أجمع أجمعون
جماء جميع كلا كلنا فان قيل فلم وجب تقديم نفسه وعينه على صلهم
وأجمعين قيل لان النفس والعين يدلان على حقيقة الشيء وكلمهم وأجمعون
يدلان على الإحاطة والعموم والاحاطة والعموم يدلان على محاط به
فكان فيها معنى التبع والنفس والعين ليس فيها معنى التبع فكان تقديمها
اولى وقسم كهم على اجمعين لان معنى الاحاطة في اجمعين اظهر منها
في كهم لان اجمعين مشتقة من الاجتماع وكل لا اشتقاق له وأما ما بعد
اجمعين فتبع لاجمعين وأنها كان ذلك لانهم كرهوا إعادة لفظ اجمعين
فراادوا ألفاظا بعد اجمعين تبعها له لأنها لا معنى لها سوى التبع فلم يدا

وجب ان تكون بعد اجمعين فان قيل اجمع وجمعه وجب هل من
 معارف ام تكرات قيل في معارف والذي يدل على ذلك انها تكون
 تأكيداً للمعارف نحو جاء الجيش اجمع ورأيت القبيلة جمعاً ومررت
 بين جمع فلما كانت تأكيداً للمعارف دل على انها معارف فان قيل
 فلم كانت غير معروفة قيل اما اجمع فالتعريف ووزن الفعل واما
 جمعاً فلأنني التأنيث نحو صحراء واما جمع فالتعريف والعدل عن
 اجمع جمعاً وقياسه جمع كقوله عدل وحرك فاجمع فيه العدل
 والتعريف واما كلا وكلتا ففيها إفراد لفظي وثنية معنوية والذي يدل
 على ذلك انها تارة يرجع الضمير اليها بالإفراد اعتباراً باللفظ وتارة
 بالثنية اعتباراً بالمعنى قال الله تعالى كِلْتَا ابْنَتَيْنِ آتَتْ أَكْلَهُمَا فَردُ الضمير
الى اللفظ فأفرد ثم قال الشاعر

كلا أخوين ذو رجال كأنهم أسود الشرى من كل أغلب ضيق
 وقال الآخر وهو الفرزدق

كلاهما حين جد الحزبي بينهما قد أقلما وكلا أنفها راب
 فرد إلى اللفظ والمعنى فقال أقلما اعتباراً بالمعنى وقال راب اعتباراً
 باللفظ والذي يدل على أن الألف فيها ليست للثنية أنها لو كانت
 للثنية لانقلب في النصب والحز إذا أضفنا إلى المظهر لأن الأصل هو
 المظهر تقول رأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين ورأيت كلتا
 المرأتين ومررت بكلتا المرأتين فلو كانت للثنية لوجب ان تنقلب مع
 المظهر فلما لم تنقلب دل على انها الألف المقصورة وليست للثنية
 وذهب الكوفيون الى أن الألف فيها للثنية واستدلوا على ذلك
 بقول الشاعر

في كِلتِ رجلها سلامى واحدة كلتاها مقرونة بزيادة
 فأفرد في قوله كلت فدل على أن كلتا مثق واستدلوا على ذلك ايضا

بأن الألف فيها تنقلب إلى الياء في حال النصب والحجر إذا اضيفتا
 إلى المضمر تقول رأيت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما وكذلك
 تقول رأيت المرأتين كليهما ومررت بالمرأتين كليهما ولو كانت الألف
 المقصورة لم تنقلب كآلت عصا ونحوها وما ذهب إليه الكوفيون ليس
 بصحيح فاما استدلالهم بقول الشاعر في البيت المتقدم . في كنت رجلها
 سلاى واحدة . فلا حجة فيه لأنه يحمل أنه حذف الألف لضرورة
 الشعر وأما قولهم أنها تنقلب في حال النصب والحجر إذا اضيفت إلى
 المضمر قلنا إنما قلبت مع المضمر لأنها اشبهت الف إلى وعلى ولدى فلما
 اشبهتها قلبت لأنها مع المضمر ياء كما قلبت الف إلى وعلى ولدى مع
 المضمر في اليك وعليك ولديك ووجه المشابهة بينهما وبين هذه الكلم
 أن هذه الكلم يلزم دخولها على الاسم ولا تقع الأمضافة كما أن هذه الكلم
 لما حال النصب والحجر وليس لما حال الرفع فإن قيل فهل يجوز تأكيد
 النكرة قبل أن كان التوكيد بتكرير اللفظ جاز توكيد النكرة كما
 يجوز توكيد المعرفة نحو جاءني رجل رجل وإن كان التوكيد بتكرير
 المعنى فقد اختلف اللغويون في ذلك فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز
 وذلك لأن كل واحدة من هذه اللفاظ التي يؤكد بها معرفة فلا يجوز
 أن يجري على النكرة تأكيد كما لا يجوز أن يجري عليها وصفا وذهب
 الكوفيون إلى أنه يجوز واستدلوا على جوازه بقول الشاعر
 ليته شاة أن قيل ذا رجبت . يا ليت عدة حول كفه رجبت
 فجز كلاً على التوكيد بحول وهذه نكرة واستدلوا أيضاً بقول الشاعر
 إذا تعودت كره فيها حنذا . يوماً جديداً كفه مطرداً
 فأكد يوماً وهو نكرة بكفه واستدلوا أيضاً بقول الآخر . وقد صرّت
 البكرة يوماً اجمعا . وما استدلوا به من هذه الآيات لا حجة فيه أما
 قول الشاعر . يا ليت عدة حول كفه رجبا . فالرواية . يا ليت

هذه حول كنه رجب بالاضافة وهو معرفة لا نكرة ورجحاً منصوب
 فان القصيدة منصوبة وأما قول الآخر يوما جديدا كنه مطربا
 فيستدل ان يكون تأكيدا للضمر في جديد والمضمرات لا تكون الا
 معارف وكان هذا أولى لانه اقرب اليه من اليوم فعلى هذا يكون
 الانشاد بالرفع وأما قول الآخر قد صرث البكرة يوما اجمعا
 فلا يعرف قائله فلا تكون فيه جمعة ثم لو صححت هذه الايات على ما
 روي فلا يجوز الاحتجاج بها لقلتها وشذوذها في بابها والشاء لا يمحج
 به فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والأربعون

باب الوصف

ان قال قائل ما الغرض في الوصف قبل التخصيص والتفضيل فان
 كان معرفة كان الغرض من الوصف التخصيص لان الاشتراك يقع
 فيها الا ترى ان المسمين يزيد ونحو كثير فاذا قال جاءني زيد لم يعلم
 انهم يريد فاذا قال زيد العاقل او العالم او الاديب وما اشبه ذلك
 فقد خصه من غيره وان كان الاسم نكرة كان الغرض من الوصف
 التفضيل الا ترى انك اذا قلت جاءني رجل لم يعلم اي رجل هو فاذا
 قلت رجل عاقل فقد فضّلته على من ليس له هذا الوصف ولم تخصه
 لاننا نعني بالتخصيص شيئا بعينه ولم يوجد هاهنا فان قيل ففي كم حكما
 تنبع الصفة الموصوف قبل في عشرة اشياء في رفعه ونصبه وجره
 وافراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيته وتعريفه وتذكيره فان قيل فلر
 لم توصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة وكذلك سائرهما قبل لان
 المعرفة ما خص الواحد من جنسه والنكرة ما كان شائعا في جنسه
 والصنة في المعنى في الموصوف ويستحيل الشيء الواحد ان يكون شائعا

مخصوصا وإذا استحال هذا في وصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة
 كان في وصف الواحد بالاثني والاثني بالجميع أشد استحالة وكذلك
 سائرهما فإن قيل فما العامل في الصفة قبل هو العامل في الموصوف
 فإذا قلت جاني زيد الظريف كان العامل فيه جاني وإذا قلت رأيت
 زيدا الظريف كان العامل فيه رأيت وإذا قلت مررت بزيد الظريف
 كان العامل فيه الياء هذا مذهب سيبويه ومذهب أبو الحسن
 الاختلي أن كونه صفة لمرفوع أوجب له الرفع وإلى أن كونه صفة
 لمصوب أوجب له النصب وإلى أن كونه صفة لمجرور أوجب له الجز
 والذي عليه الأكثرون هو الأول وهو مذهب سيبويه فأعرفه نصب
 إن شاء الله تعالى

الباب الخامس والأربعون

باب عطف البيان

إن قال قائل ما الغرض في عطف البيان قبل الغرض فيه رفع
 اللبس كما في الوصف ولهذا يجب أن يكون أحد الاسمين يريد على الآخر
 في كون الشخص معروفا به ليخصه من غيره لأنه لا يكون إلا بعد اسم
 مشترك لا ترى أنك إذا قلت مررت بولدك زيد قد خصصت ولدا
 واحدا من أولاده فإن لم يكن له إلا ولدا واحدا كان بدلا ولم يكن
 عطف بيان لعدم الاشتراك وعطف البيان يشبه البدل من وجه
 ويشبه الوصف من وجه فوجه شبه البدل أنه اسم جامد كما أن
 البدل يكون اسما جامدا ووجه شبه للوصف أن العامل فيه هو العامل
 في الاسم الأول والدليل على ذلك أنك تجعله تارة على اللفظ وتارة
 على الموضع فتقول يا زيد زيد زيدا فالرفع على اللفظ والنصب على
 الموضع قال الشاعر

إِنِّي وَأَسْطَارِي سِطْرَن سَطْرًا لَقَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا
وهذا باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون فاعرفه نصب
ان شاء الله تعالى

الباب السادس والاربعون

باب البدل

ان قال قائل ما الغرض في البدل قيل الابهضاح ورفع الالتباس
وازالة التوسع والحجاز فان قيل فعلى كم ضربا البدل قيل على اربعة
اضرب بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال
وبدل الغلط فاما بدل الكل من الكل فقولك جاءني اخوك زيد
ورأيت اخاك زيدا ومررت بأخيك زيد قال الله تعالى إلهيذا الصراط
الستقيم صراط الذين أنعمت عليهم وبدل البعض من الكل كقولك
جاءني بنو فلان ناس منهم ولا بد ان يكون فيه ضمير يعلقه بالبدل
منه قال الله تعالى وَارْزُقْ أَهْلَكَ مِنَ الْقُرْبَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ واما قوله تعالى وَرَفَعْنَا عَلَى النَّاسِ رَجْحَ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ
سَبِيلًا فمن استطاع بدل من الناس وقديره من استطاع سبيلا منهم
فحذف الضمير للعلم به واما بدل الاشتمال فمخو قولك سلب زيد ثوبه
ويجبني عمرو عقله ولا بد فيه ايضا من ضمير يعلقه بالبدل منه قال
الله تعالى يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ فَقُولِ قِتَالٌ فِيهِ بَدَلٌ
مِنَ الشَّهْرِ وَالضَّمِيرِ فِيهِ عَائِدٌ إِلَى الشَّهْرِ فَمَا قول الشاعر
لقد كان في حَوْلِ نَوَاءِ نَوْبَةٍ تَقْصِي لَبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَامٍ
والتقدير فيه نوبته فيه فحذف للعلم فاما بدل الغلط فلا يكون في قرآن
ولا كلام فصيح وهو ان يريد ان يلفظ بشيء فيسبق لسانه الى غيره
فيقول لقيت زيدا عمرا فعبروا هو المقصود وزيد وقع في لسانه غلط

به فأتى بالذي قصده وبذله من المخلوط به والاجود في مثل هذا
 ان يستعمل معه بل فيقول بل عمرا فان قيل فما العامل في البذل
 قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب جماعة منهم الى ان العامل
 في البذل غير العامل في المبدل وهو جملتان ويجكي عن ابي علي
 الفارسي انه قيل له كيف يكون البذل ايضاحا للبذل وهو من غير
 جملة فقال لهما لم يظهر العامل في البذل وانما دل عليه العامل في
 المبدل واتصل البذل بالمبدل في اللفظ جاز ان يوضحه والذي يدل
 على ان العامل في البذل غير العامل في المبدل قوله تعالى وَلَوْلَا اَنْ
 يَكُونَ النَّاسُ اُمَّةً وَاحِدَةً جَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوقِعَهُمْ سُقُوطًا مِنْ
 ١٠ فِضَّةٍ فظهور اللام في يومهم وفي بدل من من ويدل على ان العامل في
 البذل غير العامل في المبدل قوله تعالى قَالَ الْمَلَأَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ
 قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضِعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ فظهور اللام مع من هو يدل
 من الذين استضعفوا فدل على ان العامل في البذل غير العامل في
 المبدل وذهب قوم الى ان العامل في البذل هو العامل في المبدل
 ١١ منه كما ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاكثرون على
 الاول فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السابع والاربعون

باب العطف

٢٠ ان قال قائل كم حروف العطف قيل تسعة الواو والفاء وثم وان
 ولا ويل ولكن وام وحتى فان قيل فلم كان اصل حروف العطف
 الواو قيل لان الواو لا تدل على اكثر من الاشتراك فقط وانما
 غيرها من الحروف فتدل على الاشتراك وعلى معنى زائد على ما سبق
 واذا كانت هذه الحروف تدل على زيادة معنى ليس في الواو صارت

الواو بمنزلة الشيء المنفرد وبقي الحروف بمنزلة المركب والمنفرد اصل
للمركب فان قيل فما الدليل على ان الواو تنضي الجمع دون الترتيب
فيل الدليل على ذلك قوله تعالى وَاَدْخُلُوا الْاَبَابَ مُجْتَمِعًا وَقُولُوا حِطَّةٌ
وقال في موضع آخر وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْاَبَابَ مُجْتَمِعًا ولو كانت
الواو تنضي الترتيب لما جاز ان يتقدم في احدي الآيتين ما يتأخر في
الآخرى قال لبيد

أُغِيَّيَ الْاَبِيَاءَ بِكُلِّ اَذْكَنِّ عَاتِقِي أَوْ جَوْنِي قُدَحَتِ وَقُضَّ خِطَامُهَا
وتقدمه قُضَّ خِطَامُهَا وَقُدَحَتِ لانه يريد بالجمعة هاهنا القدر وقُدَحَتِ
اي عُرِفَتْ والمعرفة يقال لها المقدحة وقُضَّ خِطَامُهَا اي كُشِفَ غَطَاؤُهَا
والعرف انما يكون بعد الكشف هكذا ذكره اللطيفي والظاهر انه
اراد بالجمعة الخافية وقد ذكرنا ذلك في كتابنا الموسوم بالمرجل في
شرح السبع الطول والذي يدل على انها للجمع دون الترتيب قولهم
المال بين زيد وعمرو كما يقال بينهما ويقال اختصم زيد وعمرو ولو
كانت الواو تنفي الترتيب لما جاز ان يقال ان تقع هاهنا لان هذا
الفعل لا يقع الا من اثنين ولا يجوز الاختصار على احدهما فدل على
انها تنفي الجمع دون الترتيب فاما الفاء فانها تنفي الترتيب والتعقيب
وتم تنفي الترتيب والتراخي وأو تنفي الشك والتحير والإباحة ولا تنفي
التي وبلى تنفي الانتقال من قصة الى قصة اخرى ولكن تنفي
الاستدراك وانما تعطف في التي دون الاثبات بخلاف بل فانها
تعطف في التي والاثبات معا فان قيل فلم جاز ان تستعمل بل بعد
التي لكن ولم يجوز ان تستعمل لكن بعد الاثبات كجبل قيل لان بل
انما تستعمل في الإيجاب لأجل الغلط والنسيان لما قبلها وهنا انما
يقع في الكلام نادرا فاقصرنا على حرف واحد واما استعمال لكن
فانما يكون بعد التي فجاز ان يشترك معها فيه لان الكلامين صواب

ولا ينكر تكرار ما يقتضي الصواب فذلك افتراق الحكم فيها وإما
 أم فتكون على ضربين متصلة ومتقطعة فأما المتصلة فتكون بمعنى أي
 نحو أريد عندك أم عمرو أي أيها عندك وإما المتقطعة فتكون بمنزلة
 بل والهزة كقولهم أيها لابل أم شاء والتقدير فيه بل أي شاء كأنه
 رأى شخصا فغلب على ظنه أنها لابل فالحيز بحسب ما غلب على ظنه
 ثم أدركه الشك فرجع إلى السؤال والاستنباط فكأنه قال بل أي شاء
 ولا يجوز أن تقدر بل وحدهما والذي يدل على ذلك قوله تعالى أم
 له البنايت ولكم البنون وهذا كفر محض فدل على أنها بمنزلة بل والهزة
 فأما إما فليست حرف عطف ومعناها كعني أو إلا أنها أقعد في باب
 الشك من أو لأن أو يضي صدر كلامك معها على اليقين ثم يطرأ
 الشك من آخر الكلام إلى أوله وإما إما فيبي الكلام معها من أوله
 على الشك وإما قلنا أنها ليست حرف عطف لأن حرف العطف لا
 يخلو إما أن يعطف مفردا على مفرد أو جملة على جملة فإذا قلت قام
 إما زيد وإما عمرو لم يعطف مفردا على مفرد ولا جملة على جملة ثم
 لو كانت حرف عطف لما جاز أن يتقدم على الاسم لأن حرف العطف
 لا يتقدم على المعطوف عليه ثم لو كانت أيضا حرف عطف لما جاز
 أن يجمع بينها وبين الواو فلما جُمع بينهما دل على أنها ليست حرف عطف
 لأن حرف العطف لا يدخل على مثله فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الثامن والأربعون

باب ما لا ينصرف

ان قال قائل كم العلال التي تمنع الصرف قيل تسع وهي وزن النعل
 والوصف والتانيث والالف والنون الزائدتان والتعريف والعجبة

والعدل والتركيب والجمع ويجعلها بيان من الشعر وهي
 جمع ووصف وتانيث ومعرفة ونجبة ثم عدل ثم تركيب
 والنون رائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول يقرب
 فان قيل ومن أين كانت هذه العلل فروعا قيل لأن وزن الفعل
 فرع على وزن الاسم والوصف فرع على وزن الموصوف والتانيث فرع
 على التذكير والالف والنون الرائدتان فرع لأنها تجريان مجرى علامة
 التانيث في امتناع دخول علامة التانيث عليها الا ترى أنه لا يقال
 عظيمة وسكرانة كما لا يقال حمراء وصفراء والتعريف فرع على التكثير
 والجمعة فرع على العربية والجمع فرع على الواحد والعدل فرع لأنه
 متعلق بالمعدول عنه والتركيب فرع على الافراد فهذا وجه كونها فروعا
 فان قيل فلم وجب ان تكون هذه العلل تمنع الصرف قيل لأنها لما
 كانت فروعا على ما بينا والفعل فرع على الاسم وهو أثقل من الاسم
 لكونه فرعا فقد شبهت الفعل فإذا اجتمع في الاسم علتان من هذه
 العلل وجب ان يمتنع من الصرف لشبهه بالفعل فان قيل فلم لم يمتنع
 الصرف بعلّة واحدة قيل لأن الاصل في الاسماء الصرف ولا يمتنع من
 الصرف بعلّة واحدة لأنها لا تقوى على نقله عن اصله الا ان تكون العلة
 تقوم مقام علتين فحيثما تمتنع من الصرف بعلّة واحدة لقيام علة مقام
علتين فان قيل لم منع ما لا ينصرف التنوين والمجرّ قيل لوجهين
 احدهما انه انما منع من التنوين لأنه علامة التصرف فلما وجد ما يوجب
 منع التصرف وجب ان يحذف ومنع المجرّ نبيّا له والوجه الثاني انه
 انما منع المجرّ اصلا لا نبيّا له لأنه انما منع من الصرف لأنه اشبه
 الفعل والفعل ليس فيه جر ولا تنوين فكذلك ايضا ما اشبهه فان قيل
 فلم حمل المجرّ على النصب فيها لا ينصرف قيل لأن بين المجرّ
 والنصب مشابة ولما حمل المجرّ على النصب في التثنية وجمع المذكر

بالمؤنث السالم قلما يحمل الجز على النصب في تلك المواضع فكذلك
 يحمل الجز على النصب هاهنا فان قيل فلم كان جميع ما لا ينصرف
 في المعرفة ينصرف في النكرة إلا خمسة انواع افعال اذا كان نعتا نحو
 ازهر وما كان آخره الف التانيث نحو حلى وحمراء وما كان على
 فعلان مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى وما كان جمعا بعد الف حرفان
 او ثلثة اوسطها ساكن نحو مساجد وقناديل وما كان معدولا عن
 العدد نحو مئتي وثلاث ورباع واشباهه فبيل اما افعال فاتها لم
 ينصرف معرفة ولا نكرة لانه اذا كان معرفة فقد اجمع فيه التعريف
 ووزن الفعل واذا كان نكرة فقد اجمع فيه الوصف ووزن الفعل
 ١ وذهب ابو الحسن الاخفش الى انه اذا سمي به ثم نكر انصرف لانه
 لما سمي به زال عنه الوصف واذا نكر بقي وزن الفعل وحده فوجب
 ان ينصرف والصحيح انه لا ينصرف لانه اذا نكر رجع الى الاصل وهو
 الوصف فيجتمع فيه عثان وهو وزن الفعل والوصف كما انهم صرفوا
 قولهم مررت بنسواربع وان كان على وزن الفعل وهو صفة الا ان
 الاصل ان يكون اسما لا صفة مراعاة للاصل فكذلك هاهنا نراعي
 ١٠ اصله في الوصف وان كان قد سمي به واما ما كان آخره الف التانيث
 فاتها لم ينصرف لانه مؤنث وقائمه لازم فكأنه اثنت مرتين فلها لا
 ينصرف لان العلة فيه قامت مقام عثين واما ما كان على فعلان مؤنثة
 فعلى نحو سكران وسكرى فلان الف والنون فيه اشبهتا التي التانيث
 ٢ نحو حمراء وذلك من وجهين احدهما امتناع دخول تاء التانيث والثاني
 ان بناء مذكوره مخالف لبناء مؤنثه وان لم يكن له مؤنث على فعلى
 نحو عثمان فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وليس من هذه الانواع
 واما ما كان جمعا بعد الف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن فاتها منع
 من الصرف البتة وذلك لاربعة اوجه ذكرها التانيثي الوجه الاول انه

لما كان جمعا لا يمكن جمعه مرة ثانية فكأنه قد جمع مرتين والوجه
 الثاني أنه جمع لا نظير له في الأحاد فعدم النظير يقوم مقام علة ثانية
 والوجه الثالث أنه جمع ولا يمكن أن يكسر مرة ثانية فأشبه الفعل
 لأن الفعل لا يدخله التنكير والوجه الرابع أنه جمع لا نظير له في
 الأسماء العربية فجرى مجرى الاسم الأعجمي لأن الأعجمي يكون على غير
 وزن العربي والوجهان الآخران يرجعان إلى الأولين وأما ما كان
 معدولا عن العدد نحو مثنى وثلاث فأنها مع الصرف في النكرة
 وذلك للعدل والوصف وقيل لأنه عدل عن اللفظ والمعنى فأما عدله
 في اللفظ فظاهر وأما عدله في المعنى فلأن العدد يراد به قبل العدل
 الدلالة على قدر المعدود ألا ترى أنك إذا قلت جاتي اثنان أو ثلاثة
 أردت قدر ما جأتك وإذا قلت جاتي مثنى وثلاث لم يجر حتى يتقدم
 قبله جمع لتدل بذكر المعدود على الترتيب فتقول جاتي القوم مثنى
 مثنى وثلاث ثلاث أي اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة فدل على أنه معدول
 من جهة اللفظ والمعنى فلذلك لم ينصرف في النكرة فان قيل فلم
 دخل جمع ما لا ينصرف المجرع مع الألف واللام أو الإضافة قيل
 لثلاثة أوجه الأول أنه أمن فيه التنوين لأن الألف واللام والإضافة
 لا تكون مع التنوين فلما لا وجدت مع التنوين أمن فيه التنوين
 فدخله المجرع في موضع المجرع والوجه الثاني أن الألف واللام والإضافة
 قامت مقام التنوين ولو كان التنوين فيه لجاز فيه المجرع فكذلك
 مع ما قام مقامه والوجه الثالث أنه بالألف واللام والإضافة بعد
 عن شبه الفعل فلما بعد عن شبه الفعل دخله المجرع في موضع المجرع
 لأنه قد صار بمنزلة ما فيه علة واحدة فلها المعنى دخله المجرع مع
 الألف واللام والإضافة فاعرقه نصب إن شاء الله تعالى

الباب التاسع والأربعون

باب اعراب الافعال وبنائها

ان قال قائل لم كانت الافعال ثلثة ماضي وحاضر ومستقبل قيل لان
الامرنة ثلثة ولما كانت ثلثة وجب ان يكون الافعال ثلثة ماضي
وحاضر ومستقبل فان قيل فلم يبي الفعل الماضي على حركة ولم كانت
الحركة فتحه قيل انما يبي الفعل اولاً لان الاصل في الافعال البناء
ويبي على حركة تنزيلاً له على فعل الامر لان الفعل الماضي اشبه
الاسماء في الصيغة نحو قولك مررت برجل ضرب كما تقول مررت
برجل ضارب فاشبه ايضا ما اشبه الاسماء في الشرط والحجاء فانك
تقول ان فعلت فعلت والمعنى فيه ان تفعل افعلاً فلما قام الماضي مقام
المستقبل والمستقبل قد اشبه الاسماء وجب ان يبنى على حركة تنزيلاً
له على فعل الامر الذي ما اشبه الاسماء ولا اشبه ما اشبهها وانما
كانت الحركة فتحه لوجهين احدهما ان الفتحة اخفت الحركات فلما وجب
بناءؤه على حركة وجب ان يبنى على اخفت الحركات والوجه الثاني
انه لا يخلو اما ان يبنى على الكسر او على الضم او على الفتح فبطل ان
يبنى على الكسر لان الكسر ثقيل والفعل ثقيل والثقيل لا يبنى ان
يبنى على ثقيل واذا كان الجز لا يدخله وهو غير لازم لثقله فان لا
يدخله الكسر الذي هو لازم كان ذلك من طريق الاولى واذا بطل
ان يبنى على الكسر بطل ان يبنى على الضم ايضا لثلاثة اوجه الوجه
الاول ان الضم انقل واذا بطل ان يبنى على الثقيل فلان لا يبنى على
الانقل اولى والوجه الثاني ان الضم اخو الكسر لان الواو اخت الياء
لا ترى انهما يجتمعان في الردف نحو قوله
ولا تُكَيِّرْ على ذي الضغن عتياً ولا ذُكِّرْ العجزم للذنوب

ولا تسأله عنها سوف يهدي ولا عن حبيبه لك بالمصيب
في تلك في صديق أو عدو تحريك العيون عن القلوب
والوجه الثالث أنها لم يبن على الضم لأن من العرب من يجزئ بالضم
عن الواو فيقول في قام وفي كانوا قال الشاعر
فلو أن الأطباء كان حولي وكان مع الأطباء البناء

وإذا بطل ان يبنى على الكسر والضم وجب ان يبنى على الفتح فان قيل
لم يبن فعل الامر على الوقف قيل لأن الاصل في الافعال البناء
والاصل في البناء ان يكون على الموقف فبنى على الوقف لانه الاصل
وذهب الكوفيون الى انه معرب واعرابه المحرم واستدلوا على ذلك
من ثلثة اوجه الوجه الاول انهم قالوا انها قلنا انه معرب مجزوم لان
الاصل في تم واذهب لنتم ولذهب قال الله تعالى قَبْلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ
خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ وذكر انها قرآءة النبي صلى الله عليه وسلم وقد روي
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في بعض مغاربه لتأخذوا مصائكم
فدل على ان الاصل في تم لنتم واذهب لذهب الا انه لما كثر كلامهم
وجرى على الستم استقلوا بحبي اللام فيه مع كثرة الاستعمال فيه
فحذفوا مع حرف المضارعة تخفيفا كما قالوا ايش والاصل فيه ائي شيء
وكقولهم وبله والاصل فيه ويل امه فحذفوا لكثرة الاستعمال فكذلك
هاهنا والوجه الثاني انهم قالوا اجمعنا على ان فعل النبي معرب مجزوم
فحولا تم ولا تذهب فكذلك فعل الامر نحو تم واقعد لأن النبي ضد
الامر وم يحملون النبي على ضده كما يحملونه على نظيره والوجه الثالث
انهم قالوا الدليل على انه مجزوم انك تقول في المعتل أغرر ازم اخش
فحذف الواو والياء والالف كما تقول لم يغز لم يرم لم يخش فدل على انه
مجزوم بلام مقدرة وقد يجوز افعال المحرم مع المحذف قال الشاعر
محمَّدٌ قَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ اذا ما خَفَتْ من امرٍ تبالا

وأما ما ذهب اليه الكوفيون فقايد وقولهم ان الأصل في تم لنم وإذهب
 لنذهب إلا أنهم حذفوه لكثرة الاستعمال قلنا ليس كذلك وأنه لو
 كان الامر كما زعموا لوجب ان يختص الحذف بما يكثر استعماله دون
 ما لا يكثر استعماله فلما قيل اقعنس واحرنم واعلوط وما اشبه ذلك
 بالحذف ولا يكثر استعماله دل على فساد ما ذهبوا اليه فقولهم ان فعل
 النبي معرب مجزوم فكذلك فعل الامر قلنا هذا فاسد لان فعل النبي
 في اوله حرف المضارعة الذي اوجب المشابهة بالاسم فاستحق الاعراب
 فكان معربا وأما فعل الامر فليس في اوله حرف المضارعة الذي
 يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيحقق الاعراب فكان باقيا على اصله
 وقولهم انه يحذف الواو والياء والالف نحو اغر طرم واخش كما تقول
 لم يغز لم يرم لم يخش فنقول انما حذفست هذه الاحرف للبناء لا
 للاعراب حملا للفعل المعتل على الفعل الصحيح حملا للفرع على الأصل
 والذي يدل على ذلك صحة ما ذكرناه ان حروف الجر لا تعمل مع
 الحذف فحروف الجزم اولى وأما البيت الذي انشدوه وهو قوله
 محمد تغد نفسك كل نفس . فقد انكره ابو العباس المبرّد ولو سلمنا
 صحته فنقول قوله تغد نفسك كل نفس لم تحذف الياء للجزم بلام مقدرة
 وانما حذفت الياء للضرورة اجتناء بالكسرة عن الياء وهو في كلامهم
 اكثر من ان يحصى وان سلمنا ان الأصل لتند وأنه مجزوم بلام مقدرة
 غير انا نقول انما حذفت اللام لضرورة الشعر وما حذف للضرورة
 لا يجوز ان تجعل اصلا يقاس عليه وقد يتأ هذا المسألة مستقصاة في
 المسائل الخلافية فان قيل فلم أعرب الفعل المضارع قيل لانه اشبه
 الاسماء من الخمسة الوجه التي ذكرناها قبل في صدر الكتاب واعرابه
 الرفع والنصب والجزم فأما الرفع فلقيامه مقام الاسم وقد ذكر ايضا
 في صدر الكتاب وأما النصب والجزم فستذكرها ايضا فيما بعد هذا

الباب أن شاء الله تعالى فإن قيل فلم قالوا هو يغزو ويرمي ويخشي
 فأنتقلوا الواو والياء والالف ساكنة في حالة الرفع وحذفوها في حالة
 الجزم وقهوا الواو والياء في حالة النصب فسووا في يخشي بين النصب
 والرفع فسئل أنما اثبتوها ساكنة في الرفع لأن الأصل أن يقال هو
 يغزو ويرمي ويخشي بضم الواو في يغزو والياء في يرمي ويخشي ألا أنهم
 استعملوا الضمة على الواو من يغزو وعلى الياء من يرمي فحذفوها فثبتت
 الواو من يغزو ساكنة وكذلك الياء من يرمي وأما الياء من يخشي
 فانتقلت الناء لتحركها وانفتاح ما قبلها وأما حذفوا هذه الحروف في
 الجزم لأنها اشبهت الحركات ووجه الشبه من وجهين أحدهما أن هذه
 الحروف مركبة من الحركات على قول بعض النحويين والحركات
 مأخوذة منها على قول آخرين وعلى كلا القولين فقد حصلت المشابهة
 بينهما والوجه الثاني أن هذه الحروف هامة لا تقوم بها الحركات كما أن
 الحركات كذلك وكما أنها تحذف للجزم فكذلك هذه الحروف وقد حكي
 عن أبي بكر بن السراج أنه شبه الجازم بالدواء والحركة في الفعل
 بالنفلة التي يخرجها الدواء وكما أن الدواء إذا صادف ففعله حذفها
 وإن لم يصادف ففعله أخذ من نفس الجسم فكذلك الجازم إذا دخل
 على الفعل أن وجد حركة أخذاً وإلا أخذ من نفس الفعل وسهل
 حذفها وإن كانت أصلية لسكونها لأنها بالسكون تضعف فتصير في
 حكم الحركة فكما أن الحركة تحذف فكذلك هذه الحروف وأما فقهوا
 الواو والياء في يغزو ويرمي في النصب لثقة الفتحة فانتقلت الياء في
 نحو يخشي الناء لتحركها في النصب وانفتاح ما قبلها كما قبلناها في حالة
 الرفع لتحركها بالضم في الأصل وانفتاح ما قبلها فإن قيل فلم كانت
 الخمسة الأمثلة نحو يفعلان وتعلان ويفعلون وتعلنون في حالة
 الرفع بثبوت النون وفي حالة النصب والجزم بحذفها قيل لأن هذه الأمثلة

لنا وجب أن تكون معرفة لم يمكن أن يجعل اللام حرف الاعراب وذلك
لأنه من الاعراب المحرم فلو أنها حرف اعراب لوجب أن يسقط فيه
حالة المحرم فكان يوثق الى أن يحذف ضمير الفاعل وذلك لا يجوز ولم
يمكن أيضا أن يجعل الضمير حرف الاعراب لأنه في الحقيقة ليس بحزب
الفعل وإنما هو قائم بنفسه في موضع رفع لأنه فاعل فلا يجوز أن يجعل
حرف اعراب لمكلمة أخرى فوجب أن يكون الاعراب بعدها فزادوا
النون لأنها تضيء حروف المد واللين وجعلوا ثبوته علامة للرفع
والخفص علامة للمجرم والنصب وإنما جعلوا الثبوت علامة للرفع والخفص
علامة للمجرم والنصب ولم يكن بعكس ذلك لأن الثبوت أول والخفص
أول على ما أن الرفع أول والمجرم والنصب طاربان عليه فاعطوا
الأول الأول والطارى الطارى والنصب فيها محمول على المحرم لأن
المجرم في الافعال نظير المجرى في الاسماء وكما أن النصب في التثنية والجمع
محمول على المجرى فكذلك النصب هاهنا محمول على المجرم فان قيل
فلم استوى النصب والمجرم في قولهم انت تغلبين للواحدة وليس في الاسماء
الأحاد ما حمل نصبه على جزئه قيل لأن قولهم انت تغلبين يشابه
لفظ الجمع الا ترى أن الجمع في حالة النصب والمجرم يكون في آخره
ياء قبلها كسرة وبعدها نون كقولهم تغلبين فلما أشبه لفظ الجمع حمل
عليه ولما فحقت النون منه حملا على الجمع أيضا وكذلك كسروا
النون في يفعلان وفخوها من يفعلون حملا على تثنية الاسماء وجمعها وهذا
الامثلة معرفة لا حرف اعراب لما وذلك لما يتبين من استعالة جعل
اللام أو الضمير أو النون حرف الاعراب وليس لما نظير في كلامهم
فان قيل فهلا كان يفعلان ويفعلون تثنية وجمعا ليفعل كما كان زيدان
وزيدون تثنية وجمعا لزيد قيل لأن الفعل لا يجوز تثنيته ولا جمعه
وإنما لم يجر ذلك لاربعة اوجه الوجه الأول أن الفعل يدل على

المصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع لأنه يدل على الجنس ألا أن تختلف
 أنواعه فيجوز تثنيته وجمعه فلما كان الفعل يدل على المصدر الميم
 الدال على الجنس لم يجر تثنيته ولا جمعه والوجه الثاني أن الفعل لم
 يجازت تثنيته مع الاثنين وجمعه مع الجماعة لجازت تثنيته وجمعه مع
 الواحد فكان يجوز أن يقال زيد قاما وقاموا إذا فعل ذلك مرتين
 أو مرارا فلما لم يجر ذلك دل على أنه لا يثنى ولا يجمع والوجه
 الثالث أن الفعل ليس بذات يقصد إليها بأن يضم إليها غيرها كما
 يكون ذلك في الأسماء فلذلك لم يثن ولم يجمع والوجه الرابع أن
 الفعل يدل على مصدر وزمان فصار في المعنى كأنه اثنان فكما لا يجوز
 تثنية الاسم المثنى كذلك لا يجوز تثنية الفعل فان قيل أليس الألف في
 يفعلان تدل على التثنية والواو في يفعلون تدل على الجمع قيل الألف
 والواو تدلان على التثنية والجمع لكن على تثنية الضمير وجمعه لا على
 تثنية الفعل وجمعه لما بينا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الخمسون

باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل

ان قال قائل لم وجب ان تعمل ان ولن واذن وكى النصب قيل انها
 وجب ان تعمل لاختصاصها بالفعل ووجب ان يكون عليها النصب
 لأن ان الخفيفة تشبه ان الثقيلة وان الثقيلة تنصب الاسم فكذلك ان
 هنا يجب ان تنصب الفعل وحملت لن واذن وكى على ان وانها حملت
 عليها لانها تشبهها ووجه الشبه بينهما ان ان الخفيفة تخلص الفعل المضارع
 للاستقبال وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال فلما اشتركا
 في هذا المعنى حملت عليها وبحكي عن الخليل بن احمد انه قال لا
 ينصب من الافعال الا بان مظهرة او مقدرة والاكثر من على خلافه

وتكون أن مع الفعل بعدها يمتزلة المصدر الا ترى انك اذا قلت ان
تفعل كذا خير لك يعني كان التقدير فعلك كذا خير لك وما اشبه
ذلك وأما لن فيها قولان فذهب الخليل الى انها مركبة من كلتين
واصلها لا ان تحذف الالف من لا والهزة من ان لكثرة الاستعمال
كقولهم ويل أمه ويله وركبوا أحدهما مع الاخرى فصار لن وذهب
سيبويه الى انها ليست مركبة من كلتين بل هي يمتزلة شيء على حرفين
ليس فيه زيادة قال سيبويه ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت
أما زيدا فلن اضرب لأن ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها ويمكن ان يعتذر
عن الخليل بان يقال ان الحرف اذا رُكبت تغير حكمها بعد التركيب
عما كانت عليه قبل التركيب الا ترى ان هل لا يجوز ان يعمل ما بعدها
فما قبلها وإذا رُكبت مع لا ودخلها معنى التضييق جاز ان يعمل ما
بعدها فيما قبلها فيقال زيدا هلا ضربت فكذلك هاهنا ويمكن ان يقال
على هذا ايضا ان هلا ذهب منها معنى الاستفهام فجاز ان يتغير حكمها
وأما لن فعني النفي باق فيها فينبغي ان لا يتغير حكمها وأما اذن فتستعمل
على ثلاثة اشياء الاول ان تكون عاملة وهو ان يدخل على الفعل المضارع
فيراد به الاستقبال ويكون جوابا نحو ان يقول القائل انا ازورك
فتقول اذن أكرمك فيجب اعمالها لا غير والثاني ان يدخل عليها الواو
والفاء للعطف فيجوز اعمالها وإعمالها نحو قولك ان تكرمني انا أكرمك
وإذا احسن اليك فيجوز اعمالها فتنصب الفعل بعدها كما لو ابتدأت
بها فترجع الى القسم الاول ويجوز إعمالها فترفع الفعل بعدها لأنها مع
الضمير المستكن فيه خبر مبتدأ محذوف والتقدير فيه انا اذن أكرمك
واحسن اليك فرجع الى القسم الثالث والثالث ان تدخل بين كلامين
أحدهما متعلق بالآخر نحو ان تدخل بين الشرط وجوابه نحو ان تكرمني
اذن أكرمك وبين المبتدأ وخبره نحو زيد اذن يقوم وما اشبه ذلك

فلا يجوز افعالها بحال وكذلك اذا دخلت على فعل الحال نحو قولك
 اذن اظنك كاذبا اذا اردت انك في حال ظن وذلك لان اذن
 انما عملت لانها اشبهت ان وان لا تدخل على فعل الحال ولا يكون
 بعدها الا المستقبل فاذا زال الشبه بطل العمل واما كي فتستعمل
 على ضرين احدهما ان تعمل بنفسها فتكون مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد
 نحو جئتكم لكي تعطيني حتى والثاني ان تعمل بتقدير ان لانهم يجعلونها
 بمنزلة حرف جر ولا يتم يقولون كذا كما يقولون كذا وانما وجب ان
 يفتقر بعدها ان لان حروف الجز لا تعمل في الفعل فان قيل فلم وجب
 تقدير ان بعدها وبعد الفاء والواو واو واللام وحتى دون اخواتها
 قيل لثلاثة اوجه الاول ان في الاصل في العمل والوجه الثاني ان
 ان ليس لها معنى في نفسها بخلاف لن واذن وكي فلنقصان معناها
 كان تقديرها اولى من سائر اخواتها والوجه الثالث ان ان لبا كانت
 تدخل على الفعل الماضي والمستقبل ولا يوجد هذا في سائر اخواتها فقد
 وجد فيها مزية على سائر اخواتها في حالة اظهارها فاذا وجد فيها مزية
 على سائر اخواتها في حالة الاظهار كانت اولى بالاظهار فاعرفه نصب
 ان شاء الله تعالى

الباب الحادي والخمسون

باب حروف الجزم

ان قال قائل لم وجب ان تعمل لم ولما ولام الامر ولا في النبي
 في الفعل المضارع الجزم قيل انما وجب ان تعمل الجزم
 لاختصاصها بالفعل وذلك لان لم ولما كانت تدخل على الفعل
 المضارع فتنتقل الى معنى الماضي كما ان ان التي للشرط والجزاء تدخل
 على الفعل الماضي فتنتقل الى معنى المستقبل فقد اشبهت حرف الشرط

وحرف الشرط بعمل المحرم وكذلك ما اشبهه وأتاه وجب لحرف الشرط أن يعمل المحرم لأنه يقتضي حملين فاطول ما يقتضيه حرف الشرط أخيره المحرم لأنه حذف وتخفيف فبتركه لم في النقل وكان محمولاً عليه وأما لام الأمر فأتاه وجب أن يعمل المحرم لاشتراك الأمر باللام وبغير اللام في المعنى فوجب أن يعمل لام المحرم ليكون الأمر باللام مثل الأمر بغير اللام في اللفظ وإن كان أحدهما كان جرماً والآخر وقفاً فأتاه لا في النهي فأتاه وجب أن تجزم حملاً على الأمر لأن الأمر صيد النهي وم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ولما كان الأمر مبنياً على الوقف وقد حمل النهي عليه جعل النهي نظيراً له في اللفظ وإن كان أحدهما جرماً والآخر وقفاً على ما بينا فلهذا وجب أن يعمل المحرم فإن قيل فإذا كان الأصل في لم أن تدخل على الماضي فلم نقل إلى لفظ المضارع قبل لأن لم يجب أن تكون عاملة فلو لزمر ما بعدها الماضي لما تبن عملها فنقل الماضي إلى المضارع لتمييز عملها فإن قيل فهلاً جوزم دخولها على الماضي والمستقبل كما جاز في حرف الشرط والجزء قيل الفرق بينهما ظاهر وذلك لأن الأصل في حروف الشرط والجزء أن تدخل على فعل المستقبل والمستقبل انقل من الماضي فعُدل عن النقل إلى الاخفت فأتاه لم فالأصل فيها أن تدخل على الماضي وقد وجب سقوط الأصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الأصل لما جاز دخولها على الفعل المضارع الذي هو الفرع لأنه إذا استعمل الأصل الذي هو الاخفت لم يستعمل الفرع الذي هو النقل فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

الباب الثاني والخمسون

باب الشرط والجزاء

أن قال قائل لم عملت إن الجزم في الفعل المضارع قيل أتاه عملت

لا اختصاصها وعلت الحزم لما ثبت من انها تقتضي جملتين الشرط والجواب
 فاطول ما يقتضيه الخبر لما الحزم لانه حذف وتخفيف فاما ما عدا ان
 من اللفاظ التي يجازي بها نحو من وما واي ومما وهي واين وايمان واي
 واي حين وحيثا واذا فانه عملت لانها قامت مقام ان فعملت عملها
 وكلها مبنية لقيامها مقامها ما عدا ايان وسنذكر معانيها ولم اقبعت مقام
 الحرف مستوفى في باب الاستفهام فان قيل فما العامل في جواب الشرط
 قيل اختلف الفحويون في ذلك فذهب بعض النحاة الى ان العامل
 فيه حرف الشرط كما يعمل في فعل الشرط وذهب بعضهم الى ان
 حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه وذهب آخرون الى ان حرف
 الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط
 وذهب ابو عثمان المازني الى انه مبني على الوقف فمن قال ان حرف
 الشرط يعمل فيها جميعا قال لان حرف الشرط يقتضي جواب الشرط
 كما يقتضي فعل الشرط ولهذا المعنى يسمى حرف الجزاء فكما عمل في
 فعل الشرط فكذلك يجب ان يعمل في جواب الشرط واما من قال
 انها جميعا يعملان فيه فلان فعل الشرط يقتضي الجواب كما ان حرف
 الشرط يقتضي الجواب فلما اقتضياه معا عملا فيه معا واما من قال
 ان حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في الجواب
 فقال لان فعل الشرط يقتضي الجواب وهو اقرب اليه من الحرف فكان
 عمله فيه اولى من الحرف واما من قال انه مبني على الوقف فقال لان
 النعل المضارع انها اعرب لوقوعه موقع الاسماء والجواب هاهنا لم يقع
 موقع الاسماء فوجب ان يكون متبليا وذهب الكوفيون الى انه مجزور
 على الجوار لان جواب الشرط مجاور لنعل الشرط فكان محمولا عليه
 في الحزم والحمل على الجوار كثير في كلامهم قال الشاعر
 كانتا ضررت قدما أعينها قطنا بمسقص الاوتار محلوج

وكان يقتضي ان يقال مملوفاً فتنضم على الجوار وكقول الآخر
 كان نفع للمتكوت التكميل . وكقولهم جحر قصير تحريم وما
 اشبه ذلك وهذا ليس بصحيح لان الحمل على الجوار قليل يقتصر
 فيه على السماع ولا يقاس عليه لقته وقد اعترض على هذه المذاهب كلها
 باعتراضات فاما من قال ان حرف الشرط يعمل فيها وحده فاعترض
 عليه بان حرف الشرط حرف جرم والحروف المجازمة لا تعمل في شيئين
 لضعفها واما قول من قال ان حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في
 الجواب فلا يخلو عن ضعف وذلك ان الاصل في الفعل ان لا يكون
 عاملاً في الفعل فاذا لم يكن له تاثير في العمل في الفعل وحرف الشرط
 له تاثير فاضافة ما لا تاثير له الى ما له تاثير لا تاثير له واما قول من
 قال انه مبني على الوقف لانه لم يقع موقع الاسم ففساد ايضا وذلك لان
 الفعل اذا ثبت له المشابهة بالاسم في موضع استحق الاعراب بتلك
 المشابهة لم يشترط ذلك في كل موضع الا ترى ان الفعل المضارع يكون
 معرباً بعد حروف النصب نحو لن تقوم وبعد حروف الجزم نحو لم يتم
 وان لم يحسن ان يقع موقع الاسماء فكذلك هاهنا على ان وقوعه موقع
 الاسماء انها هو موجب لنوع من الاعراب وهو الرفع وقد زال حملاً
 لجنس الاعراب وليس من ضرورة زوال نوع من الاعراب زوال حملة
 الجنس والصحيح عندي ان يكون العامل حرف الشرط بثوسط فعل
 الشرط لانه عامل معه لما بيننا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والخمسون

باب المعرفة والتكرة

ان قال قائل هل المعرفة اصل او التكرة قيل لا بل التكرة هي الاصل
 لان التعريف طارئ على التنكير فان قيل ما حد التكرة والمعرفة قيل

حد النكرة ما لم يخص الواحد من جنسه نحو رجل وقرص ودار وما
 أشبه ذلك وحده المعرفة ما خص الواحد من جنسه فان قيل قبلي
 شيء فخصير النكرة من المعرفة قبيل بشيين احدهما دخول الالف واللام
 نحو القرس والغلام ودخول رب عليها نحو رب قرس وغلام وما أشبه
 ذلك فان قيل فعلى كم نوتا تكون المعرفة قبيل في على خمسة انواع
 الاسم المظهر والعلم واليهيم وهو اسم الاشارة وما عرفت بالالف واللام
 وما اضيف الى احد هذه المعارف فاما الاسم المظهر فعلى ضربين متصل
 ومتصل فاما المتصل فعلى ضربين مرفوع ومنصوب فاما المرفوع فهو
 انا ونحن وانت وانتما وانتم وانت وانتن وهو وها وم وهي وهن واما
 المنصوب المتصل فإياي وإيانا وإياك وإياكما وإياكم وإياكن وإياه
 وإياها وإياهم وإياهن وذهب التحليل الى انه مظهر استعمال
 المظهر ومنهم من قال انه اسم ميم اضيف للتخصيص ولا يعلم اسم ميم
 اضيف غيره ومنهم من قال انه بكال اسم مظهر ولا يعلم اسم مظهر يختلف
 آخره غيره ومنهم من قال انه اسم مظهر اضيف الى الكاف ولا يعلم
 اسم مظهر اضيف غيره والصحيح ان ايا اسم مظهر والكاف للخطاب ولا
 موضع لها من الاعراب وذهب الكوفيون الى ان المظهر هو الكاف
 وإيا عماد وهذا ليس بصحيح لان الشيء لا يعبد بما هو اكثر منه وقد
 بينا فساد ذلك مستقصى في المسائل الخلافية واما المتصل فعلى ثلاثة
 اضرب مرفوع ومنصوب ومجرور فاما المرفوع فمخوفت وقمت وقمتا
 وقمتا وقمت وقمت والمظهر في قام وقاما وقامتا وقامت وقمتا وقمت
 والمظهر في اسم الفاعل نحو ضارب والمظهر في اسم المفعول نحو مضروب
 وما أشبه ذلك واما المنصوب المتصل فمخو رأيتني ورأيتنا ورأيتك
 ورأيتكما ورأيتكم ورأيتكن ورأيتهم ورأيتهن ورأيتنا ورأيتكم
 أشبه ذلك واما المجرور فلا يكون الا متصلا نحو مر في وبنا وبلت

وبكاً وبكم وبك وبكن وبه وبها وبهم وبهن وما أشبه ذلك فإن قيل
 فلم كان المرفوع والمنصوب ضميرين متصلاً ومتصلاً ولم يكن المجزوء
 كذلك قيل لأن المرفوع والمنصوب يجوز في كل واحد منهما أن
 يفصل عنه وبين عامله ألا ترى أن المرفوع يجوز أن يتقدم فيرفع
 بالابتداء فلا يتعلق بعامل لفظي وكذلك المنصوب يجوز أن يتقدم على
 الناصب كتقدم المفعول على الفعل والفاعل فلما كانا متصلين بالفاعل
 تارة وينفصلان تارة أخرى وجب أن يكون لما ضميران متصل ومتصل
 وأما المجزوء فلا يجوز أن يتقدم على عامله ولا ينصل بين عامله ومفعوله
 إلا في ضرورة لا يعتد بها فوجب أن يكون ضميره متصلاً لا غير وأما
 الاسم العلم فهو زيد وعمرو وإني محمد وأشبه ذلك وأما الميم فهو
 هنا وهذان وهك وهاتان وتيك وتلك وتانك وتينك وماؤلاء وما
 أشبه ذلك وأما ما عرّف بالالف واللام فهو قولك الرجل واللام
 وقد اختلف الفخويون في ذلك فذهب الخليل إلى أن تعريفه بالالف
 واللام معاً وذهب سيبويه إلى أن تعريفه باللام وحدها وإنما لها زيدت
 للتعريف ساكنة أدخل على عليها الهزة لئلا يبدأ بالساكن لأن الابتداء
 بالساكن محال في الخلاف بينهما كلام طويل لا يليق ذكره بهذا المختصر
 وقد افردنا كتاباً فيه وأما ما أضيف إلى أحد هذه المعارف فهو غلامي
 وغلّام زيد وغلّام هنا وغلّام الرجل وغلّام صاحب عمرو وما أشبه
 ذلك فإن قيل فما أعرف هذه المعارف قيل اختلف الفخويون في ذلك
 فذهب بعضهم إلى أن الاسم المضمّر أعرف المعارف ثم الاسم العلم ثم
 الاسم الميم ثم ما فيه الالف واللام وأعرف الضمائر ضمير المتكلم لأنه لا
 يشاركه فيه أحد غيره فلا يقع فيه التباس بخلاف غيره من سائر
 المعارف والذي يدل على أن الضمائر أعرف المعارف أنها لا تقتصر إلى
 أن توصف كثيراً من المعارف وهو قول سيبويه وذهب بعضهم إلى

ان الاسم الميم اعرف المعارف ثم المضمير ثم العلم ثم ما فيه الالف واللام
وهو قول ابي بكر بن السراج وذهب آخرون الى ان اعرف المعارف
الاسم العلم لانه في اول وضعه لا يكون له مشارك به ثم المضمير ثم الميم
ثم ما عرفت بالالف واللام وهو قول ابي سعد السيرافي قائما ما عرفت
بالاضافة فتعريفه بحسب ما يضاف اليه من المضمير والعلم والميم وما
فيه الالف واللام على اختلاف الاقوال فان قيل فلم يبي الاسم المضمير
والميم دون سائر المعارف قيل اما المضمير قائما بقي لانه اشبه المحرف
لانه سجل دليلا على المظهر فاذا جعل علامة على غيره اشبه تاء التانيث
فقد اشبه المحرف واذا اشبه المحرف فيجب ان يكون مبنيا واما الميم
وهو اسم الاشارة قائما بقي لتضمنه معنى حرف الاشارة فان قيل اين
حرف الاشارة قيل حرف الاشارة وان لم ينطقوا به الا ان القياس كان
يقضي ان يوضع له حرف كغيره من المعاني كالاستفهام والشرط والنفي
والنهي والتمني والترجي والعطف والنداء والاستثناء الى غير ذلك الا
انهم لم ينطقوا به وضمنوا معناه اسم الاشارة وان لم ينطق به وجب ان
يكون مبنيا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والخمسون

باب جمع التكسير

ان قال قائل لم جُئَ فعلٌ بفتح الفاء وسكون العيب في التثنية على افعال
وسائر اوزان الثلاثي وفي فَعَلَ فَعْلٌ فَعِلَ فَعُلَ فَعُلَ فَعُلَ فَعُلَ فَعُلَ فَعُلَ
على افعال قيل لان قَعْلًا أكثر استعمالا من غيره ومن سائر الاوزان
وافعل اخفت من افعال فاعطوا ما يكثر استعماله الاخفت واعطوا ما
يقل استعماله الاثقل ليعادلتا بينهما فاما قولهم قَرَحَ وقَرَحَ وقَرَحَ
وزند وازناد في حروف معدودة فمما لا يقاس عليه على انهم قد

تَكْمُلُ عَلَيْهَا فَقَالُوا أَنَّمَا قَالُوا فِي جَمْعِ فَرَحٍ أَفْرَاحٍ لَوْجِهَيْنِ أَحَدَهُمَا أَنَّهُمْ
 حَمَلُوهُ عَلَى مَعْنَى طَيْرٍ فَكَمَا قَالُوا فِي جَمْعِ طَيْرٍ أَطْيَارٌ فَكَذَلِكَ قَالُوا فِي جَمْعِ فَرَحٍ
 أَفْرَاحٌ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّ فِيهِ الزَّوْجَ وَهُوَ حَرْفُ تَكَرُّرٍ فَيَتَرَدَّدُ
 التَّكَرُّرُ فِيهَا بِمِثْلَةِ الْحَرَكَةِ فَصَارَ بِمِثْلَةِ فَعَلٍ نَحْوِ الْعَيْنِ فَجُمِعَ عَلَى أَفْعَالٍ
 . كَجِبَلٍ وَاجِبَالٍ وَجَمَلٍ وَاجْمَالٍ قَالَ الشَّاعِرُ

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَحٍ رُغِبَ الْحَوَاصِلُ لِأَمَاءٍ وَلَا شَجَرٍ
 أَلْقَيْتُ كَاسِيَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فَأَغْفِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عَمْرُ
 وَأَمَّا أَنْتَ فَأَنْتَ جَمَعُوهُ عَلَى أَفْعَالٍ قَالُوا أَنَا فِ لَانَ فِيهَا النُّونُ وَالنُّونُ
 فِيهَا غِنَاءٌ فَصَارَتْ الْغِنَاءُ فِيهَا بِمِثْلَةِ الْحَرَكَةِ فَصَارَ بِمِثْلَةِ فَعَلٍ فَجُمِعَ عَلَى
 ١. أَفْعَالٍ وَأَمَّا زَنْدٌ فَأَنْتَ جَمِعَ عَلَى أَفْعَالٍ فَقَالُوا أَزْنَادٌ لَوْجِهَيْنِ أَحَدَهُمَا لَمَّا
 ذَكَرْنَا أَنَّ النُّونَ فِيهَا غِنَاءٌ فَصَارَتْ كَأَنَّهَا مَهْرُكَةٌ وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّ زَنْدًا
 فِي مَعْنَى عُودٍ وَعُودٌ يَجْمَعُ عَلَى أَعْوَادٍ فَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ فَإِنْ قِيلَ
 فَلَمْ يَجْعَلُوا فَعَلًا إِذَا كَانَتْ عَيْنُهُ يَاءً أَوْ وَاوًا عَلَى أَفْعَالٍ وَلَمْ يَجْمَعُوهُ عَلَى
 أَفْعَالٍ قِيلَ لِأَنَّهُمْ لَوْ جَمَعُوهُ عَلَى أَفْعَالٍ عَلَى قِيَاسِ الصَّحِيحِ لِأَدْنَى ذَلِكَ
 ١٠. إِلَى الْاسْتِثْقَالِ إِلَّا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ فِي جَمْعِ بَيْتٍ أَيْتٌ وَفِي جَمْعِ عُودٍ
 أَعُودٌ لِأَدْنَى ذَلِكَ إِلَى ضَمِّ الْيَاءِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءُ تُسْتَقْفَلُ عَلَيْهَا الضَّمَّةُ
 لِأَنَّهَا مَعَهَا بِمِثْلَةِ يَاءٍ وَوَاوٍ وَكَذَلِكَ الْوَاوُ أَيْضًا تُسْتَقْفَلُ عَلَيْهَا
 الضَّمَّةُ أَكْثَرَ مِنَ الْيَاءِ لِأَنَّهَا مَعَهَا بِمِثْلَةِ وَاوٍ فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ مُسْتَقْفَلًا
 عَدَلُوا عَنْهُ إِلَى أَفْعَالٍ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَجْعَلُوا بَيْنَ فَعَالٍ وَفَعُولٍ فِي جَمْعِ
 ٢. الْكَثْرَةِ قِيلَ لِأَشْتِرَاكِهِمَا فِي عَدَدِ الْحُرُوفِ وَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا حَرْفٌ لَيْسَ
 فِي الْآخَرِ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَخْصُصُوا فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ مَا كَانَ عَلَى قَعْلٍ مِمَّا
 عَيْنُهُ وَاوٌ يَفْعَالٌ نَحْوُ ثَوْبٍ وَثِيَابٍ وَمَا عَيْنُهُ يَاءٌ يَفْعُولٌ نَحْوُ شَيْخٍ وَشَيْوُخٍ
 وَهَلَّا عَكَسُوا قِيلَ أَنَّمَا لَمْ يَجْمَعُوا مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ عَلَى
 فَعُولٍ لِأَنَّهُ كَانَ يُوَدِّي إِلَى الْاسْتِثْقَالِ وَلَا يُوَدِّي إِلَى ذَلِكَ إِذَا جُمِعَ عَلَى

فعال الا ترى انه لو جمع على فعول لكان يؤدي الى اجتماع واوين
 وضة نحو خوب و خروض وذلك مستثقل لاجتماع واوين وجوزوا ذلك
 في الياء لانها اخفت من الواو فكذلك خصص ما كان عينه واو بفعل
 وما كان عينه ياء بفعل فان قيل فمن اين زعمهم ان افعل لا يكون الا
 في جمع فعل وقد قالوا زمن وازمن فجمعوا فعلا بفتح العين على افعل
 قيل انما قالوا زمن وازمن وان كان القياس يوجب ان يقال ازمان
 الا انه لما كان زمن في معنى دهر ودهر يجمع على ادهر فكذلك ايضا
 جمعوا زمنا على ازمن لانه في معناه كقولهم

امتلئي بحبي سلام عليكما هل الازمن اللاني مضين راجع
 فان قيل فلم جمع ما جاء على فُعْل في الاغلب على فِعْلان قيل
 لان فعلا مقصور من فُعْال وما كان على فُعْال فانه يجمع على
 فعْلان نحو غُرَاب و غُرَبَان و عُقَاب و عُقَابَان وكذلك ما كان
 مقصورا منه يجمع على فعْلان فان قيل فلم وجب تحريك العين من
 قَمَلَة بفتح الفاء وسكون العين في المجمع نحو جَفَنَات وقَصَعَات وسكنت
 في نحو خَذَلَات و صَعِبَات من فعلة قيل لان فعلة بفتح الفاء وسكون
 العين تكون اسما غير صفة نحو جفنة وقصعة وتكون صفة نحو خذلة
 وصعبة فحركت العين منها اذا كان اسما غير صفة نحو جَفَنَات وقَصَعَات
 للفرق بينها وبين الصفة نحو خَذَلَات و صَعِبَات فان قيل فلم كان الاسم
 اولي بالتحريك من الصفة وهلا عكسا وكان الفرق حاصل قيل انما
 كان الاسم اولي بالتحريك من الصفة لان الاسم اقوى واخف والصفة
 اضعف واثقل فلما كان الاسم اقوى واخف والصفة اضعف واثقل كان
 الاسم بالتحريك احمل قال الشاعر

ابنتِ ذِكْرَ عَوْدِنَ احشَاء قلبه خفوقا ورفضات الهوى في المناصل
 فسكن رَفَضَات واصل رَفَضَات بالفتح لأجل ضرورة الشعر فان قيل

فلم اذا كانت العين من فعلة معتلة او مضاعفة تكون ساكنة كالصفة نحو عَوْرَات ويَضَات وسلَّات وما اشبه ذلك فقبل انما كانت ساكنة اذا كانت العين معتلة لان الحركة توجب ثقلا في الواو والياء فسكنوها هربا من ثقل الحركة عليهما وحرضا على فصيحيتها ومن العرب من يفتح الياء والواو فيقول عورات ويضات كما لو كان صحيح العين وعلى هذه اللغة قراءة من قرأ تلك عَوْرَات لكم يفتح الواو قال الشاعر
أخو يَضَات رَائِحٌ مَبْأُوبٌ رَفِيقٌ بِمَسْمَعِ الْمَشْكِينِ سُبُوحٌ

وانما كانت ساكنة اذا كانت مضاعفة لثلاث يجمع حرفان معحركان من جنس واحد وذلك مستثقل الا ترى انك لو قلت في جمع سَلَّة سَلَّات ومَلَّة مَلَّات لكان ذلك مستثقلا فان قيل فلم جاز في جمع فعلة بضم الفاء وسكون العين ضم العين وفصحها وسكونها نحو ظَلَمَات وظَلَمَات وظَلَمَات فقبل اما الضم فللتابع واما الفتح فرارا من اجتماع ضمتين واما السكون فللتخفيف كقولهم في عَضُد عَضُد فان قيل فلم جاز في جمع فعلة بكسر الفاء وسكون العين كسر العين وفصحها وسكونها نحو سِدْرَة وسِدْرَات وسِدْرَات فقبل اما الكسر فللتابع واما الفتح فرارا من اجتماع الكسرتين واما السكون فللتخفيف كقولهم في كَيْف كَيْف كما بينا في جمع فعلة والالف والياء في جميع ذلك كله للقاء عند بعض النحويين ويحججون بما روي عن حسان بن ثابت انشد النابغة قصيدته التي يذكر فيها

لنا المَجَنَّاتُ الثَّرَى بَلَمَعَنَ بِالضُّحَى واسيافنا يطرطن من نَجْدَةٍ دَمَا
فلم ير فيه اهتزازا فعاتبه على ذلك فقال له النابغة قد اخطأت في بيت واحد في ثلثة مواضع واغضبت عنها ثم جئت تلومني فقال له حسان ما تلك المواضع فقال له الاول انك قلت المَجَنَّات وهي تدل على عدد قليل ولا فخر لك ان يكون لك في ساحلك ثلث حَفَنَات

أو أربع والثاني أنك قلت يلحق واللمعة باض قليل فليس فيه كثير
 شأن والثالث أنك قلت يطران والقطرة تكون للقليل فلا يدل ذلك
 على فرط بحة وكان يجب أن تقول الحضان ويسلن وهذا عندي ليس
 صحيح لأن هذا الجمع يجيء للكثرة كما يجيء للقلّة قال الله تعالى وثم في
 العرقات آمينون والمراد به الكثرة لا القلّة والذي يدل على ذلك أنه
 جمع صحيح فصار بمنزلة قولهم الزيدون والعمرّون وكما أن قولهم الزيدون
 والعمرّون يكون للكثرة والقلّة فكذلك هذا الجمع وأما ما روى النابغة
 وحسان فقد كان أبو علي الفارسي يقدح فيه ولو صح فيعمل أن يكون
 النابغة قصد ذكر شيء يدفع عنه ملامة حسّان وبعارضها في الحال
 فإن قيل فلم جاز أن يكفي ببناء القلّة عن بناء الكثرة وبناء الكثرة
 عن بناء القلّة قيل أنّها جاز أن يكفي ببناء القلّة عن بناء الكثرة
 نحو قلم وأقلام ورسن وأرسن وأذن وأذان وطنب وإطناب وكنف
 وأكتاف وليل وأبال وإن يكفي ببناء الكثرة عن بناء القلّة نحو رجل
 ورجال وسبع وسباع وشسع وشسوع لأن معنى الجمع مشترك في القليل
 والكثير فجاز أن ينوي بجمع القلّة جمع الكثرة لاشتراكهما في الجمع كما
 جاز ذلك فيما يجمع بالواو والنون نحو الزيدون وجاز أن ينوي بجمع
 الكثرة جمع القلّة كما يجوز أن ينوي بالعموم المخصوص فإن قيل فلم جمع
 ما كان رباعياً على مثال واحد وهو مثال فعالل قيل لأن ما كان
 على أربعة أحرف لمّا كان أثقل ممّا كان على ثلاثة أحرف الزم طريقة
 واحدة وزيدت الألف على واحد دون غيرها لأنّها اخفت الحروف
 لأنّها قط لا تكون إلا ساكنة فإن قيل فلم حذف آخر ما كان خماسياً
 في الجمع نحو سفرجل وسفارج قيل أنّها وجب حذف آخر حروف
 لطوله ولو أتى به على الأصل لكان مستثلاً فحذف طلباً للختّة وكان
 الآخر أولى بالحذف لأنّه أضعف حروف الكلمة لأن الحذف في آخر

الكلمة أكثر من غيره فان قيل فلم جاز ان يقول في جميع سائر
 سائر بالياء قيل لانهم لما حذفوا اللام جعلوا الياء عوضا عن
 اللام المحذوفة منه فان قيل فلم عوض بالياء دون غيرها قيل لان ما
 بعد الف التكميل مكسور فكأنهم اشبعوا الكسرة فنشأت الياء وذلك
 ليس بثقل فلها كانت الياء اولى من غيرها فان قيل فلم حذفوا
 الزيادة منه في الجمع اذا لم تقع رابعة ولم يحذفوها اذا وقعت رابعة
 قيل انها حذفوا الزيادة اذا لم تقع رابعة لانهم اذا حذفوا منه الحرف
 الاصل فالزائد اولى وانما لم يحذفوها اذا وقعت رابعة لانهم يحذفون
 لما الياء قبل الطرف واذا وجدت قبل الطرف وهي من نفس الكلمة
 فينبغي ان لا تحذف لانها اولى بالثبات من المجتلة فان قيل فلم قالوا
 في جمع مفتاح مفاتيح وجرموق جراميق فقلبو الالف والواو وايقوا
 الياء على حالها قيل انها قبلوا الالف والواو ياء لسكونها وانكسار
 ما قبلها وايقوا الياء على حالها لان الكسرة توجب قلب الالف والواو
 ياء فلان يبقى الياء على حالها كان ذلك من طريق الاولى فاعرفه
 ١٠ نصب ان شاء الله تعالى

الباب الخامس والخمسون

باب التصغير

ان قال قائل لم ضم أول الاسم المصغر قيل لوجهين احدهما ان الاسم
 المصغر يتضمن المكبر ويدل عليه فأشبهه فعل ما لم يُسم فاعله فكما بُني
 أول فعل ما لم يُسم فاعله على الضم فكذلك أول الاسم المصغر
 والوجه الثاني ان التصغير لما صيغ له بناء جمع له جميع الحركات فبني
 الاول على الضم لانه اقوى الحركات وبني الثاني على الفتح تبينا للضمة
 وبني ما بعد ياء التصغير على الكسر في تصغير ما زاد على ثلثة احرف

دون ما كان على ثلثة احرف لان ما كان على ثلثة احرف يقع ما بعد
 الياء منه حرف الاعراب فلا يجوز ان يبقى على التكسير فان قيل فلم
 كان التصغير بزيادة حرف ولم يكن بتقصان حرف قيل لان التصغير
 قام مقام الصفة الا ترى انك اذا قلت في رجل رجلا وفي درهم درهم
 وفي دينار دينار فقام رجل مقام رجل صغير وقام درهم مقام درهم صغير
 وقام دينير مقام دينار صغير فلما قام التصغير مقام الصفة وفي لفظ
 زائد جعل بزيادة حرف وجعل ذلك المحرف دليلا على التصغير لانه
 مقام ما يوجب التصغير فان قيل فلم كانت الزيادة ياء ولم كانت ساكنة
 ولم كانت ثالثة قيل انها كانت ياء لانهم لما زادوا الالف في التكسير
 والتصغير من واد واحد زادوا فيه الياء لانه اقرب الى الالف من الواو
 وانما كانت ساكنة ثالثة لان الف التكسير لا تكون الا كذلك فان قيل
 فلم حمل التصغير على التكسير ومن اين زعمتم انها من واد واحد قيل
 انها حمل التصغير على التكسير لانه بغير اللفظ والمعنى كما ان التكسير
 بغير اللفظ والمعنى الا ترى انك اذا قلت في نصير رجل رجلا انك
 قد غيرت لفظه بضم اوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة ثالثة وغيرت
 معناه لانك نقلته من الكبير الى الصغير كما انك اذا قلت في تكسيره
 رجال غيرت لفظه بزيادة الالف وفتح ما قبلها وغيرت معناه لانك نقلته
 من الافراد الى الجمع ولهذا المعنى قلنا انها من واد واحد فان قيل
 فلم الزموا التصغير طريقة واحدة ولم تختلف ابنته كاختلاف ابنة
 التكسير قيل لان التصغير اضعف من التكسير الا ترى انك اذا
 قلت رجلا فقد وصفته بالصغير من غير ان نضم اليه غيره واذا قلت
 رجال فقد ضمت اليه غيره وصيرت الواحد جمعا فلما كان التصغير
 اضعف من التكسير في التغير وكان المراد به معنى واحدا ائرم طريقة
 واحدة ولما كان التكسير اقوى من التصغير في التغير ويكون كثيرا

وقليلًا وليس له نهاية ينتهي إليها خصن بأمية تدل على القلة والكثرة
 فكذلك اختلف ايتيه فان قيل فلم اذا كان الاسم خماسيًا يحذف آخر
 حروفه في التصغير نحو سرجل وسفريج قيل انما وجب حذف آخر
 حروفه في التصغير لطوله على ما بينا في التكسير لأن التصغير مجرى مجرى
 التكسير ولهذا يجوز فيه التعويض فيقال سفريج كما قالوا في التكسير
 سفارج ولهذا ايضا اذا كانت الزيادة غير رابعة حذفت واذا كانت رابعة
 لم تحذف حملا للتصغير على التكسير لأن التصغير والتكسير من واحد واحد
 فان قيل فلم زادوا التاء في تصغير المؤنث اذا كان الاسم ثلاثيًا نحو
 شمس وشمسة ولم يردوها اذا كان على اربعة احرف نحو زينب وزينب
 قيل انما ردتوا التاء في التصغير لأن التصغير يرد الاشياء الى اصولها
 الا ترى انهم قالوا في تصغير باب بويب وفي تصغير ناب نيب فردوا
 الالف الى اصلها واصلها في باب الواو لانك تقول في تكسيره ابواب
 وبوئيت بابا واصلها في ناب الباء لانك تقول في تكسيره انياب ونبيئت نابا
 وفي الامر منه نيب وفي الامر من الاول بوب فاذا كان التكسير والتصغير
 ١٠ بردان الاشياء الى اصولها والاصل في نحو شمس ان تكون بعلامة التانيث
 للفرق بين المذكر والمؤنث وجب ردتها في التصغير واختص رد التاء
 في الثلاثي لحقة لفظه فاما الرباعي فلم يرد فيه التاء لطوله فصار الطول
 بدلا من تاء التانيث فاما ما لم يرد فيه التاء في التصغير من الثلاثي
 فنحو قولهم في قوس قويس وفي فرس فريس وفي عرس عريس وفي حرب
 ٢٠ حريب وفي ناب الابل نيب وفي ذرع الحديد ذريع واما ما ائتمروا
 فيه التاء في التصغير من الرباعي فنحو قولهم في قدام قديمية وفي وراء
 ورئية وفي امام امية فقد تكلموا عليه فقالوا انما لم يلحق التاء في
 التصغير لما كان ثلاثيًا لانه أجري مجرى المذكر لانه في معناه وذلك
 لأن القوس في معنى العود والعرس يطلق على المذكر والمؤنث والمذكر

هو الاصل في لفظ تصغيره على اصله والعرب في معنى التعريض
والحرب في الاصل مصدر حُرِبَ حرباً والمصدر في الاصل مذكر
والثابت روي فيها معنى الثابت الذي هو السن وهو مذكر لانها سُمِّيَتْ
به عند سقوطه ودرج الحديد في معنى الدرغ الذي هو القيص وانما
اثبتوا التاء في التصغير فيما كان رباعياً نحو قدينية وورقة وامية اوجهين
احدهما ان الاغلب في الظروف ان تكون مذكورة فلو لم يدخلوا التاء
في هذه الظروف وهي مؤنثة لالتبس بالذكر والوجه الثاني انهم زادوا
التاء تأكيداً للتانيث ويحتمل ايضاً وجهاً ثالثاً وهو انهم اثبتوا التاء
تنبيهاً على الاصل المرفوض كما صححوا الواو في العود والحركة تنبيهاً على
ان الاصل في باب بوب ودار دور وهو اصل مرفوض على كل حال
فكلا التسمين شاذ لا يقاس عليه فان قيل فلم خالفوا بين تصغير الاسماء
المهجمة وما اشبهها وبين الاسماء المتشككة قالوا في تصغير ذا ذياً وفي تانياً
وفي الذي الذياً وفي التي اثنيّاً قيل انما فعلوا ذلك جرياً على اصول
كلامهم في تغيير المحكم عند تغيير الباب لان الاسماء المهجمة لها كانت
مغايرة للاسماء المتشككة جعلوا لها حكماً غير حكم الاسماء المتشككة لتغايرها
فلم يضموا اوائلها في التصغير كما فعلوا في الاسماء المتشككة وزادوا في
آخرها الف ليكون علماً للتصغير كالضمة في اوائل الاسماء المتشككة وجوزوا
ان يقع ياء التصغير فيها ثانية كقولهم في ذا ذياً وفي تاء تانياً فان قيل فلم
لم يمتنع ياء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الاسماء المتشككة قيل انما لم
يتمتع وقوع ياء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الاسماء المتشككة لان
اوائلها مفتوحة فلم يمتنع وقوع ياء التصغير الساكنة بعدها بخلاف الاسماء
المتشككة فان اوائلها مضمومة فيمتنع وقوع الياء الساكنة بعدها فان قيل
فلم زادوا الالف في آخرها علامة للتصغير قيل انما حسن زيادة الالف
في آخرها علامة للتصغير لانها اسماء مبنية فجعل في آخرها الف لتكون

على صيغة لا يتصور دخول الحركة التي في آله الإعراب عليه فاعرفه
نصب ان شاء الله تعالى

الباب السادس والخمسون

باب النسب

ان قال قائل لم زيدت الياء في النسب مشددة مكسورا ما قبلها نحو
زيدني وعمرني وبغدادني ومصري ونحو ذلك قبل اولا انما كانت ياء
تشبيها ياء الاضافة لان النسب في معنى الاضافة ولذلك كان المتقدمون
من المخويين يترجمونه بباب الاضافة وكانت الياء مشددة لان النسب
ابلع من الاضافة فشددوا الياء ليدلوا على هذا المعنى وكانت مكسورا
ما قبلها نوناً لما كان قبل فلم حذفوا تاء التانيث في النسب نحو
قولهم في النسب الى مكة مكّي ونحو ذلك قبل خمسة اوجه احدها انما
انما حذفت لتلا تفع في حشو الكلمة وتاء التانيث لا تقع في حشو
الكلمة والثاني انما حذفت لتلا يؤدي الى الجمع بين تاء التانيث
في النسب الى الموت اذا كان المنسوب مؤنثا الا ترى انك اذا قلت
في النسب الى الكوفة والبصرة في المذكر رجل كوفي وبصري قلت
في الموت امرأة كوفية وبصرية فلما كان يؤدي الى الجمع بين تاء
تانيث في الموت نحو كوفية وبصرية والجمع بين علامتي تانيث في
كلمة واحدة لا يجوز حذف التاء من المذكر لتلا يجعل بين علامتي
٢. تانيث في الموت والثالث انما حذفت لان ياء النسب قد تنزلا
متزلة تاء التانيث في الفرق بين الواحد والجمع الا ترى انهم قالوا رومي
ودوم وزنجي وفرقوا بين الواحد والجمع ياء النسب كما فرقوا
بتاء التانيث بين الواحد والجمع في قولهم نخلة ونخل وتمر وتمر فلما
وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه لم يجعل بينهما كما لم يجعل بين

طابعتي تانيث والرابع انما حذف لان هذه التاء حكمها ان تنقلب في
 الوقت ما فلما كانت تتغير ولا يمكن ان تجري على حكمها في ان تكون
 تارة تاء وتارة هاء كان حذفها اسهل عليهم والخامس ان تاء التانيث
 بمنزلة اسم ضم الى اسم ولو نسبت الى اسم ضم الى اسم لحذفت الاسم الثاني
 فكذلك هاهنا تحذف تاء التانيث فان قيل فلم تحذف الياء من باب فُعيلة
 وفُعيلة نحو قولهم في النسب الى جهة جُهتي والى ربيعة ربيعة وربي دون باب
 فُعيل وفُعيل نحو قولك في النسب الى ثقف ثقفني وفي النسب الى هذيل
 هذيلي قيل انما وجب حذف الياء في باب فُعيلة وفُعيلة دون باب
 فُعيل وفُعول لان باب فُعيلة وفُعيلة اجمع فيه سببان موجبان للحذف
 وهما طلب التخفيف وتأسيس التغير لحذف تاء التانيث وباب فُعيل
 وفُعيل ليس فيه الا سبب واحد وهو طلب التخفيف فلما كان في باب
 فُعيلة وفُعيلة سببان لزمه الحذف ولما كان في باب فُعيل وفُعيل سبب
 لم يلزم الحذف فان قيل فلم قالوا حتى بالفتح وان كان الاصل هو الكسر
 قيل لانهم قلبوا الكسرة فتحه طلبا للتخفيف كما قالوا في النسب الى شقير
 شقيري والى نير نيري بالفتح وان كان الاصل هو الكسر طلبا للتخفيف
 الا نرى انهم لو قالوا شقري ونيري بالكسر لادى ذلك الى توالي كسرتين
 بعدها ياء مشددة وذلك مستثقل فعدلوا عن الكسرة الى الفتح فقالوا
 شقري ونيري فكذلك هاهنا وكذلك قالوا في النسب الى عليّ علويّ
 بالفتح لانهم لما حذفوا الياء الاولى التي هي ياء فُعيل بقي على وزن فُعيل
 وايدلوا من الكسرة فتحه فانقلبت الياء الفا لتحركها وانتاج ما قبلها فصار
 عليّ كرحا وعصا فقلبو من الالف واوا فقالوا علويّ كما قالوا رَحويّ
 وعَصويّ فان قيل فلم وجب قلب الف رحا وعصا واوا قيل انما
 وجب قلب الالف واوا لانها ساكنة والياء الاولى من ياء النسب ساكنة
 وساكان لا يجتمعان فوجب فيها القلب وكان القلب اولى من الحذف

لكثرة ما يلحق النسب من التغيير والتغير بالحذف المبلغ من القلب
وأقوى فلهذا كان القلب أولى وكان قلب الالف باطلاً أولى من قلبها
بآء لأنها لو قلبت بآء لآتى ذلك الى اجتماع الامثال الا ترى انك لو
قلت رحيم وعصبي لآتى ذلك الى اجتماع تلك بآءات وذلك مستقل
فعدلوا عن الياء الى الواو لأنها ابعد من اجتماع الامثال فان قيل فلما
قالوا في النسب الى شجر شجوي قيل لانهم ابدلوا من الكسرة فتحه للعلم
التي ذكرناها فانقلب الياء النافذة لغيرها وانفتح ما قبلها فالتحق بالمقصود
نحو عصا ورحا فقالوا فيه شجوي كما قالوا رحوي وعصوي فان قيل فلم
قالوا في النسب الى مغزى وقاضي مغزى ومغزوي وقاضي وقاضي قيل
اما من قال مغزوي فابدل فلان الالف من نفس الكلمة فابدل منها
واو كما ابدل فيما كان على ثلثة احرف نحو رحوي واما قاضي فابدل
من الكسرة فتحه وقلب الياء النافذة قاضا كمغزى فقالوا قاضي كما
قالوا مغزوي واما من قال مغزى وقاضي فحذف الالف والياء فلان
الالف ساكنة والياء الاولى من بآءي النسب ساكنة وساكنان لا يجتمعان
فحذفت الالف لالتقاء الساكنين كما حذفت فيما كان على خمسة احرف
فان قيل فلم وجب حذف الالف والياء اذا كان الاسم على خمسة احرف
نحو قولهم في النسب الى مرتجي مرتجي والى مشتري مشتري قيل انها وجب
حذف الالف والياء في الاسم اذا كان على خمسة احرف لطول الكلمة
وإذا جاز الحذف فيما كان على اربعة احرف لزم فيما زاد على ذلك
فان قيل فلم لزم الحذف فيما كان على اربعة احرف نحو قولهم في النسب
الى بشكي بشكي والى جيمزي جيمزي قيل لانه لما توالى فيه ثلث
حركات متواليات تنزل منزلة ما كان على خمسة احرف لان الحركة قد
تنزل منزلة الحرف الا ترى ان من يجوز ان يصرف هند لا يجوز ان يصرف
سعدى كما لا يجوز ان يصرف زينب لان الحركة الحقة بما كان على

الرابعة احرف فكذلك ماها الحذف الفقه وما كان على خمسة احرف
 فان قيل فلم وجب حذف الياء المتحركة مما قبل آخره ياء مشددة نحو
 قولهم في النسب أُسَيْدُ أُسَيْدِي ونحو ذلك قيل لئلا يجمع اربع ياءات
 وكثرتان وذلك مستعمل وانما وجب حذف المتحركة لان المقصود
 بالحذف التخفيف والمتحركة اثقل من الساكنة فكان حذفها اولى لانهم لو
 حذفوا الساكنة لكانت المتحركة تتقلب الفا لثقلها وانفتاح ما قبلها
 فلذلك كان حذف المتحركة اولى فان قيل فلم وجب قلب همزة التانيث
 في النسب واو في نحو قولهم حرآ جراوي ولم يجب ذلك في النسب الى
 كساء وعلباء ونحو ذلك قيل لان همزة التانيث ثقيلة لانها عوض عن
 علامة التانيث التي توجب ثقلا فوجب قلبها واو واما همزة كساء فلم
 يجب قلبها لانها مقبلة عن حرف اصلي فأجريت مجرى همزة الاصلية
 نحو قَرَأَ ووَضَاءَ وكذلك همزة في علباء ملحقة بحرف اصلي فأجريت
 مجرى همزة الاصلية وكما لا يجب قلب همزة الاصلية واو في النسب فكذلك
 ما اجري مجراها فان قيل فلم وجب الرد الى الواحد في النسب الى الجميع
 نحو قولهم في النسب الى الفرائض فرضي ونحو ذلك قيل لان نسبته الى
 الواحد تدل على كثرة نظره فيها وحكم الواحد من الفرائض كحكم
 الجميع فاذا كان حكم الواحد كحكم الجميع وجب الرد الى الواحد لانه
 اخف في اللفظ مع انه الاصل فاما قولهم انما هي ومدايني فانتها نسبو الى
 الجميع لانه صار اسم شيء بعينه وليس المقصود منه ان يدل على ما يقتضيه
 اللفظ من الجميع فلما صار اسما للواحد تنزل منزلة الواحد فاعرفه نصب
 ان شاء الله تعالى

الباب السابع والخمسون

باب اسماء الصلات

ان قال قائل لم سمي الذي والتي ومن وما وأي اسماء الصلات قيل

لانها تقتصر الى صلات توضيحها وتبينها لانها لم تنهم معانيها بانفسها الا
 ترى انك لو ذكرتها من غير صلة لم تنهم معناها حتى تضم الى شيء
 بعدها كقولك الذي ابوه مطلق او الذي اعطاني ابوه وكذلك التي
 اخوها ذاهب والتي ذهب اخوها وكذلك ساثرها وفي الذي اربع لغات
 الذي ياء ساكنة والذي ياء مشددة والذي بكسر اللال من غير ياء
 والذي يسكون اللال بغير ياء وكذلك في التي اربع لغات التي ياء ساكنة
 والتي ياء مشددة والتي بكسر التاء من غير ياء والتي يسكون التاء من
 غير ياء والالف واللام فيهما زائدتان وليستا فيهما للتعريف لان
 التعريف بصلتهما وفي الجملة التي بعدها بدليل اخواتهما نحو من وما
 فلو كانتا فيهما للتعريف لآدى ذلك الى ان يجمع فيهما تعريفتان وذلك
 لا يجوز فان قيل فلم ادخلت الذي والتي في الكلام قيل توصلا الى
 وصف المعارف بالجمل لانهم لما راوا النكرات توصف بالمفردات والجمل
 نحو مررت برجل ذاهب ومررت برجل ابوه ذاهب وذهب ابوه وما اشبه
 ذلك ولم يحسنوا ان يجعلوا النكرة اقوى من المعرفة وآثروا التسوية
 بينهما جازوا باسم ناقص لا يتم الا بجملة فجعلوه وصفا للمعرفة توصلا الى
 وصف المعارف بالجمل كما اتوا بذى التي بمعنى صاحب توصلا الى الوصف
 بأسماء الاجناس نحو قولك مررت برجل ذي مال واتوا بأي توصلا الى
 نداء ما فيه الالف واللام نحو يا ايها الرجل ونحو ذلك فان قيل فلم
 وجب العائد من الصلة الى الموصول قيل لان العائد يعلقها بالموصول
 وينتهي به ولذلك لم يجر ان يرتفع زيد خرج في قولم الذي خرج زيد
 لانه يؤدي الى ان تخلو الصلة من العائد الى الموصول فان قيل فلم
 حذف في قوله تعالى اَمَّا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُوْلًا قِيلَ لَانَ الْعَائِدِ
 ضمير المنصوب المتصل والضمير المنصوب المتصل يجوز حذفه لانه
 صار الاسم الموصول والفعل والفاعل والمنفعل بمنزلة شيء واحد فلما

حارت هذه الاشياء وتزله الشيء الواحد طلبا لما التفتيت وكان حذف
 المفعول اولي لأن المفعول فضلا بخلاف غيره من هذه الاشياء فكانت
 حذفه اولي فان قيل فهل يجوز ان تكون الاسماء المفردة صلوات قبل
 لا يجوز ذلك لأن اسماء الصلوات انما ادخلوها في الكلام توصلا الى
 الوصف بالجمل كما انما يذوي توصلا الى الوصف بالاجناس وبأي
 توصلا الى نداء ما فيه الالف واللام فكما لا يجوز اضافة ذو الى غير
 الاجناس ولا بأي بعد أي إلا ما فيه الالف واللام فكذلك هاهنا لا
 يجوز ان تكون الصلوات إلا جملا ولا يجوز ان تكون مفردة فاما قراءة
 من قرأ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ بالرفع فالتقدير فيه على الذي هو
 احسن فكذلك قوله عز وجل تَمَلَّأَ مَا بَعُوضَةٌ بالرفع فتقديره ما هو
 بعوضة وكذلك قوله عز وجل أَنَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا أي هو أشد
 فحذف المبتدأ في هذه المواضع كلها وحذف المبتدأ جائز في كلامهم
 فان قيل فهذه الضمة في أنهم ضمة اعراب او ضمة بناء فبطل اخلاف
 النحويون في ذلك فذهب سيبويه الى انها ضمة بناء لانهم لما حذفوا
 المبتدأ من صلها دون سائر احوالها نقصت فثبتت وكان بناءها على
 الضم اولي لانها اقوى المحركات فثبتت على الضمة كقيل وبعد والذي
 يدل على انهم انما بنوها لحذف المبتدأ انهم لو اظهروا المبتدأ فقالوا
 ضربت أنهم هو في النار لنصبوا ولم ينصبوا وذهب الخليل الى ان الضمة
 ضمة اعراب ويرفعه على المحكاة والتقدير عنه قال الله سبحانه وتعالى
 ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ الَّذِي يَقَالُ لَمْ أَهْمُ وذهب يونس الى الإلغاء
 الفعل قبله وينزل الفعل المؤثر في الإلغاء منزلة افعال القلوب والصحيح
 ما ذهب اليه سيبويه واما قول الخليل انه مرفوع على المحكاة فالمحكاة
 انما تكون بعد جري الكلام فتعود المحكاة اليه وهذا الكلام يصح
 ابتداءه من غير تقدير قول قائل قاله واما قول يونس فضعيف جدا

لأن الفعل اذا كُتب مؤثراً لا يجوز العاوة فان قيل فلم ثبت اسماء
 الصلات قبل لوجهين احدهما ان الصلة لما كانت مع الموصول
 بمنزلة كلمة واحدة صارت بمنزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبنى والوجه
 الثاني ان هذه الاسماء لما كانت لا تقيد الا مع كلمتين فصاعداً اشبهت
 بالحروف لايتها لا تقيد الا مع كلمتين فصاعداً غلب قيل فأي لم كانت
 معرفة دون سائر اخواتها قبل لوجهين احدهما انهم بقوا على الاصل
 في الاعراب تنسبها على ان الاصل في الاسماء الاعراب كما ينسب الفعل
 المضارع اذا اتصلت به نون التاكيد وصير جماعة النسوة تنسبها على
 ان الاصل في الاقوال البناء والوجه الثاني انهم حملوها على نظيرها
 وتبعضها فنظيرها جزء وتبعضها كل وهما معربان فكانت معرفة فاعرفه
 نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن والخمسون

باب حروف الاستفهام

١٠ ان قال قائل كم حروف الاستفهام قيل ثلثة حروف الهزة وأم وهل
 وما عنا هذه الثلثة فاسماً وظروف أقيمت مقامها فالاسماء من وما وم
 وكيف والظروف اين واي ومي واي حين واين واي يحكم عليها بما
 تضاف اليه فاما الهزة وأم فقد بينهما في باب العطف واما هل فتكون
 استفهاماً وتكون بمعنى قد قال الله عز وجل هل آتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ
 ٢٠ مِنْ الدَّهْرِ اَي قد اتي ثم قال الشاعر

سائل فوارس يربوع يشدّ نساً أهل راونا يسبح الثقت ذي الإكم
 اَي قد راونا ولا يجوز ان تجعل هل استفهاماً لأن الهزة للاستفهام
 وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف الاستفهام فان قيل فلم اقامت
 العرب هذه الاسماء والظروف مقام حروف الاستفهام قيل انها اقاموها

مقام حروف الاستفهام توسعا في الكلام ولكل واحد منها موضع يخص
 به فمن سؤال عن يعقل وما سؤال عما لا يعقل وكما سؤال عن العدد
 وكيف سؤال عن الحال وابن ولقي سؤال عن المكان ومتى وأي حين
 وأين سؤال عن الزمان وأي يحكم عليها بما تضاف اليه فاتها لا تكون
 الا مضافة الا ترى أنك لو قلت من عندك لوجب ان يقول الجيب
 زيد او عمرو وما اشبه ذلك ولو قال فرس او حمار لم يجوز ان من
 سؤال عن يعقل لا عما لا يعقل وكذلك لو قلت ابن زيد لوجب
 ان تقول في الدار او في المسجد وما اشبه ذلك ولو قال يوم الجمعة لم
 يجوز ان سؤال عن المكان لا عن الزمان وكذلك ايضا لو قلت
 متى الخروج لوجب ان تقول يوم الجمعة او يوم السبت وما اشبه ذلك
 ١٠ ولو قال في الدار او في المسجد لم يجوز ان متى سؤال عن الزمان لا
 عن المكان وكذلك سائرهما فان قيل فلم اقاموا هذه الكلم مقام حرف
 واحد وهي همزة الاستفهام وهم يتوحدون الابهام والاختصار في الكلام
 قيل انما فعلوا ذلك للبالغة في طلب الابهام والاختصار وذلك
 لان هذه الكلم تشتمل على الجنس الذي يدل عليه الا ترى ان من
 تشتمل على جميع من يعقل وابن تشتمل على جميع الامكنة ومتى تشتمل
 على جميع الازمنة وكذلك سائرهما فلما كانت تشتمل على هذه الاجناس
 كان فيها فائدة ليست في الهمزة الا ترى أنك لو قلت ازيد عندك
 لجاز ان لا يكون زيد عندك فيقول لا فتحتاج الى ان تعيد السؤال
 وتعد شخصا شخصا وربها لا يذكر الشخص الذي هو عندك فلا يحصل
 ٢٠ لك الجواب عن عند لانه لا يلزمه ذلك في سؤالك فلما كان ذلك
 يؤدي الى التطويل لان استيعاب الاشخاص مستحيل اتي بلفظة تشتمل
 على جميع من يعقل وهي من فاقاموها مقام الهمزة ليلزم السؤال الجواب
 عن عند وكذلك لو قلت اني الدار زيد او في المسجد لجاز ان لا يكون

في واحد منها قبول لا يحتاج ايضا ان تعيد السؤال وبعد مكانا
مكانا وربما لا يذكر ذلك المكان الذي هو فيه فلا يحصل لك
الجواب عن مكانه لانه لا يلزم ذلك في سؤالك فلما كان ذلك يؤدي
الى التطويل اتى بآين لانها تشمل على جميع الامكنة ليلزم المسؤل
الجواب عن مكانه وكذلك لو قلت اخرج زيد يوم السبت لجاز ان
لا يخرج في ذلك اليوم فحتاج ايضا الى تكرير السؤال وربما لا يذكر
ذلك الوقت الذي يخرج فيه فلما كان ذلك يؤدي الى التطويل
اقاموا على مقامها لانها تشمل على جميع الازمنة كما تشمل آين على
جميع الامكنة وكذلك سائرهما فلها المعنى من اليجاز والاختصار اقاموها
مقام الهزة فان قيل فلم كانت مبنية ما عدا آيا قيل انها بنيت لانها
تضمنت معنى حرف الاستفهام وهو الهزة واما اية فأتيا أعربت وان
كانت قد تضمنت معنى حرف الاستفهام لما بينا في باب اسماة
الصلوات قبل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب التاسع والخمسون

باب الحكاية

ان قال قائل لم دخلت الحكاية الكلام قيل لانها تريل الالباس
وتريل التوسع في الكلام فان قيل فهل يجوز الحكاية في غير الاسم العلم
والكنية قيل اختلفت العرب في ذلك فمن العرب من يميز الحكاية
في المعارف كلها دون التكرات قال الشاعر

سمعت الناس يتجمعون غيثا فقلت لصليح اتبعني بلالا

فقال الناس بالرفع كأنه يسمع قائل يقول الناس يتجمعون غيثا فحكي الاسم
مرفوعا كما سمع ومن العرب من يميز الحكاية في المعرفة والتكرة ومن
ذلك قول بعضهم وقد قيل له عندي تمرتان فقال دعني من تمرتان

وأما أهل الحجاز فخصوها بالاسم العلم والكنية فيقولون إذا قال رأيت
 زيدا من زيدا وإذا قال مررت بزيد من زيد فيقولون من في موضع
 رفع بالأنداء وزيدا في موضع الخبر ويجكون الأعراب وتكون الحركة
 قائمة مقام الرفع التي تحب بحرف المبتدأ وأما بنو تميم فلا يجكون ويقولون
 من زيد بالرفع في جميع الأحوال فيقولون من في موضع رفع لأنه
 مبتدأ وزيد هو الخبر ولا يجكون الأعراب وهو التماس والذي يدل
 على ذلك أن أهل الحجاز يوافقون بني تميم في العطف والوصف فالعطف
 كقولك إذا قال لك القائل رأيت زيدا ومن زيد والوصف كقولك
 إذا قال لك القائل رأيت زيدا الظريف من زيد الظريف فان قيل
 فلم يحسن أهل الحجاز المحكاة بالاسم العلم والكنية فسيل لأن الاسم
 العلم والكنية غيرا وتُقلا عن وضعها فليما دخلها التغير والتغير يوتس
 بالتغير فان قيل فلم رفع أهل الحجاز مع العطف والوصف قيل
 لارتفاع اللبس فان قيل فما هذه الزيادات التي تلحق من في الاستظهار
 عن النكرة في الوقف في حالة الرفع والنصب والجر والثابت والثنية
 والجمع نحو منو ومني ومنان ومثني ومنون ومين ومئة ومثان
 ومثين ومئات هل هي أعراب أو لا قيل هذه الزيادات التي تلحق
 من من تغييرات الوقف وليست بأعراب والدليل على ذلك من
 وجهين أحدهما أن من مبنية والمبني لا يلحقه الأعراب والثاني أن الأعراب
 يثبت في الوصل ويسقط في الوقف وهذا بعكس الأعراب يثبت في
 الوقف ويسقط في الوصل فدل على أنه ليس بأعراب وأما قول الشاعر
 أنها ناري فقلت متون انتم فقالوا المجن فقلت غموا ظلما
 فائتوا الزيادة في حال الوصل فالجواب عنه من وجهين أحدهما أنه
 أجرى الوصل مجرى الوقف لضرورة الشعر وإذا كان ذلك لضرورة
 الشعر فلا يكون فيه حجة والثاني أنه يجوز أن يكون من قبيلة تعرب من

فقد حكى عن سيبويه أنه من العرب من يقول ضرب من مائة كما تقول
ضرب رجل رجلا ولم يقع الكلام في لغة من اعرها وإنما وقع في
لغة من بناها فمنون في هذه اللغة بمنزلة قام الزيدون وعلى كل حال فهي
من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه فأعرفه نصب إن شاء الله تعالى

الباب الستون

باب الخطاب

ان قال قائل ما ضابط هذا الباب فبيل ان نجعل أول كلامك للسؤل
عنه الغائب وآخره للسؤل المخاطب فتقول اذا سألت رجلا عن رجل
قلت كيف ذلك الرجل يا رجلُ واذا سألت عن رجلين قلت كيف
ذاتك الرجلان يا رجلُ واذا سألت عن رجال قلت كيف اولائك
الرجال يا رجلُ واذا سألت رجلا عن امرأة قلت كيف تلك المرأة
يا رجلُ واذا سألت عن امرأتين قلت كيف تأتلك المرأتان يا رجل
واذا سألت عن نسوة قلت كيف اولئك النسوة يا رجلُ واذا سألت
امراة عن امرأة قلت كيف تلك المرأة يا امرأة واذا سألتها عن
امرأتين قلت كيف تأتلك المرأتان يا امرأة واذا سألتها عن نسوة قلت
كيف اولئك النسوة يا امرأة واذا سألت امرأة عن رجل قلت كيف
ذلك الرجل يا امرأة واذا سألتها عن رجلين قلت كيف ذاتك
الرجلان يا امرأة واذا سألتها عن رجال قلت كيف اولئك الرجال
يا امرأة واذا سألت اثنتين عن امرأة قلت كيف تلك المرأة يا رجلان
قال الله عز وجل أَلَمْ أَنهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ إِذَا خَاطَبْتِ نِسْوَ
وَاشِرْتِ إِلَى رَجُلٍ قُلْتُ كَيْفَ ذَالِكُنِ الرَّجُلُ يَا نِسْوَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى
قَالَتْ فَذُلِكُنِ الَّذِي لُمْتُنِي فِيهِ وَعَلَىٰ مِثَالِ هَذَا الْبَابِ فَإِنْ قِيلَ
فَلَمْ يَدْمُ الْمَشَارِ إِلَيْهِ الْغَائِبِ قَبِيلَ عِنَايَةِ بِالْمَسْئُولِ عَنْهُ وَالْكَافِ بَعْدَ

أسماء الإشارة وهي ذلك وتلك وأولئك لمجرد الخطاب ولا موضع لما
 من الأعراب لأنه لو كان لما موضع من الأعراب لكان موضعها الجز
 بالاضافة وذلك محال لأن أسماء الإشارة معارف والمعارف لا تضاف
 فصارت بمنزلة الكاف في التجاك لأن ما فيه الالف واللام لا تضاف
 ومنزلة الكاف في أياك لأنه مضمرة والمضمرات كلها معارف والمعارف لا
 تضاف واللام في ذلك وتلك زائدة للتنبيه كما في هذا ولهذا لا يحسن
 ان يقال هنالك ولا هنالك وأصل اللام ان تكون ساكنة فان قيل
 فلم كسرت اللام في ذلك وحدها قيل أنها كسرت ذلك لوجهين
 أحدهما أنها كسرت لالتقاء الساكنين لسكونها وسكون الالف قبلها
 والثاني أنها كسرت لئلا تلبس بلام الملك الا ترى أنك لو قلت ذلك
 يقع اللام لالتبس وتوهم السامع ان المراد به ان هذا الشيء ملك لك
 فلما كان يؤدي الى الالتباس كسرت اللام لإزالة هذا الالتباس وأنها
 فحقت كاف الخطاب في المذكر وكسرت في المؤنث للفرق بينهما
 والكاف في تلكا ايضا للخطاب وما أتى بعدها علامة التثنية وكذلك
 الكاف ايضا في اولائكم للخطاب والميم والواو المحذوفة علامة لجمع
 المذكر وكذلك الكاف ايضا في اولائكن للخطاب والنون المشددة
 علامة لجمع المؤنث ومن العرب من يأتي بالكاف مفردة في التثنية
 والجمع على خطاب الواحد اذا فهم المعنى قال الله سبحانه وتعالى ذَلِكَ
 يَمَّا قَسَمْتُ أَيْدِيكُمْ ولم يقل ذالككم وقيل أنها افرد لأنه اراد به الجمع
 كأنه قال أنها الجمع والجمع لفظه مفرد فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الحادي والستون

باب الالفات

ان قال قائل على كم ضربا الالفات التي تدخل اوائل الكلم قيل

على ضربين همزة وصل وهمزة قطع همزة الوصل هي التي يتصل ما قبلها
بما بعدها في الوصل ولذلك سُميت همزة الوصل وهمزة القطع هي التي
تقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها فلذلك سُميت همزة القطع فان قيل
ففي ماذا تدخل همزة الوصل من الكلم قيل في جميع اقسام الذكر
من الاسم والفعل والحرف اما الاسم فتدخل منه على اسم ليس بمصدر
وعلى اسم هو المصدر فاما ما ليس بمصدر فابن وابنة واثان واثنان
واسم واسم وامرؤ وامرأة ولين فالهمزة دخلت في اوائل هذه الكلم
عوضا عن اللام المحذوفة منها ما عدا امرأ وامرأة ولين فاما امرؤ
وامرأة فانما دخلت عليهما لانهما لما كان آخرهما همزة والهمزة معدن
التغيير تنزلا منزلة الاسم الذي قد حذف منه اللام فادخلت الهمزة
عليهما كما ادخلت على ما حذف منه اللام فاما ابن فهو جمع بين الأ
انهم وصلوها لكثرة الاستعمال وقيل انهم حذفوها حذفاً وزيدت الهمزة
في أوله لئلا يبدأ بالسكون واما ما كان مصدرا فهو انطلاق واقتطاع
واحمرار واحمرار واستخراج واغديان واخرواط واسحنكك واسلقاه
واخرجهم واسبطرار وما اشبه ذلك واما الفعل فتدخل همزة الوصل
منه على افعال هذه المصادر نحو انطلق واقتطع واحمر واحمر واستخرج
واغدون واخروط واسحنكك واسلق واسبق واسطر ونحو ذلك وانما
دخلت همزة الوصل في اوائل هذه الافعال ومصادرهما لئلا يبدأ
بالسكون وكذلك ايضا تدخل همزة الوصل على امثلة الامر من الفعل
الذي يسكن فيه ما بعد حرف المضارعة نحو ادخل واضرب واسمع
لئلا يبدأ بالسكون واما الحرف فلا تدخل همزة الوصل منه الا على
حرف واحد وهي لام التعريف نحو الرجل والغلام وما اشبه ذلك في
قول سيبويه للامة التي ذكرناها واما التحليل فذهب الى ان الالف
واللام زيدتا معا للتعريف الا انهم جعلوا الهمزة همزة وصل لكثرة

الاستعمال وقد ذكرناه مستوفى في كتاب الألف واللام فان قيل فلم
 تفتح الهزة مع لام التعريف والفتحة أين قبل اما الهزة مع لام
 التعريف ففتح لثمة الوجه احدهما ان الهزة لما دخلت على لام التعريف
 وفي حرف ارادوا ان يحملوها بخلافته للهزة التي تدخل على الاسم
 والنعل والوجه الثاني ان الحرف اقبل فاخارط له الفتحة لانه اخف
 الحركات والوجه الثالث ان الهزة مع لام التعريف يكثر دورها في
 الكلام فاخارط لما اخف الحركات وهو الفتح واما هزة اهن فانها
 ثبتت على الفتح لوجهين احدهما ان الاصل فيها ان تكون هزة قطع
 مفتوحة فاذا وصلت لكثرة الاستعمال بقيت حركتها على ما كانت عليه
 والثاني انها فتحت لان هذا الاسم ناب عن حرف القسم وهو الواو فلما
 ناب عن الحرف شبه بالحرف وهو لام التعريف فوجب ان تفتح هزته
 كما فتحت مع لام التعريف فان قيل فلم ضمت الهزة في نحو ادخل
 وكسرت في نحو اضرب وما اشبه ذلك قيل اختلف النحويون في ذلك
 فذهب البصريون الى ان الاصل في هذه الهزة الكسر وانما ضمت
 في نحو ادخل وما اشبه ذلك لان الخروج من كسر الى ضم مستثقل
 ولما ليس في كلام العرب شيء على وزن فعل وذهب الكوفيون الى
 ان هزة الوصل مبنية على ثالث المستقبل فان كان مكسورا كسرت وان
 كان مضموما ضمت وما عدا ما ذكرناه في هزة الوصل فهو هزة قطع
 لان هزة القطع ليس لها اصل بمصرها غير انا نذكر بينها فرقا على
 جهة التفریب فنقول نفرق بين هزة الوصل وهزة القطع في الاسماء
 بالتصغير فان ثبتت في التصغير فهي هزة قطع وان سقطت فهي هزة
 وصل نحو هزة آب وابن فالهزة في آب هزة قطع لانها ثبتت في
 التصغير لانك تقول في تصغيره ابي والهزة في ابن هزة وصل لانها
 تسقط في التصغير لانك تقول في تصغيره بني ونفرق بين هزة الوصل

وهزة القطع في الأفعال بان تكون ياء المضارعة منه مفتوحة أو
مضمومة فان كانت مفتوحة فهي هزة وصل نحو ما قُضيتَ وإن كانت
مضمومة فهي هزة قطع نحو أجمل وأحسن وما أشبه ذلك لأنك تقول
في المضارع يجمل ويحسن وما أشبه ذلك وهزة مصدره أيضا هزة
قطع كالفعل وإنما كسرت من أجل ونحوه لئلا يلتبس بالجمع فأنهم
لو قالوا أجمل أنما يقع الهزة في المصدر لالتبس بجميع جمل فلما كان
ذلك يؤدى الى اللبس كسر الهزة لإزالة اللبس فان قيل فلم تفعلوا
حرف المضارعة في الثلاثي وضمّوه من الرباعي قيل لأن الثلاثي أكثر
من الرباعي والفتح اخف من الضمة فاعطوا الأكثر الاخف والأقل
الأثقل ليعادلو بينهما فان قيل فالخامسي والسادسي أقل من الرباعي
فلا وجب ضمّه قيل إنما وجب فتحه لوجهين النقل من الثلاثي أكثر
من الرباعي فلما وجب الحمل على أحدهما كان الحمل على الأكثر أولى
من الحمل على الأقل والثاني أن الخامسي والسادسي ثقلان لكثرة
حروفهما فلو بنوها على الضمّ لآدى ذلك الى أن يجعلوا بين كثرة
الحروف وثقل الضمّ وذلك لا يجوز فاعطوها اخف الحركات وهو
الفتح وعلى أن بعض العرب يضمّ حروف المضارعة منها فيقول
يُطَلّق ويُسْتَحْرَج يضمّ حرف المضارعة حملا على الرباعي فاعرف
نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والستون

باب الإمالة

ان قال قائل ما الإمالة قيل ان نحو بالفتح نحو الكسرة وبالألف
نحو الياء فان قيل فلم ادخلت الإمالة الكلام قيل طلبا للتشاكل
لئلا تختلف الاصوات فتتأخر وهي تختص بلفظ أهل الحجاز ومن جاورهم

من بني تميم وعمرهم وفي فرغ على الضم والفتح هو الاصل بدليل ان
الامالة تنقل الى اسباب توجبها وليس الضم كذلك فان قيل فما اسباب
التي توجب الامالة قيل في الكسرة في اللفظ او كسرة تعرض للحرف
في بعض المواضع او الياء الموجودة في اللفظ او لان الالف تنقل عن
الياء او لان الالف تنزل منزلة المنقلة عن الياء او امالة لامالة فهذه
سنة اسباب توجب الامالة فاما الامالة للكسرة في اللفظ فهو قولهم في
عالم عالم وفي سالم سالم واما الامالة للكسرة بشي تعرض للحرف في
بعض المواضع فهو قولهم في خاف خاف فأمالوا لان الحاء تكسر في
خفت واما الامالة للياء فهو قولهم في شيبان شيبان وفي غيلان غيلان
واما الامالة لان الالف تنقل عن الياء فهو قولهم في رحي رحي وفي
رحى رحى واما الامالة لان الالف تنزل منزلة المنقلة عن الياء فهو
قولهم حبارى حبارى وفي سكارى سكارى واما الامالة للامالة فهو
رايت عمادا وقرأت كتابا فان قيل فما يمنع من الامالة قبل حروف
الاستعلاء والإطباق وفي الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والحاء
والقاف فهذه سبعة احرف تمنع الامالة فان قيل فلم تمتع هذه الاحرف
الامالة قيل لان هذه الحروف تستعلي وتتصل بالحنك الاعلى فيجذب
الالف الى الفتح وتمنع من التسفل بالامالة فان قيل فلم اذا وقعت
بعد الالف مكسورة تمتع الامالة واذا وقعت مكسورة قبلها لم تمنع
قيل انما تمتع من الامالة اذا وقعت مكسورة بعد الالف لانه
يؤدي الى التصعد بعد الانحدار لان الامالة تقتضي الانحدار وهذه
الحروف تقتضي التصعد فلو املت هاهنا لآدى ذلك الى التصعد بعد
الانحدار وذلك صعب ثقيل فلذلك تمتع من الامالة بخلاف ما اذا
وقعت مكسورة قبل الالف فانه لا يؤدي الى ذلك فانك اذا انبت
بالمستعلي مكسورا اضعفت استعلاءه ثم اذا املت انحدرت بعد تصعد

والانحدار بعد التصعد سهل خفيف فبان الفرق بينهما فان قيل فهلا
جازت الامالة اذا وقعت قبل الالف مفتوحة في نحو صامت وذلك
الانحدار بعد تصعد قيل لان الحرف المستعلي مفتوح والحرف المستعلي
اذا كان مفتوحا زاد استعلاءه فامتنعت الامالة بخلاف ما اذا كان
مكسورا لان الكسرة تضعف استعلاءه فصارت سلما الى جواز الامالة
ولم يكن جواز الامالة هناك لانه انحدار بعد تصعد فقط وانما كان
كذلك لان الكسرة ضعفت استعلاءه لانه انحدار بعد تصعد فباعبار هذين
الوصفين جازت الامالة هاهنا فان وجد احدهما وهو كونه انحدارا بعد
تصعد فلم يوجد الآخر وهو تضعيف حرف الاستعلاء بالكسرة التي
هي سلم الى جواز الامالة فالامالة في ضرب المثال مع الكسرة بمنزلة
التزول من موضع عالي بدرجة او سلم والامالة مع غير الكسرة بمنزلة
التزول من موضع عالي بغير درجة او سلم فبان الفرق بينهما فان قيل
فلم اذا كانت الراء مفتوحة او مضمومة منعت من الامالة واذا كانت
مكسورة وجبت الامالة قيل لان الراء حرف تكرر فاذا كانت
مفتوحة او مضمومة فكأنه اجتمع فيها فتحان او ضماتان فلذلك منعت
الامالة واما اذا كانت مكسورة فكأنه قد اجتمع فيها كسرتان فلذلك
اوجبت الامالة فان قيل فلم غلبت الراء المكسورة حرف الاستعلاء
نحو طارد والراء المفتوحة نحو دار القرار وما اشبه ذلك قيل انما
غلبت الامالة للراء المكسورة مع الحرف المستعلي لان الكسرة في الراء
اكتسبت تكريرا فتوقت لان الحركة تقوى بقوة الحرف الذي يعمها
فصارت الكسرة فيها بمنزلة كسرتين فغلبت بتسفلها تصعد المستعلي وكما
غلبت الراء المكسورة الحرف المستعلي فكذلك الراء المفتوحة المشبهة به
فان قيل فلم لم تدخل الامالة في الحرف قيل لان الامالة ضرب من
التصرف او لتدل الالف على ان اصلها باء والحروف لا تصرف ولا

تكون الفاعل متصلة عن ياء ولا واو فان قيل فلم حازت الامالة على
 على واو في النداء قيل اما على فانما اميلت لانها اغتبت غناء الجملة
 واما يا في النداء فانما اميلت لانها قامت مقام الفعل فحازت امانتها
 كالنعل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والستون

باب الوقف

ان قال قائل على كم وجهها يكون الوقف قيل على خمسة اوجه
 السكون وهو حذف الحركة والتنوين والاشتام وهو ان تهم شتيك
 من غير صوت وهنا يدركه البصير دون الضير والروم وهو ان
 تشير الى الحركة بصوت ضعيف وهذا يدركه البصير والضير
 والتشديد وهو ان تشدد الحرف الاخير نحو هنا غير وهذا خالده
 والانباغ وهو ان تحرك ما قبل الحرف الاخير اذا كان ساكنا حركة
 الحرف الاخير في الرفع والمجر نحو هنا بئر ومررت بئر فان قيل
 فلم خصص الوقف بهذه الوجوه الخمسة قيل اما السكون فلان راحة
 المتكلم ينبغي ان تكون عند الفراغ من الكلمة والوقف عليها والراحة في
 السكون لا بالحركة فان قيل فلم ابدلوا من التنوين الفا في حال
 النصب ولم يبدلوا من التنوين واو في حال الرفع ولا ياء في حال
 المجر قيل لوجهين احدهما انما ابدلوا من التنوين الفا في حال النصب
 لحقة الفحة بخلاف الرفع والمجر فان الضمة والكسرة ثقلتان والوجه
 الثاني انهم لو ابدلوا من التنوين واو في حالة الرفع لكان ذلك يؤذي
 الى ان يكون اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة وليس في كلام
 العرب اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة ولو ابدلوا من التنوين ياء
 في حالة المجر لكان ذلك يؤذي الى ان تلبس بياء المتكلم فلذلك لم

يبدل من ياء على أنه من العرب من يبدل في حالة الرفع واو وفي
 حالة الجز ياء ومنهم من لا يبدل في حالة النصب الفا كما لا يبدل في
 حالة الرفع واو ولا في حالة الجز ياء ويجب لغة قليلة وأجود اللغات
 الإبدال في حال النصب وترك الإبدال في حال الرفع والجز على ما
 بينا وأما الإشمام فالمراد به أن تبين أن هذه الكلمة أصل حركة في
 حال الوصل وكذلك الروم والتشديد فإن قيل فلم لم يجر الإشمام في
 حال الجز قيل لأنه يؤدي إلى تشويه الحلق وأما الإتياع فلا لأنه
 وجب التحريك لالتقاء الساكنين اختاروا لها الضمة في حالة الرفع لأنها
 المحركة التي كانت في حالة الوصل وكانت أولى من غيرها قال الشاعر
 أنا ابن مارية إذ جدّ النقر . وكذلك حكم الكسرة في قول الآخر
 أرتقي بحملا على ساقها . فهذه فتاوي لذلك المحجل

بكسر الحاء والجيم فإن قيل فعلا جاز ذلك في حالة النصب كما جاز
 في حالة الرفع والجز قيل لأن حرف الاعراب تلزمه الحركة اذا
 كان متونا في حالة النصب نحو قولك رأيت بكرا ولا تلزمه في حالة
 الرفع والجز فإن قيل فعلا جاز فيما لم يكن فيه تنوين نحو قولك رأيت
 البكر قيل حملا على ما فيه التنوين لأن الأصل هو التنكير فإن قيل
 فعلا جاز أن يقال هذا عدل بضم الدال ومررت بالبكر بكسر السين
 في الوقف كما جاز هنا بكراً ومررت ببكر قيل لأنهم لو قالوا هذا
 عدل بضم الدال لآذى ذلك إلى إثبات ما لا نظير له في كلامهم لأنه
 ليس في كلامهم شيء على وزن فَعْل فلما كان ذلك يؤدي إلى إثبات
 ما لا نظير له في كلامهم عدلوا عن الضم إلى الكسر كما قالوا في جمع
 حقو أحق وجرو أجروا وقلنسوة قلنس وقلنسوا هذا عدل بكسر الدال
 لأن له نظيراً في كلامهم نحو إبل وإطل ولم يقولوا مررت بالبكر بكسر
 السين لأنه ليس في الأسماء شيء على وزن فَعْل إلا عدل وهو اسم دويبة

وَرُبَّمَا لَمْ يَسْتَحْذِرُوا لِمَعْلَافٍ فَقَالُوا إِلَى الْأَسْبَةِ وَحَكِي بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ فَلَمَّا
كَانَ ذَلِكَ يَوْمَئِذٍ إِلَى اثْنَاتٍ مَا لَا يُظْهِرُ لَهُ فِي كَلَامِهِمْ رَفْصُهُ وَعَدْلُهُ
عَنِ الْكُسْرِ إِلَى الضَّمِّ فَقَالُوا مَرَرْتُ بِالْبَيْسِ لِأَنَّهُ لَمْ يَطْبُرْ فِي كَلَامِهِمْ نَحْوُ
مَطْبُوعٍ وَخَرَضَ فَأَعْرِفَهُ نَصَبَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

الباب الرابع والستون

باب الإدغام

أَنْ قَالَ قَائِلٌ مَا الْإِدْغَامُ قِيلَ أَنْ تَصِلَ حَرْفًا بِحَرْفٍ مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ
أَنْ تَتَّصِلَ بَيْنَهُمَا بِحَرَكَةٍ أَوْ وَقْفٍ فَيَنْبَغِي لِللسانِ عَنْهَا نَبْوَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِنْ قِيلَ
فَعَلَى كَمْ ضَرْبًا الْإِدْغَامُ قِيلَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ادْغَامُ حَرْفٍ فِي مِثْلِهِ مِنْ
غَيْرِ قَلْبٍ وَادْغَامُ حَرْفٍ فِي مُقَابِرِهِ بَعْدَ الْقَلْبِ فَأَمَّا ادْغَامُ الْحَرْفِ فِي
مِثْلِهِ فَهَوَّ شَدَّ وَرَدَّ وَكَانَ الْأَصْلُ فِيهِ شَدُّدٌ وَرَدُّدٌ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا اجْتَمَعَ
حَرْفَانِ مُتَحَرِّكَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ سَكَنُوا الْأَوَّلُ مِنْهُمَا وَادْغَمُوا فِي الثَّانِي
وَحُكِمَ الْمَضَارِعُ فِي الْإِدْغَامِ حَكْمُ الْمَاضِي نَحْوُ بَشَدَّ وَبَرَدَّ وَمَا شَبِهَ ذَلِكَ
وَأَمَّا ادْغَامُ الْحَرْفِ فِي مُقَابِرِهِ فَهُوَ أَنْ تَبْدُلَ أَحَدَهُمَا مِنْ جِنْسٍ الْآخَرِ
وَتَدْغِمَهُ فِي الثَّانِي نَحْوُ الْحَقِّ كُنَّةً وَأَنْهَكَ قَطْنَا وَسَلَخَ غَنَمَكَ وَأَدْمَغَ خَلْقًا
وَمَا شَبِهَ ذَلِكَ غَيْرَ أَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ تَقَارُبِ الْحُرُوفِ إِلَّا بَعْدَ
مَعْرِفَتِهَا وَمَعْرِفَةِ مَخَارِجِهَا وَاقْسَامِهَا وَهِيَ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا وَهِيَ
مَعْرُوفَةٌ وَقَدْ تَبْلُغُ خَمْسَةً وَثَلَاثِينَ حَرْفًا بِحُرُوفٍ مَعْفُوسَةٍ وَهِيَ النُّونُ الْمُخَفَّفَةُ
وَهَمْزَةُ بَيْنَ يَيْنَ وَالْأَلِفُ الْمَالَةُ وَالْفُ التَّخْفِيمُ وَهِيَ الَّتِي يُتَخَفَّى بِهَا نَحْوُ الْوَاوِ وَنَحْوُ
الضَّلَوَةِ وَالصَّادِ كَالزَّاءِ وَالسِّينِ كَالجِيمِ وَتَبْلُغُ نِيفًا وَارْبَعِينَ حَرْفًا بِحُرُوفٍ
غَيْرِ مَعْفُوسَةٍ وَهِيَ الْقَافُ الَّتِي بَيْنَ الْقَافِ وَالْكَافِ وَالْكَافُ الَّتِي بَيْنَ
الْجِيمِ وَالْكَافِ وَالْجِيمُ الَّتِي كَالْكَافِ وَالْجِيمُ الَّتِي كَالسِّينِ وَالصَّادُ الَّتِي
كَالسِّينِ وَالطَّاءُ الَّتِي كَالنَّاءِ وَالطَّاءُ الَّتِي كَالنَّاءِ وَالْبَاءُ الَّتِي كَالفَاءِ وَحَكِي

ابو بكر بان الضاد الضعيفة المبدلة من التاء وحكي ان منهم من يقول
 في اترد اترد ومخارجها ستة عشر مخرجا فالاول للهزة والالف والهاء
 وهو من اقصى الخلق ما يلي الصدر والثاني للعين والحاء وهو من
 وسط الخلق والثالث للثغين والحاء وهو من ادنى الخلق ما يلي الفم
 والرابع للقاف وهو من اقصى اللسان وما فوقه من الحنك والخامس
 للكاف وهو اسفل من ذلك واقرب الى مقدم الفم والسادس للميم
 والشرين والياء وهو من وسط اللسان بينه وبين الحنك الاعلى والسابع
 للضاد وهو من اول حافة اللسان وما يليها من الاضراس وهي من
 الجانب الايسر اسهل والثامن للام وهو من ادنى حافة اللسان الى
 ١٠. منتهى طرفه والتاسع للنون وهو من فوق ذلك فويق الثنايا والعاشر
 للرء وهو من مخرج النون الا ان الرء ادخل بطرف اللسان في الفم
 ولما تكرير في مخرجها والحادي عشر للطاء والتاء والذال وهو من
 بين طرف اللسان واصول الثنايا العليا والثاني عشر للصاد والسين
 والزاء وهو من طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى وتسمى هذه الحروف
 ١٥. الثلاثة حروف الصغير والثالث عشر للتاء والذال والطاء وهو من بين
 طرف اللسان اطراف الثنايا العليا والرابع عشر للتاء وهو من باطن
 الشفة السفلى اطراف الثنايا العليا والخامس عشر للباء والميم والواو
 وهو من بين الشفتين والسادس عشر للنون الخفيفة وهو من الحياشيم ولا
 عمل لسان فيها فهذه مخارج الحروف وهي تنقسم الى المهموسة والمجهورة
 ٢٠. والمبدلة والبصتة والشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة والبطيئة
 والمفتوحة والمستعيلة والمنخفضة والمعلقة فالمهموسة عشرة احرف الهاء والحاء
 والحاء والكاف والسين والشرين والصاد والتاء والتاء والفاء ويجمعها
 قولك سَتَفْحَكَ حَصَنَةً والمجهورة ما عدا هذه العشرة وهي تسعة عشر
 حرفا ويجمعها مدغطا وجعظرا وقل نَدَّ ضِيْرَنَ والمبدلة ستة احرف

اللام والنون والراء واليم والياء والقاف ويجتمعها قر من لب والمصنعة
 ما عدا هذه الستة والشديدة ثمانية احرف ويجتمعها اجذت طبتك
 وكذلك ما بين الشديدة والرخوة ثمانية ايضا يجتمعها قولك نوري لايح
 والرخوة ما عداها والمطبقة اربعة احرف الصاد والضاد والطاء والظاء
 والمفتوحة ما عدا هذه الاربعة * والمستعلية سبعة احرف اربعة منها
 هي التي ذكرنا انها مطبقة والثلاثة الاخر القاف والغين والحاء
 والمختضة ما عدا هذه السبعة * والمعتلة اربعة احرف الهزة وحروف المد
 واللين وهي الالف والياء والوار ومعنى المهموسة انها حروف اضعف
 الاعتماد في موضعها فجرى النفس معها فأخفاها ولمس الصوت الخفي
 فلذلك سُميت مهموسة ومعنى المجهورة انها حروف اشبع الاعتماد في
 موضعها فمنعت النفس ان يجري معها فخرجت ظاهرة والجهر هو الاظهار
 ولذلك سُميت مجهورة ومعنى المذلفة انها حروف لما فضل اعتماد على
 ذلق اللسان وهو طرقة ولذلك سُميت مذلفة * ومعنى المصنعة انها
 حروف ليس لها ذلك الاعتماد على ذلق اللسان وأصبت بان تختص
 بالبناء اذا كانت الكلمة رباعية او خماسية ولذلك سُميت مصنعة *
 ومعنى الشديدة انها حروف صلبة لا يجري فيها الصوت فلذلك سُميت
 شديدة * ومعنى الرخوة انها حروف ضعيفة يجري فيها الصوت ولذلك
 سُميت رخوة * ومعنى ما بين الشديدة والرخوة انها حروف لا مفرطة
 في الصلابة ولا ظاهرة للضعف بل هي في اعتدال بينهما ولذلك كانت
 بين الشديدة والرخوة * ومعنى المطبقة انها حروف يرتفع بها اللسان
 الى الحنك الاعلى فيطبق عليها فتصير محصورة ولذلك سُميت مطبقة *
 ومعنى المفتوحة انها حروف لا يرتفع اللسان بها الى الحنك الاعلى فيفتح
 عنها ولذلك سُميت مفتوحة * ومعنى المستعلية انها حروف تستعلى الى
 الحنك الاعلى ولذلك سُميت مستعلية * ومعنى المختفضة عكس ذلك *

ومعنى المعتلة أنها حروف تتغير بانقلاب بعضها الى بعض بالقلب
الموجبة لذلك ولذلك سميت معتلة وسميت الألف والياء والواو
حروف المد واللين أما المد فلا تان الصوت يتحد بها وأما اللين فلا تانها
لأنه في مخارجهما وانصبت وأوسعت مخرجا الألف ويسمى الماروي فهو
في الحلق فهذا ما اردنا ان نذكره من معرفة مخارج الحروف واقسامها
التي تعرف بها تقارب الحروف بعضها من بعض فان قيل فلم جاز
ان تدغم الباء في الميم لتقاربهما ولا يجوز ان تدغم الميم في الباء قيل
انما لم يجوز ان تدغم الميم في الباء نحو أكرم بكرا كما يجوز ان تدغم
الباء في الميم اصحح مطرا إلا ان الميم فيها زيادة صوت وفي الغنة فلو
ادغمت في الباء لذهبت الغنة التي فيها بخلاف الباء فانه ليس فيها
غنة تذهب بالادغام فكذلك ايضا لا يجوز ان تدغم الراء في اللام كما
يجوز ان تدغم اللام في الراء لان في الراء زيادة صوت وهو التكرير
فلو ادغمت اللام لذهب التكرير الذي فيها بالادغام بخلاف اللام فانه
ليس فيها تكرير يذهب بالادغام فاما ما روي عن ابي عمرو من
ادغام الراء في اللام في قوله عز وجل تَغْيِرْ لَكُمْ خُطَابَهُمْ فاعلماء
ينسبون الغلط في ذلك الى الراوي لا الى ابي عمرو ولعل ابا عمرو
اخذ الراء مخفي على الراوي فتوقفه ادغاما وكذلك كل حرف فيه
زيادة صوت لا يدغم فيها هو انتقص صوتا منه وانما لم يجوز ادغام
الحرف فيها هو انتقص صوتا منه لانه يوتى الى الاجحاف به وباطال
ما له من الفضل على مقاربه فان قيل فلام التعريف في كم حرفا
يدغم قيل في ثلثة عشر حرفا وهي التاء والتاء والذال والذال والراء
والراء والسين والسين والصاد والصاد والطاء والطاء والنون نحو
التائب والتائب والداعي والذاكر والراهب والزاهد والساھر والشاكر
والصابر والصابر والظافر والظافر والناصر في احدى عشر حرفا من

حروف طرف اللسان وحرفان بحالطان طرف اللسان وهما الضاد
والثين وإنما ادغم لام التعريف في هذه الحروف لوجهين أحدهما أن
هذه الحروف مقاربة لها والثاني أن هذه اللام كثير دورها في الكلام
ولذلك تدخل في سائر الأسماء سوى أسماء الأعلام والأسماء غير
المتحركة ولما اجمع فيها المقاربة لهذه الحروف وكثرة دورها في الكلام
لزم فيها الإدغام وأما من أظهر اللام على الأصل قبل الشاذ الذي
لا يعتد به فإن قيل فما الأصل في ست وبلغت قبل أما ست فأصلها
سدس بدليل قولهم في تصغيره سدس وفي تكبيره سداس الأتم
أبدلوا من السين تاء كما أبدلوا من التاء سينا في اتخذ فقالوا استخذ
فلما أبدلوا هاهنا من السين تاء صار إلى سدس ثم ادغموا الدال في
التاء فصار ست وأما بلغت فأصله بنو العنبر إلا أنهم حذفوا الحرف
المعتل لسكونه وسكون اللام لم يمكنهم الإدغام لحركة النون وسكون
اللام فحذفوا النون بدلا من الإدغام ومن ذلك قولهم بلغم يريدون
بني العنبر قال الشاعر

إذا غاب غدوا عنك بلغم لم يكن جليدا ولم تعطف عليك العواطف
ومن ذلك قولهم علما بنو فلان يريدون على الماء قال الشاعر
عداة طفت علماء بكر بن وائل وعجنا صدور الخيل شطر نعيم
يريد على الماء وهذا كله ليس يعطرد في القياس وإنما دعاهم إلى
ذلك كثرة الاستعمال وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه فاعرفه
نصب أن شاء الله تعالى

تم
 كتاب اسرار العريّة والحمد لله ربّ العالمين
 وصلى الله على سيدنا محمد خير خلقه
 وعلى آله وعترته الكرام اجمعين
 وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم

الطبعة الاولى

نقله من النسخ الموجودة وصححه العبد الفقير العالم خريستيان فريدريخ
 سبيلد الألماني والنسخة الاولى هي لشعبي العزيز المدرّس العلامة بنار
 فنون العلوم طوبينكة الممام البرت صومين اخرجها من دار السلام
 بغداد وهي فاخرة قديمة والنسخة الثانية برلين متأخرة والثالثة
 والرابعة مغريتان محفوظتان بالمكتبة الملكية التي بالقصر المشهور
 بأشكوربال بديار الاندلس

فهرس هذا الكتاب

١	باب علم ما الكلم	الباب الاول
٢	باب الاعراب والبناء	الباب الثاني
١١	باب المعرب والمبني	الباب الثالث
١٦	باب اعراب الاسم المفرد	الباب الرابع
٢١	باب التثنية والجمع	الباب الخامس
٢٦	باب جمع التانيث	الباب السادس
٢٨	باب جمع التكسير	الباب السابع
٢٩	باب المبتدا	الباب الثامن
٣١	باب خبر المبتدا	الباب التاسع
٣٤	باب الفاعل	الباب العاشر
٣٧	باب المفعول	الباب الحادي عشر
٣٨	باب ما لم يعم فاعله	الباب الثاني عشر
٤١	باب نعم وبس	الباب الثالث عشر
٤٥	باب حينا	الباب الرابع عشر
٤٧	باب التقب	الباب الخامس عشر
٥٢	باب عسى	الباب السادس عشر
٥٥	باب كان واخوانها	الباب السابع عشر
٥٩	باب ما	الباب الثامن عشر
٦١	باب ان واخوانها	الباب التاسع عشر
٦٤	باب ظننت واخوانها	الباب العشرون
٦٧	باب الاغراء	الباب الحادي والعشرون
٦٨	باب التحذير	الباب الثاني والعشرون

٧٤	الباب الثالث والعشرون	باب المصدر
٧٥	الباب الرابع والعشرون	باب المفعول فيه
٧٦	الباب الخامس والعشرون	باب المفعول معه
٧٦	الباب السادس والعشرون	باب المفعول له
٧٧	الباب السابع والعشرون	باب الحال
٧٩	الباب الثامن والعشرون	باب التمييز
٨١	الباب التاسع والعشرون	باب الاستثناء
٨٢	الباب الثلاثون	باب ما يجر به في الاستثناء
٨٥	الباب الحادي والثلاثون	باب ما ينصب به في الاستثناء
٨٦	الباب الثاني والثلاثون	باب كم
٨٧	الباب الثالث والثلاثون	باب العدد
٩٠	الباب الرابع والثلاثون	باب النداء
٩٥	الباب الخامس والثلاثون	باب الترخيم
٩٨	الباب السادس والثلاثون	باب الندة
٩٩	الباب السابع والثلاثون	باب لا
١٠٢	الباب الثامن والثلاثون	باب حروف الجر
١٠٥	الباب التاسع والثلاثون	باب حتى
١٠٧	الباب الأربعون	باب مذ ومنذ
١٠٩	الباب الحادي والأربعون	باب القسم
١١٠	الباب الثاني والأربعون	باب الإضافة
١١٢	الباب الثالث والأربعون	باب التوكيد
١١٥	الباب الرابع والأربعون	باب الوصف
١١٦	الباب الخامس والأربعون	باب غطف اليان
١١٧	الباب السادس والأربعون	باب البدل

١١٨	الباب السابع والأربعون	باب العطف
١٢٠	الباب الثامن والأربعون	باب ما لا يتصرف
١٢٤	الباب التاسع والأربعون	باب اعراب الأفعال وبنائها
١٢٩	الباب الخمسون	باب الحروف التي تنصب الفعل المستقل
١٣١	الباب الحادي والخمسون	باب حروف الجزم
١٣٢	الباب الثاني والخمسون	باب الشرط والجزاء
١٣٤	الباب الثالث والخمسون	باب المعرفة والنكرة
١٣٧	الباب الرابع والخمسون	باب جمع التكسير
١٤٢	الباب الخامس والخمسون	باب التصغير
١٤٦	الباب السادس والخمسون	باب النسب
١٤٩	الباب السابع والخمسون	باب أسماء الصلات
١٥٢	الباب الثامن والخمسون	باب حروف الاستفهام
١٥٤	الباب التاسع والخمسون	باب الحكاية
١٥٦	الباب الستون	باب الخطاب
١٥٧	الباب الحادي والستون	باب الالفاظ
١٦٠	الباب الثاني والستون	باب الإمالة
١٦٢	الباب الثالث والستون	باب الوقف
١٦٥	الباب الرابع والستون	باب الإدغام

فهرس الغلطات

صفحة	سطر	صحیح	صفحة	سطر	صحیح
١٣	٤	أخص	٦٦	٢٤	نصب ان
١٦	١١	الوقف	٦٨	١٩	دأبت
٢٤	١١	كانت	٧٢	١	الذي
—	١٥	ينفع	٧٦	١٩	مدا
٢٦	٢	جاء هذا المجمع	٨٤	١٨	ونحنها
٢٧	٢٤	البقاص	٨٦	٩	إما
٢٩	٢	كونه	—	٢٤	رب
٣٠	٦	بما	٩٤	١٧	يا اللهم
—	١٢	أمارات	—	٢١	يستعمل
—	١٨	ان	٩٨	٦	أوله
—	٢٣	لما ذا	٩٩	٨	تجبه
٤١	٦	عليه	١١١	١٥	المشبهة
—	١٧	المسئلة	١٢١	١٥	بطلة
٢٢	٥	طاما	١٢٣	٥	الاعجمي
—	٧ و ١٠	المبتدا	١٢٠	١٢	ويلته
٤٤	١١	وسكون	١٢٣	١٥	يقتضي
—	٢٤	حتى	١٢٧	٤	سعيد
٤٨	٢٢	من	١٤٠	٦	قرأ تلك عوارث
٥٦	١	أنها	—	٦	جنات
٧٠	١٥	نحو ما	١٤٤	١١	فرتوا
٦٤	٦	بين	—	٢٠	درع دريع

صفحة	سطر	صح	صفحة	سطر	صح
٤٩١	٥	ورقة	١٥٧	٢١	والستون
—	٩	النود	١٥٨	١٨	يتدا
—	١٢	الدنيا الدنيا	١٦١	١٢	عباد
١٤٧	٩	فصيل	١٦٨	١٧	أبغما
١٥٥	١١	فلا	١٦٩	٢	ان
١٥٢	٥	الستون	١٧١	٩	المتدا
—	١٦	امراتين			

داخل نمبر	١١ - ٦٣
فن نمبر	٥ هـ
كتاب نمبر	١٢ / ٤



Grammatik und deren mittelalterliche Methode gewiss mit
Vorteil benutzt werden.

Den genannten Gelehrten, vor allem den Herren Pro-
fessoren Dr. A. Socin und Dr. H. Thorbecke nochmals
tiefgefühltesten, herzlichen Dank!

Maulbronn,
3. August 1886.

Dr. CHR. F. SEYBOLD.

des Textes der in diesem Compendium wenigstens nicht zu sehr gehäuft zu شرعاً zu gute kommen zu lassen, (für den zweiten Theil nach Gudi: Gemäleddini Ibn Hišāmī Commentarius in carmen Ka'bi ben Zoheir Bānat Su'ād appellatum p. 4 Z. 11] die von uns recipierte Lesart vorschlug. Über Ibn al Anbārī's Person verweise ich nur auf Kautzsch a. a. O., sowie auf Košut, fünf Streitfragen der Basrenser und Kufenser, Wien 1877. Es wäre überhaupt zu wünschen dass das grosse Werk des Ibn al Anbārī كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين worauf in unserem Compendium so oft (gewöhnlich nur مسائل الخلاف genannt) verwiesen ist, nach der Leidener Handschrift herausgegeben würde. Von eigenen Schriften erwähnt Ibn al Anbārī ١١ Z. 16 كتابنا الموسوم بالاسماء في كتابنا الموسوم بللتجمل في شرح السبع ١٢ Z. 11, 12 شرح الأسماء vgl. noch ١٣٩ Z. 17. كتاب الالف واللام ١٥١ Z. 1 الطيبي. Jeder, der die fast durchweg leicht verständlichen, klaren Antworten (immer mit قيل eingeführt) auf die meist knappen Fragen (mit قل قائل zu Beginn der Capital, mit قل innerhalb derselben bezeichnet) liest, wird dem Urteil Haggī Halfa's I 282 (n. 654) über unser Compendium beistimmen müssen dass es ein تأليف سهل المأخذ sei. Es wird selbst von Anfängern, auch im Orient, als passendes Introductionsbuch in die arabische

Liebenswürdigkeit gab mir denselbe den kostbaren Codex nach Spanien mit, wie er mir denselben bis zu Vollendung der Arbeit zu eingehender Benützung überliess. Bei vorübergehendem Aufenthalt in Paris machte mich sodann Herr Professor Dr. H. Dérenbourg gütigst darauf aufmerksam dass ausser Codex 193 (bei Casiri) auch Codex 83 (was bei Casiri nicht steht) die *أسرار العبيدة* enthalte; diese beiden ziemlich jungen Codices mit flüchtiger maghrebinischer Schrift, boten doch für den im Ganzen besten Codex Socin 2 mannigfach richtige Lesarten und mussten namentlich auch die grosse Lücke desselben zwischen fol. 67 v. und 68 r. (im wesentlichen c. 42—47) ergänzen. Auch der jetzt in der Berliner Bibliothek befindliche Codex (n. 80) (cfr. kurzes Verzeichniss der Landberg'schen Sammlung arabischer Handschriften von M. Ahlwardt, Berlin 1885) in flüchtiger ziemlich moderner östlicher Schrift bot einzelne gute Lesarten. An der Hand dieser 4 Codices konnte fast überall die richtige Lesung erzielt werden. Für die schwierige Stelle 99, Z. 4, 5 zwischen *قل* und *هو* lassen die beiden Codices Escor. einfach eine Lücke, Cod. Soc. hat (fol. 61 r. 1) *وا عيما وا حمى الشامتية*, Cod. Berol. 30 hat nur *وا جمجتى انشامتية*, wofür Herr Professor Dr. H. Thorbecke in Halle, der auch die ausnehmende Güte hatte, die Druckbogen durchzulesen und vielfach seine unerschöpfliche Kenntniss der alten Dichter für Richtigstellung



VORWORT.

Als ich im Frühjahr 1888 beim Abgang von der Universität Tübingen von einem teuren Jugendfreund nach Madrid eingeladen wurde, um in Gemeinschaft mit ihm den Garten Spaniens, das herrliche Andalusien, zu durchreisen, riet mir mein hochverehrter Lehrer, Herr Professor Dr. A. Socin, seinen höchst wertvollen, aus Bagdad mitgebrachten Codex der اسرار العبيية des Ibn al Anbārī († 577 = 1181), den mein hochgeschätzter Lehrer, Herr Professor Dr. E. Kautzsch (sammt Edition des باب الحال) in ZDMG 24, 331—344 eingehend beschrieben hat, mit dem bis dahin als ausserdem einzig in Europa vorhanden bekannten Codex Escorialensis n. 193 (Casiri I 44) zu vergleichen, und mit rühmlichster Liberalität und bekannter

Druck von E. J. Brill in Leiden.

[illegible]

IBN AL ANBARI'S
ASRÂR AL 'ARABIYA

HERAUSGEGEBEN

VON

CHRISTIAN FRIEDRICH SEYBOLD,
Dr. Phil.



LEIDEN. — E. J. BRILL.
1886.

IBN AL ANBÂRÎ'S
ASRÂR AL ARABÎYA.

